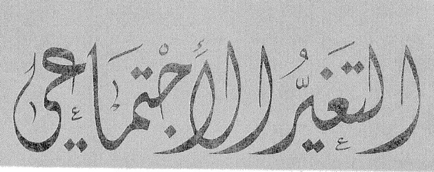


بين النظرية والتطبيق

الدكتور محمد الدقس
كلية الآداب - الجامعة الأردنية

دار
مجدلاوي
للنشر والتوزيع
عمان - الاردن

إهــــــــداء ٢٠٠٧

اسرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات

جمهورية مصر العربية

التغير الاجتماعي

بين النظرية والتطبيق

التغير الاجتماعي

بين النظرية والتطبيق

تأليف
الدكتور محمد عبد المولى الدقس
دكتوراه الدولة في علم الاجتماع
جامعة ستراسبورغ - فرنسا

دار
مجدلاوي
للنشر والتوزيع
عمان - الاردن

الطبعة الأولى

١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م

دار
مجدلاوي
للنشر والتوزيع

ص.ب ١٨١٩ تلفون ٦٥٨٨٥٩
عمان - الأردن

الإهداء

إلى الطّليعة مِن أبناء أمّتنا العربيّة
التي تَصنَع التغيّر الاجتماعي
مِن أجلِ غدٍ أفضل

تقديم

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات التي تعيش جميعها ظاهرة التغير المتأصلة في حياتها. وقد تنبهت المجتمعات إلى حقيقة التغير فأولتها أهمية كبيرة. وقامت الدراسات المختصة من أجل فهم التغير، وتوجيهه وجهة إيجابية من أجل تنمية المجتمع ورفاهيته.

ومجتمعنا العربي من المحيط إلى الخليج يمر بمرحلة تحول وتغير، يعمل فيها أبناؤه جاهدين على الانتقال من وضع متخلف إلى وضع متقدم، من أجل اللحاق بركب الحضارة السريع. ولا بد له لإتمام هذا الانتقال السريع أن يعتمد على فهم عملية التغير الاجتماعي أولاً، ثم العمل على إحداث التغير ثانياً.

ولا شك أن عملية التغير الاجتماعي معقدة التركيب، متداخلة العوامل، مختلفة باختلاف الثقافة والأوضاع الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات، الأمر الذي يتطلب التصدي لها من خلال الفهم والإدراك العميق لكل التغيرات الاجتماعية.

ولم يكن مفكرونا بمنأى عن ذلك. فقد أجروا دراسات متنوعة وأبحاثاً - رغم قلتها - تعالج هذه المشكلة بكل أبعادها، من أجل رفاهية العالم العربي. ونؤمن بأن التغير المخطط والموجه هو الطريق إلى التنمية من خلال

النظرية والتطبيق ، ولأننا ندرك أن النظريـة بلا تطبيـق تبقـى مقولـة خياليـة ورفاهية فكرية ليس إلا ، لذا وجب أن تكـون واقعيـة من خلال التطبيـق . وانطلاقـاً من ذلك ، قمنـا بوضع كتابنـا : التغيـر الاجتماعـي بين النظريـة والتطبيق . وقد احتوى على الفصول التالية :

الفصل الأول : يعالج إشكالية التغير الاجتماعي بوجه عام .

الفصل الثاني : يحتوي الأبعاد العامة للدراسة السوسيولوجية للتغير .

الفصل الثالث : يضم النظريات الكلاسيكية للتغيـر الاجتماعـي علـى اختلاف اتجاهاتها .

الفصل الرابع : يضم نظريات العوامل في التغير .

الفصل الخامس : يتضمن عرضاً وتحليلاً للنظريات المعـاصرة للتغيـر الاجتماعي .

الفصل السادس : يتضمن عوائق التغير الاجتماعي .

الفصل السابع : يتضمن التصنيع والتغير الاجتماعي .

الفصل الثامن : ويتضمـن بعض الدراسـات العـربية التـي أجـريت في مجال التغير الاجتماعي في العالم العربي .

ونعتقد أن كتابنا قد جاء مستوعباً الأبعاد العامة للتغير الاجتماعـي من خلال النظرة الشمولية في معالجة الموضوع .

ونرجو أن يحقق فائدة لطلابنا والدارسين المختصين ، وإن يكن جهداً متواضعاً في الحقل الاجتماعي .

وفي الختام ، يسعدني أن أتقدم بالشكر إلى أستاذي : الدكتـور علـي أحمد عيسى أستاذ علم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا بجامعـة الاسكندريـة ،

والبروفسور كرستيان دي مونليبر C. de Montlibert أستاذ علم الاجتماع بجامعة ستراسبورغ بفرنسا، اللذين أشرفا على رسالتي الماجستير ودكتوراه الدولة في علم الاجتماع.

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والرشاد، والله ولي التوفيق.

المؤلف

عمان في تموز ١٩٨٧

الفصل الأول

المدخل النظري

- مقدمة.
- ماهية التغير الاجتماعي.
- آليات التغير الاجتماعي.
- مصطلحات التغير الاجتماعي.
  - التقدم الاجتماعي.
  - التطور الاجتماعي.
  - النمو الاجتماعي.
  - التنمية الاجتماعية.
- تقييم عام.

مقدّمة

يعتبر التغير الاجتماعي Changement Social ظاهرة اجتماعية Phénomène Social ، وأي نظرة للمجتمع تدل على أنه في تغير مستمر، فالتغير صفة ملازمة منذ القديم حتى اليوم، فهو صفة أساسية للمجتمعات على اختلافها. سواء أكانت رعوية أم زراعية أم رأسمالية أم اشتراكية، نامية أم متقدمة.

والتغير اليوم تحدثه المجتمعات، فلم يعد تلقائياً يسير دون توجيه واع، وإنما هو تغير مقصود وإرادي، يتم وفق خطة مدروسة، وأصبحت المجتمعات في العصر الحاضر تستحدث المناهج والوسائل من أجل التغيير والتنمية بوجه عام.

والمجتمع بطبيعته متغير، فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية، ويضيف عليها تمشياً مع واقعه الاجتماعي، ومتطلباته المستجدة. أما ما مدى هذا التغير وسرعته واتجاهه؟ فذلك يعتمد على طبيعة المجتمع نفسه، وعلى سياسته التنموية...

وقد تنبه المفكرون منذ القديم إلى ظاهرة التغير، واعتبرها بعضهم حقيقة الوجود أي أن كل موجود لا بد أن يتغير، بمعنى أن التغير لا الثبات Stabilité هو الدال على وجود الموجود، فقد عبر عن هذه الفكرة المفكر اليوناني هرقليطس "Heraclitus" في مقولته، إن الفرد لا يستطيع أن يقول بأنني أعبر النهر الواحد مرتين، ذلك على اعتبار أن ذرات الماء التي لامست

جسمه في المرة الأولى غيرها في المرة الثانية، كما أن الشخص نفسه يكون قد تغير[1].

وقد أكد كثير من الفلاسفة اليونانيين على حقيقة ظاهرة التغير والنمو، وخاصة أرسطو "Aristotle" في أن يعم على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها[2].

وقد تعرض المفكرون إلى تأثير المتغيرات ببعضها، وصدى هذه التغيرات في الجوانب الأخرى من الحياة الاجتماعية.

إلا أن نظرتهم للتغير كانت عامة، ولم تتنبه إلى القوانين التي تحكم هذا التغير، بينما أخذ التفكير اليوم يتجه إلى التحكم في عملية التغير وتوجيهها بدلاً من توصيفها، وكان لتقدم العلم أكبر الأثر في ذلك.

وتعتبر ظاهرة التغير في العصر الماثل من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث، وخاصة بعد الحربين العالميتين، فقد أخذت الجهود تتجه نحو التغيير المخطط من أجل تنمية حقيقية هادفة.

ويؤكد محمد عفيفي، على أن التغير لا الثبات هو معيار حقيقة الوجود الآن، وتتجه جهود العلماء اليوم إلى معرفة ما بين التغيرات والكشف عن مصادرها، وكيفية تنظيمها، وضبطها، وأن أي تغير يحدث داخل المجتمع يتردد صداه في جوانب أخرى، وأصبح المفكرون يتحدثون عن القوانين، والعوامل التي تؤدي إلى التغير من أجل توجيهه والتحكم فيه"[3]. أي أن التغير حقيقة متأصلة في المجتمع الإنساني وجدت بوجوده.

---

(١) Robert A. Nisbet: Social change and history. Oxford university press, London, 1969, pp. (15 - 20).

(٢) Ibid: pp. (20 - 29).

(٣) محمد عفيفي: التربية والتغير الثقافي. ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣.

ماهية التغير الاجتماعي

يعني التغير الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه في خلال فترة محددة من الزمن. وحينما تضاف كلمة الاجتماعي، التي تعني ما يتعلق بالمجتمع. فيصبح التغير الاجتماعي: التغير الذي يحدث داخل المجتمع، أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع. وبمعنى آخر هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن.

ولكن ليس الأمر بهذه السهولة، لأن المفكرين يميزون بين كل تغير وآخر بحيث لا يمكن أن نسمي كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات اجتماعية، في التحليل السوسيولوجي - كما سيأتي توضيحه لاحقاً.

وهناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة: المادي والفكري. وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات، واختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية، وفي الأنظمة والقيم والعادات وما إلى ذلك، كما أن هناك اختلافاً في الأدوات التي يستخدمها المجتمع من حين إلى آخر. وفي أساليب توظيفها، كل ذلك يعتبر تغيراً في المجتمع.

أما ما هو التغير الاجتماعي بين تلك المتغيرات؟

لقد حاول المفكرون الاجتماعيون الإجابة عن هذا السؤال. فكانت إجابات متعددة ومتباينة أحياناً.

لقد ذهب جي روشي "Guy Rocher" في كتابه: التغير الاجتماعي؛ مدخل إلى علم الاجتماع العام Le Changement Social; Introduction a la Sociologie génerale . الذي ألفه عام ١٩٦٨، إلى أن التغير الاجتماعي يتميز عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية. كما وضحه رشارد لابير Richard Lapiere فهو يختلف عن الحادثة événement . فالانتخاب حادثة، والأحزاب، والتجمع، والحريق، ... هذه كلها حوادث. فهي جزء من التغير الاجتماعي، أو يمكن أن تصاحبه أو تسببه وليست بالضرورة تؤدي دائماً إلى التغير الاجتماعي[١]. وللتغير الاجتماعي عند جي روشي أربع صفات هي[٢]:

١ - التغير الاجتماعي ظاهرة عامة Un Phénomène Collectif ، توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

٢ - التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي Structure Social أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، فالتغير الاجتماعي المقصود هنا، هو التغير الذي يحدث أثراً عميقاً في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك. هذا التغير هو الذي يمكن تسميته بالتغير الاجتماعي.

٣ - يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن Identifier dans le temps أي يكون ابتداءاً من فترة زمنية ومنتهياً بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة. ومن أجل الوقوف على مدى التغير،

(١) Guy Rocher: Le changement social; Introduction a la sociologie générale. Ed. HMH., Paris, 1968, p. 19.

(٢) Ibid: pp. (21 - 22).

ولا يتأتى إدراك ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة، أي أن قياس التغير يكون انطلاقاً من نقطة مرجعية في الماضي.

٤ ـ أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية ـ Permanance، وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة، فلا يمكن فهمه، ولذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحاً من خلال ديمومته.

ولهذا فإن التغير الاجتماعي عند جي روشي هو كل تحول Transformation في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال ـ لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها[١].

ويتعرض كل من جيرث Gerth وملز Mills إلى ماهية التغير الاجتماعي، ويعتبران التغير الاجتماعي: هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[٢].

ويذهب جنزبيرج Ginsburg في أن التغير الاجتماعي: هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن[٣]. أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع في ضوء بنائه القائم، وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن، أي

---

(١) Ibid: p. 22.

(٢) أحمد النكلاوي: التغير والبناء الاجتماعي. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٨.

(٣) المرجع السابق: ص ٨.

ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له. هذا هو التغير الاجتماعي.

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه «التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة»[1].

ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على أربعة أشكال: [2]

١ ـ التغير في القيم الاجتماعية، تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي، الذي صاحبه تغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمل وقيمة القائمين به وغير ذلك[3].

٢ ـ التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية.

٣ ـ التغير في مراكز الأشخاص. ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت، ومن المهم أن تدرك الأهمية الدائمة التي تكون

(١) محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي والتخطيط. ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦. ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق: ص ص (٢٢ ـ ٢٥).

(٣) Harry Johnson: Sociology; a systematic introduction. The Indian edition, Bombay, 1970, p. 627.

للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث الاجتماعية.

ويلاحظ مما سبق، أن المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي الذي هو: كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن. وقد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً أي تخلفاً. أي ليس هناك من اتجاه محدد للتغير.

ويحتوي المجتمع على عمليات اجتماعية، تحاول أن تدعم البناء والحفاظ عليه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وبعض من هذه العمليات تحاول تغيير شكل البناء، ووظيفته من أجل مستقبل أفضل، فالتغير في بناء الأسرة يتبعه تغير في وظائف أعضائها، فالانتقال من نظام الأسرة الأموية ـ الأموسية ـ إلى نظام الأسرة الأبوية ـ الأبرسية ـ تبعه تغير في وظيفة الأم في الأسرة، وكذلك وجدت وظائف وانقرضت أخرى.

آليات التغير الاجتماعي

تختلف مصادر التغير الاجتماعي، وتتعدد نظرة المفكرين على نحو سنشير إليه فيما بعد، ولكن يمكن القول في البداية أن هناك مصدرين للتغير هما:

١ ـ المصدر الداخلي: أي أن يكون قائماً في داخل النسق الاجتماعي، وإطاره المجتمع نفسه، أي أنه نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع.

٢ ـ المصدر الخارجي: الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

وبطبيعة الحال سواء أكان المصدر من الداخل أم من الخارج فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

١ ـ الاختراع والاكتشاف: يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثال ذلك، اختراع الكهرباء والسيارة... أو إعادة تحسين كفاءة مخترعات قديمة، كتحسين الآلة البخارية، وتحسين صناعة القطارات والطائرات وما إلى ذلك. كل ذلك يؤدي إلى تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلاً، كاكتشاف القارة الأمريكية

ورأس الرجاء الصالح، أو اكتشاف عناصر جديدة في الطبيعة، واكتشاف القوانين المختلفة وغيرها، وهذه بدورها تؤدي في النهاية إلى تغيرات اجتماعية، أي تشكل ميكانزمات للتغير الاجتماعي. وبطبيعة الحال؛ فإن الحاجات هي التي تدعو إلى الاكتشاف والاختراع، تلك الحاجات التي هي اجتماعية في المقام الأول.

٢ ـ الذكاء والبيئة الثقافية: بلا شك أنه ليس بمقدور أي فرد الاختراع أو الاكتشاف، إنما يتطلب ذلك مستوى مرتفع من الذكاء. أي أن الذكاء يؤدي إلى الاختراع. ويرى علماء النفس أن الذكاء يكون موروثاً ومكتسباً، ولهذا لن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوافر لديه البيئة الثقافية لتساعده على الاكتشاف أو الاختراع.

٣ ـ الانتشار: إن المخترعات لن يكتب لها النجاح ما لم تنتشر عند أفراد كثيرين في المجتمع حتى تعم، وتؤدي إلى عملية التغير. والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع. ولهذا لن تقبل الاختراعات والاكتشافات إذا لم تصادف هوى وقبولاً لدى أفراد المجتمع، أو لدى مجموعة كبيرة منهم، وطبيعي أن عملية القبول لا تأتي فجأة وإنما عبر مراحل معينة تتنوع حسب ثقافة المجتمعات، وقد تكون إرادية أو مفروضة. ولهذا فإن القبول يؤدي إلى سعة الانتشار. وسنشير إلى تفصيل ذلك فيما بعد.

مصطلحات التغير الاجتماعي

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحاً حديثاً نسبياً بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته، وقد كان يعني معاني عدة، مختلطاً مع مصطلحات أخرى: مثل التقدم، والتطور والنمو. . . تلك المصطلحات التي بدأ التمييز بينها عن التغير في الدراسات الراهنة مع بداية هذا القرن، وإذا كان الخلط جائزاً في عصور سابقة نظراً لعدم وجود دراسات علمية تبحث في ماهيته والتغير وعوامله واتجاهاته، فإنه أصبح من غير الممكن الاستمرار في هذا المنهج أمام التقدم في الدراسات الاجتماعية عموماً.

لقد كانت الدراسات القديمة قائمة على التفكير المجرد الفلسفي، ولكنها تشكل إطاراً مرجعياً للدراسات العلمية الراهنة.

وإذا ألقينا نظرة تأملية في تاريخ دراسات التغير لدى بعض المفكرين، أمكننا القول أن نظرتهم اختلفت عبر العصور، حيث كانت النظرة في القديم تقوم على الملاحظة الخارجية للتغير، وفي مقارنة أجزاء الثقافة التي تتغير ببطء، والسريعة التغير.

وقد أخذت الدراسات الاجتماعية في التغير مساراً علمياً بعد أن وضع وليم أوجبيرن William Ogburn كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي Social

Change عام ١٩٢٢، وبعد ذلك تتابعت الدراسات التغيرية في ضوء التقدم الذي حدث في مناهج الدراسات الاجتماعية.

لقد كانت نظرة العلماء للتغير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية Pessimisme ، مبنية على الخوف من المستقبل، وأن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية، في حين أخذ العلماء ينظرون بعد ذلك التاريخ نظرة تفاؤلية Optimisme معتبرة حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها. وأن العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا على حد تعبير سان سيمون Saint Simon. وقد صاغ فلاسفة التاريخ نظريات عامة كان الخلط فيها واضحاً بين مصطلح التغير وغيره من المصطلحات الأخرى.

وسنقوم بتوضيح لتلك المصطلحات المشابهة لمصطلح التغير الاجتماعي، الذي يعني كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي، في النظام، والقيم، والأدوار، وما يمكن مشاهدته خلال فترة معينة من الزمن.

وهذه المصطلحات هي:

التقدم الاجتماعي:

استعمل مصطلح التقدم الاجتماعي Progrés Social في البداية باعتباره مرادفاً لمصطلح التغير الاجتماعي، وقد جاء ذلك واضحاً في كتابات أوجست كونت August Conte وكوندرسه Condercet وتيرجو Turgot وغيرهم.

والتقدم يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيراً أو تنتهي إلى نفع.

وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية، أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها. وهو يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة

والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة[1].

ويعرف بأن العملية التي تأخذ شكلاً محدداً واتجاهاً واحداً، ويتضمن توجيهاً واعياً مقصوداً لعملية التغير[2].

وهو يتضمن مدخلاً معيارياً قيمياً للحكم على الأحداث الاجتماعية، أي أن التقدم الاجتماعي يبحث عن مجتمع «أفضل»[3].

ولذلك يعني التقدم الاجتماعي: العملية التي تأخذ اتجاهاً واحداً نحو الأمام ومتجهة نحو تحقيق الأهداف المرسومة، أي فعل واع مخطط.

كما أن مفهوم التقدم يختلف من مجتمع لآخر حسب ثقافة المجتمع، والظروف المحيطة به. فقد كان يعني في القرن الثامن عشر بالنسبة للمجتمعات الأوروبية التحرر من تقاليد العصور الوسطى، ومن الأنظمة الاستبدادية. ويعني في القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. وهو يعني اليوم بالنسبة للعالم العربي الحرية وإنهاء التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله من أجل حياة كريمة للمواطن العربي.

أي أن فكرة التقدم، قد تتغير بتبدل الأحوال والأزمنة، وهي تحمل معنى قيمياً، حيث يعتقد معظم مفكري كل عصر أن التقدم الذي وصلت إليه

---

(١) أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٣١.
ـ وانظر:

— Jean Cazeneuve et David Victoroff: Dictionnaire de sociologie. Denoël, Paris, 1970.

— Williams Emilo: Dictionnaire de sociologie. Librairie Marcel Rivière, Paris, 1970.

(٢) محمد الهادي عفيفي: مرجع سابق، ص (١٠٨ ـ ١٠٩).

(٣) محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص ١٢.

مجتمعاتهم الراهنة أفضل مما كانت عليه في السابق، ومع بداية العصور الحديثة ظهرت حركة فكرية تدعو إلى التفاؤل في المستقبل(١).

وقد بين ويل ديورنت Will Durant أن الإنسانية في خلال تقدمها الاجتماعي الارتقائي قد مرت بعدة مراحل(٢).

١ ـ النطق.
٢ ـ النار.
٣ ـ استئناس الحيوان.
٤ ـ الزراعة.
٥ ـ التنظيم الاجتماعي.
٦ ـ الأخلاق.
٧ ـ الآلات ـ الصناعة.
٨ ـ العلوم.
٩ ـ التربية.
١٠ ـ الكتابة.

وتكون النظرة إلى التقدم نسبية فالتقدم في مجتمع قد يكون تخلفاً بمفهوم مجتمع آخر، حيث يدخل الجانب الخلقي، ونظراً لأن التقدم يحمل جوانب متعددة يصعب تقييمها من جهة واحدة، فالأهداف المحققة نتيجة للتقدم تختلف النظرة إليها، نظراً لصعوبة قياس الأهداف ناهيك عن صعوبة حصر الوسائل المؤدية إليها فعلى سبيل المثال هل هو التقدم الاقتصادي؟ أو التقدم الاجتماعي أو كلاهما معاً؟

---

(١) John Eric Nordskog and others: Social change; The idea of progress. McGraw-hill, N. Y.. 1960, pp. (129 - 130).

(٢) Ibid. pp. (148 - 153).

وإذا نظرنا إليه مرحلياً أمكننا القول بهذا الصدد، أن كل مرحلة أفضل من سابقتها، أي أنه في نهاية الأمر يعني التحسن المستمر الدائم.

ويقول جون بوري John Bury، حينما تسعى الإنسانية إلى تحقيق أهداف مثل: الحرية، التسامح، المساواة، والاشتراكية، فإننا نلاحظ أن قسماً منها قد تحقق اليوم، وليس هناك من سبب يدعو إلى عدم تحقيق القسم الآخر سواء في المجتمع أم في المجتمعات كافة، ليس بسبب وجود صواب أو خطأ فيها، وإنما يعود إلى نظرة المجتمع المتباينة في مدى تحقيق تلك الأهداف(١).

هذا من ناحية المفهوم الذي يتضمن عدة جوانب منها أنه نسبي وقيمي وارتقائي ومستمر.

أما من الناحية التاريخية، فإن فكرة التقدم تعود إلى عصور قديمة، وأول من استعمل هذا المصطلح هو لوكريتس Lucretius عام ٦٠ ق. م.، إلا أن نظريات التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعاً من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن السابع عشر، فقد ذهب كل من فرنسيس بيكون Francis Bacon ورينه ديكارت R. Descartes إلى أن الإنسان يستطيع أن يحقق تقدماً لا حدود له عن طريق مجهوداته وإراداته(٢).

ويرى فونتينل Fontenelle (١٦٥٧ - ١٧٥٧) أن تجمع المعرفة الإنسانية يساعد في التقدم المستمر للإنسان، ويتفق معه في ذلك، كل من بودان Bodin وكوندرسه Condercet وكانت Kant(٣).

ولهذا بدأت تظهر نظريات التقدم الاجتماعي مع ظهور الثورة الصناعية

---

(١) Ibid. p. 126.

(٢) Ibid. p. 128.

(٣) J. E. Nordskog: Op, cit. p. 131.

التي أدت إلى ظهور فلسفة التقدم بوجه عام، وقد وضعت السيدة جون مارتن Mrs. John Martin كتاباً بعنوان «هل البشرية تتقدم؟ Is Mankind Advancing? بينت فيه مدى تقدم الإنسانية. وقد اتجهت جهود المفكرين في بحث مشكلة التقدم نحو التركيز على عوامل التقدم، وقد أشار مونتسكيو Montesquieu إلى أهمية البيئة في عملية التقدم، وهناك آخرون قد تعرضوا لهذه العوامل إلا أن أفكارهم كانت ناقصة في الغالب[١].

ويعرف هوبهاوس Hobhouse التقدم «بأنه نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان»[٢].

ويذهب كاريف Karayev بأن التقدم «هو تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع، وتصاحبه مؤشرات تدل على مدى التقدم»[٣].

ويتبين من مجمل التعريفات السابقة أن التقدم الاجتماعي يعني تطور الجوانب المادية والفكرية للمجتمع، وهو يحمل معنى معيارياً قيمياً.

وأوجه التقدم عديدة: فالأفكار والنظريات تدل على تقدم المجتمع، وكذلك الزيادة السكانية، فالزيادة تعني التقدم، مع الملاحظ أن زيادة السكان مسألة مختلف عليها. هل هي تقدم أو تخلف؟

وقد تطور مفهوم التقدم الاجتماعي في القرن التاسع عشر، وخاصة لدى رواد علم الاجتماع، الذين كانوا في الغالب ينظرون نظرة «تفاؤلية» إلى تطور الإنسانية. أمثال سان سيمون وكوندرسه وأوجست كونت وغيرهم.

وعموماً، اتصف الفكر في هذه المسألة بالناحية الفلسفية، حيث كان يحاول تفسير قوانين التطور الاجتماعي وتحديد المراحل التي تتقدم فيها

---

(١) Ibid. p. 131.

(٢، ٣) Ibid. p. 123.

الإنسانية. أي أنه قائم على التفسير الفلسفي التاريخي للتقدم الاجتماعي.

والخلاصة، إن فكرة التقدم التي كانت تطرح من قبل الفلاسفة والاجتماعيين، لا تتطابق وواقع التقدم لدى المجتمعات. وكما تبين في السابق ـ بقيت فكرة التقدم سائدة عند المفكرين إلى أن وضع أوجبيرن كتابه «التغير الاجتماعي» عام ١٩٢٢. فأخذت فكرة التغير الاجتماعي تحل مكان فكرة التقدم الاجتماعي.

ومن هنا يستدل على اختلاف بين المفهومين: التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي. حيث أن الأول يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام. أي أنه يسير في خط صاعد، في حين أن التغير قد يكون تقدماً أو تخلفاً، وبالتالي يكون مصطلح التغير أكثر علمية، لأنه يتوافق وواقع المجتمعات (واقع التقدم وواقع التخلف)، فالمجتمعات ليست دائماً في تقدم مستمر وإنما يعتريها التخلف أيضاً.

التطور الاجتماعي:

يعني مفهوم التطور الاجتماعي Evolution Social النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

ويعرفه معجم علم الاجتماع، بالعملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نمواً مستمراً مروراً بمراحل متلاحقة مترابطة[1].

أي أن التطور الاجتماعي بهذا المفهوم يحمل معنى التقدم التدريجي دون طفرات.

وقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي، بشكل واسع في العلوم

(١) Mitchell G. Duncan: A dictionary of sociology. Routdlege & Kegan Paul, London, 1968.

الاجتماعية، وفي علم الاجتماع بشكل خاص، بعد أن وضع دارون Darwin كتابه المعروف بأصل الأنواع عام ١٨٥٩ م، مبيناً فيه نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية.

وقد استعمل هربرت سبنسر H. Spencer (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي، وقد بين في كتابه أصول علم الاجتماع Principales of Sociology المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي. حيث عرف التطور بأنه «انحدار سلالي معدل على نحو معين»[١].

أما المفكر الأنثروبولوجي تايلور Taylor فقد استعمل مصطلح التطور في كتابه «الثقافة البدائية» Primitive Culture بصورة غير دقيقة فيقول: «نجد من ناحية أن التماثل الذي يسود في الجانب الأكبر من الحضارة يمكن إرجاعه ـ إلى حد بعيد ـ إلى التأثير المتماثل للأسباب المتماثلة، بينما نلاحظ من ناحية أخرى أن الدرجات المتفاوتة للتماثل يمكن أن تعتبر مراحل للنمو أو التطور، تمثل كل منها محصلة تراث سابقة، وهي بصدد أداء دورها المناسب في تشكيل أحداث المستقبل[٢].

وقد أشار العديد من المفكرين المحدثين إلى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي. وفي هذا الخصوص بيّن وليام أوجبيرن «أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة، والتنوع والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية، لم تسفر إلا عن القليل من النتائج الحيوية والهامة»[٣].

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا المفهوم، انظر: الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٢) محمد علي محمد وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي. دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٤، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥.

=

أما المفكر جوردن تشايلد Gordon Child فقد ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحاً أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأت منها، بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه، فالتغيرات في الثقافة والتراث يمكن بدؤها عمداً كما يمكن التحكم فيها، أو إبطاء سرعتها بواسطة الإرادة الواعية والمدروسة لمواضيعها ومنفذيها من البشر، وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما الموروثة، ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط[١].

وقد بيّن جوليان ستيورد Julian Steward أن هناك اختلافاً واضحاً بين التطور العضوي والتطور البشري، ذلك أن الأول يسير في خط مستقيم «حتمي»، بينما الثاني يسير في عدة خطوط وذلك حسب اختلاف العوامل، وهنا تطرح نظرية المتعدد الخطوط Multiliner Evolution والتي تتضمن حالياً نظرة جديدة يسعى علماء التطور بموجبها إلى فهم تطور الثقافة الإنسانية، وفقاً لتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية في تغير المجتمع، فالعوامل المختلفة تؤدي إلى اختلاف التطور[٢].

وانطلاقاً من ذلك، فإن التطوريين القدامى والمحدثين يقولون بحتمية التطور للمجتمعات، وهي حتمية تتشابه وحتمية التطور عند الكائنات العضوية، إلا أن الاختلاف عند المحدثين في أن العوامل المختلفة تؤدي إلى تغير اتجاه التطور بوجه عام.

= - وانظر أيضاً:

W. F. Ogburn: Social change, the viking press, N. Y., 1938.

(١) Gordon Child: Man makes himself. 3rd., Ed. London, 1956, pp. (16 - 17).

(٢) Eva Etzioni-Halvy and Amitai Etzioni (eds): Social change. Ed. 6th., Basic books, Inc., N.Y. 1964. pp. (135 - 136).

وهنا يلاحظ أن مفهوم المحدثين للتطور يقترب من مفهوم التغير الاجتماعي إلى حد كبير، إلا أنهم لم يتبينوا الاختلاف بين المفهومين بشكل دقيق.

ويمكننا القول أن التطور العضوي يعني أن الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، فهو إضافة «حجمية» دون حذف أو استبدال لبنى قديمة.

أما التطور المجتمعي: يعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، بإضافة «كمية ونوعية» مع حذف واستبدال لبنى قديمة.

أي أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانباً مهماً في تغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات، فيكون مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

النمو الاجتماعي:

يعني مصطلح النمو Croissance بأنه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاءه في سلسلة من المراحل الطبيعية، ويتضمن النمو تغيراً كمياً وكيفياً، والغاية من النمو هو النمو ذاته.

ويتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو سواء في الكفاية أم في التعقيد أم في القيمة... وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على الجماعات[1].

وهو يختلف عن التنمية في كونه تلقائياً بينما التنمية عملية إرادية

---

(١) أحمد زكي بدوي: مرجع سابق، ص ١٨٧.

مخططة . ومن الناحية النظرية ، فإن مفهوم النمو يقترب من مفهوم التطور. ولكنه لا يتطابق معه كما سيتبين فيما بعد ـ. وحينما تضاف كلمة اجتماعي إلى النمو بحيث يصبح النمـو الاجتماعـي Croissance Social ، أي النمـو الذي يتعلق بالمجتمع ، فإنه يعني في هذه الحالة نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة، والبيئة الاجتماعية من ناحية عامة.

وفي مجال الدراسات الاجتماعية ، فقد تعددت النظرة إلى النمو الاجتماعي ، لأن النمو الاجتماعي أكثر تعقيداً من النمو العضوي ، فلا نستطيع أن نرد أي ظاهرة معينة إلى نواتها الأصلية ، مثلما هو ممكن في نمو الكائن العضوي ، إلا في عمليتين اجتماعيتين كما يقول بوتومور Bottomore هما: نمو المعرفة ، ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية ، كما يبدو في الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية ، فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر ممكن من الوضوح في البيانات المتعلقة بنمو وتطور المجتمع الإنساني[1] .

وقد استخدم المصطلح بمعان مختلفة في الفكر الحديث ، فيقال أحياناً مجتمعات نامية ومجتمعات أقل نمواً ومجتمعات أكثر نمواً ، وما إلى ذلك ، وهناك جدل كبير في أدبيات التنمية حول هذه التسميات.

فيقال نمو المعرفة ، ونمو السيطرة على الطبيعة ونمو قوى الإنتاج . . . وهي تتضمن في مجملها الانتقال من حالة إلى حالة أفضل ، ولكن المشكلة تبدو في كون هذا ، الأفضل في ماذا؟ ولماذا؟ وهل هناك قانون متفق عليه في ذلك؟ ومن هنا تأتي النظرة القيمية ، الأمر الذي يؤدي إلى تعددية النظرة نحو المسألة.

فيصبح بذلك مفهوم النمو الاجتماعي مسألة نسبية جداً في مجال

(١) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ٣٨.

الكيف هذا إذا تجاوزنا إشكالية مجال الكم.

وفي هذا الصدد، فإن مصطلح النمو لا يعبر إلا عن جزء من التغير الذي يشير إلى الأفضل «التقدم» مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام. أما الجزء الآخر من التغير فهو غير متضمن ذلك الجزء الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي.

كما أن فكرة النمو تتضمن قيمة «أخلاقية» في الوقت الذي يسعى فيه علماء الاجتماع النأي عن هذه «القيمة الأخلاقية». وينطبق مصطلح النمو على التغيرات الكمية بشكل أفضل، في مجال التغيرات الاقتصادية التي يمكن التعرف عليها، وقياسها بدقة، مثال: نمو متوسط دخل الفرد، والنمو الاقتصادي لدولة في سنة معينة وهكذا.

وقد بيّن سبنسر أن النمو ظاهرة مشتركة بين المجتمعات والأجسام العضوية، فالتجمعات السكانية يكون نموها بزيادة عدد أفرادها ـ حجمها ـ وكذلك نمو الأجسام الحية التي تكبر خلال فترة معينة من الزمن وتتوقف في فترة أخرى. وأن النمو الاجتماعي يبقى مستمراً إلى أن تنقسم المجتمعات أو يقضى عليها[1].

ويلاحظ أن سبنسر يخلط بين مصطلح النمو والتطور، ولكن إذا كان ذلك جائزاً في السابق فالوضع يختلف اليوم.

والخلاصة العامة: أن مصطلح النمو الاجتماعي يختلف عن مصطلح التغير الاجتماعي في عدة نقاط هي:

١ ـ يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبياً، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.

---

(١) Amitai Etzioni; Op. cit. p. 10.

أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي. وقد يكون هذا التحول إيجابياً أو سلبياً ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقاً.

٢ ـ يكون النمو بطيئاً وتدريجياً. أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك، قد يكون سريعاً ويتضمن قفزات إلى الأمام أو إلى الخلف.

٣ ـ يغلب على النمو التغير الكمي. أما التغير فيغلب عليه التغير الكيفي، ذلك لأن النمو يتعلق في الغالب بالجانب المادي من المجتمع. أما التغير فيتعلق بالجانب المعنوي.

٤ ـ النمو عملية تلقائية أي لا دخل للإنسان فيها، وغير مخططة. أما التغير فهو عملية موجهة إرادية مقصودة.

٥ ـ يسير النمو في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه. أما التغير فلا يكون سيره مستقيماً باستمرار، وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه. وكما سبق الإشارة، في أن التغير قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم، كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

ولهذا يبدو الاختلاف بوضوح بينهما، وفي الدراسة السوسيولوجية نهتم بالتغير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع، أما النمو فيدخل في الدراسات الاقتصادية نظراً لطبيعة عملية النمو وخصائصها.

التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية Developpement Social بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى

حد ممكن، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفـراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي[1].

وتعرف بأنها العملية التي يتم بموجبها إشباع حاجات الأفراد عن طريق التبعية المثلى لجهودهم.

ويعرفها حسن سعفان: بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية»[2].

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة، من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، متضمنة الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم.

وبطبيعة الحال، لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينهما.

ويصعب هنا حصر كل التعريفات التي جاءت في أدبيات التنمية، نظراً لتعددها وتنوعها. ولقد كانت التعددية استجابة للتباين الأيديولوجي بين المفكرين من جهة واختلاف المكان والزمان بين المجتمعات. مع الأخذ

(١) أحمد زكي بدوي: مرجع سابق، ص ٣٨٤.

(٢) حسن سعفان: اتجاهات التنمية فى العالم العربي. مطبعة التقدم، الجزائر، ١٩٧٣، ص ٢٢٥.

بعين الاعتبار أن هناك فرقاً بين مفهوم النمو والتنمية، فالأول تلقائي والثاني إرادي [١].

وقد انتشر مصطلح التنمية بشكل واسع بعد الحربين العالميتين، نظراً لكون الغالبية العظمى من المجتمعات النامية قد استرجعت استقلالها، ولكون الدمار قد لحق بمعظم مجتمعات العالم، الأمر الذي تطلب بناء ما دمرته الحرب، واستجابة لمتطلبات الشعوب المستقلة التي وجدت هوة سحيقة بينها وبين المجتمعات المتقدمة. لقد جاء هذا الإدراك نتيجة الاتصال الواسع بين الشعوب عن طريق وسائل الإعلام والبعثات العلمية والزيارات المختلفة [٢].

وعموماً يمكن تصنيف الاتجاهات في تعريف التنمية إلى ثلاثة اتجاهات هي: [٣]

١ ـ الاتجاه الرأسمالي: يسلم هذا الاتجاه بأن التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي مستمر، وهي تتضمن إشباع للحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات، ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية، ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية [٤].

---

(١) انظر: P. Reynauld: Economie generalisée et seuils de croissance. Ed. Crevin, Paris, 1962, p. 15.

(٢) انظر: للمؤلف: إشكالية التنمية في العالم العربي، بحث مقدم في مؤتمر التنمية الاجتماعية في العالم العربي، عمان، كانون أول ١٩٨٥، ص ص ١ ـ ٢.

(٣) عبد الباسط حسن: التنمية الاجتماعية. ط ٤، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص (٩٢ ـ ٩٦).

(٤) الرعاية الاجتماعية: تعني الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة، كالخدمات التعليمية والصحية، وينتشر في الأنظمة الرأسمالية، أما الخدمات الاجتماعية: فهي تعني مختلف الجهود المنظمة التي تهدف إلى

٢ ـ الاتجاه الاشتراكي: يسلم هذا الاتجاه بأن التنمية الاجتماعية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة، وإقامة بناء جديد، تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة، بالإضافة إلى تغيير علاقات الإنتاج القديمة، وذلك لصالح الطبقة العاملة فالتغير يتجه أولاً إلى البناء التحتي ـ الاقتصادي ـ من أجل إحداث التغير الاجتماعي المطلوب.

٣ ـ الاتجاه الاجتماعي: وهو اتجاه المفكرين الاجتماعيين الذين يرون أن عملية التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي Adaptaion Social لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه خذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

ولا شك أن التنمية الاجتماعية تعني توفير أعلى قدر من التعليم والصحة، والسكن، والعمل المناسب، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، وإرساء الديمقراطية... إلخ. ويتشعب الشرح ويطول في تتبع الآراء المختلفة لمفهوم التنمية الاجتماعية (إلا أننا نعتقد أن ما قدم حول المفهوم يفي بالغرض المطلوب). ولكن السؤال الأساسي يبقى مطروحاً وهو:

ما العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي؟

نستطيع تلمس هذه العلاقة من عرضنا السابق لمفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم التغير الاجتماعي الذي نلخصه فيما يلي:

١ ـ في البداية نستطيع القول أن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور.

= تنمية الموارد البشرية، وتنتشر في الأنظمة الاشتراكية. وللمزيد من التفصيل انظر:

U. N.: Report of the Asia and the Far East conferance on organization and administration of social service. NewDelhi, novembre 1959, p. 3.

٢ ـ إن المفهوم «الحديث» للتغير الاجتماعي يتطابق ومفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع إلى مضمون المفهومين.

٣ ـ لكن المفهوم «المطلق» للتغير الاجتماعي، يعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمناً تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجاباً أو سلباً).

في هذه الحالة فقط يختلف عن التنمية التي هي في المحصلة النهائية ذات بعد إيجابي باستمرار، أي لا تتضمن البعد السلبي. أي أن التنمية الاجتماعية «إيجابية» دائماً، في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون أيضاً نكوصاً Régression [1].

---

(١) النكوص = Régression : يعني في الأثنولوجيا تفكك الثقافة والمجتمع، والتحول المضاد للتقدم، وهو المعنى المقصود هنا، إذ أن معنى النكوص يستخدم في علم النفس ليدل على الحالة التي تصيب الفرد بسبب الإحباط والفشل، فيعود إلى مرحلة من مراحل النمو الأولى التي كان يشعر فيها بالطمأنينة والأمن على الرغم من أنه يكون قد تعدى هذه المرحلة كما في حالة الارتباط الشديد بالأم: انظر: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق ص ٣١٥.

تقييم عام

يتبين من العرض السابق لمصطلحات التغير الاجتماعي. أنها كانت في البداية تستعمل كمترادفات ولم يكن التمييز بينها واضحاً.

وكانت جهود العلماء تنصب على مدى ملاءمة تلك المصطلحات وتطبيقها على الظواهر الاجتماعية المتغيرة. وقد شاع استعمال مصطلح دون آخر تمشياً مع المراحل التاريخية للمجتمعات، ومع الاتجاه العلمي السائد آنذاك.

كما أنها كانت في كثير من الأحيان تستعمل كمترادفات كما جاء عند ابن خلدون، وكونت، وسبنسر، وغيرهم.

ولم يبدأ التفريق بينها إلا مع بداية القرن العشرين، بعد أن وضع وليام أوجبيرن كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي عام ١٩٢٢.

ومن الناحية العلمية، فإن مصطلحات: التقدم والتطور والنمو تتضمن معنى «قيمياً» أخلاقياً، يتأثر بالنظرة الذاتية للفرد الملاحظ في مجتمع من المجتمعات، في حين أن مصطلح التغير الاجتماعي يكون أقرب إلى «الموضوعية» لأنه يصف الواقع كما هو كائن فعلاً وليس ما يجب أن يكون، أي أنه يهتم بالمجتمع في الواقع.

وإن أقرب المصطلحات إلى التغير الاجتماعي هو مصطلح التنمية الاجتماعية.

ونحن في الوقت الحاضر حين نستعمل مصطلح التغير الاجتماعي فإننا نعني به التغيير الاجتماعي الذي هو في نهاية الأمر يعني التنمية الاجتماعية.

وفي المفهوم الكلاسيكي، فإن فكرة التقدم والتطور والنمو تعني أن التغير يتخذ اتجاهاً واحداً، وإلى الأمام بطريقة لا إرادية كما هو في التطور والنمو، أو بطريقة إرادية، كما هو في التنمية، في حين أن فكرة التغير قد تعني الاتجاه إلى الأمام أو إلى الخلف. في هذه الحالة، تكون فكرة التغير واقعية لأنها تعبر عن حالة المجتمعات التي يصيبها - في الواقع - التقدم والتخلف.

ومن جهة أخرى، وأمام الاهتمام بالسياسة التنموية من قبل معظم الدول في الوقت الحاضر، بدأت تأخذ المجتمعات بالتغير المخطط، وفق دراسة علمية تستوعب الواقع وترسم الأهداف المراد تحقيقها، من أجل النهوض بمستوى المعيشة، وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

لهذا لم تعد تلك المصطلحات ملائمة للحالة الراهنة Status Quo وبالتالي فإن التغير الاجتماعي، أو بمعنى أصح التغيير الاجتماعي هو المعنى المقصود. إن تلك المصطلحات تصف حالة المجتمعات من الخارج الأمر الذي يبعدها عن التحليل والوصف العلمي أما مصطلح التغير الاجتماعي فهو الأكثر ملائمة لتحليل ووصف حركية تلك المجتمعات.

الفصل الثاني

الدراسة السوسيولوجية للتغير الاجتماعي

- مقدمة .
- صعوبة دراسة التغير الاجتماعي .
- تفسير عملية التغير الاجتماعي .
- التغير بين المجتمع القروي والمجتمع الحضري .
- التغير الاجتماعي والتغير الثقافي .
- التغير الاجتماعي قديماً وحديثاً .
- الخلاصة العامة .



مقدمة

اهتم المفكرون بدراسة التغير الاجتماعي مع بداية القرن العشرين أكثر مما كانت عليه من قبل، وقد تبين أن الدراسات السابقة كانت تقوم في الغالب على التصور التاريخي الفلسفي لعملية التغير، حيث كانت تصاغ النظريات في ضوء مفاهيم التطور والتقدم كما جاء عند ابن خلدون وسبنسر وكونت وغيرهم.

ولا شك أن أهمية الدراسات النظرية في عمومها جاءت بعد أن أثبت علماء الأنثروبولوجيا أن المجتمعات البدائية ليست ثابتة كما كان شائعاً، بل هي في تغير مستمر، أي أن التغير حقيقة ملازمة للمجتمعات، وما الاختلاف بينها إلا في سرعة التغير وعمقه، وفي العوامل المؤدية إليه، وقد تقدمت الدراسات التغيرية وأخذت مجالاً واسعاً في الدراسة السوسيولوجية، وقد بيّن أوجست كونت أن موضوع علم الاجتماع هو التغير الاجتماعي - الديناميك سوسيال - La dynamique sociale والبناء الاجتماعي - الستاتيك سوسيال - La statique sociale. أن الدراسة السوسيولوجية بالنسبة للتغير تهتم بدراسة الحركة الاجتماعية وسير المجتمعات، أي دراسة تقدم المجتمعات وانتقالها من حال إلى حال.

وقد أخذت الدراسات السوسيولوجية في مجال التغير بعداً أساسياً، في اعتبار أي دراسة اجتماعية هي دراسة للتغير في الدرجة الأولى، ذلك لأن

دراسة المجتمع في مستوى الثبات هي دراسة فرضية فقط.

وقد كان للنهضة العلمية التي جاءت نتيجة للاختراعات، والتوسع في اكتشاف القوانين والنظريات، الأثر الكبير في تعميق الدراسة التغيرية، والاهتمام بها، من أجل الكشف عن المزيد من القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية المتغيرة.

وقد تزايد الاهتمام بالتغير الاجتماعي في العصر الحديث عندما ظهرت الحاجة إلى توجيه التغير لمصلحة الفرد والجماعة والمجتمع، نظراً لأن التغير قد يسير في اتجاهات قد تضر بالمجتمع، ولهذا ظهرت الحاجة إلى إدراك العوامل التي تؤدي إليه، وإلى التخطيط الاجتماعي بوجه عام. ومن أجل الوقوف على التغيرات التي تحل بالظواهر الاجتماعية، وتوجيهها الوجهة المطلوبة، ومعالجة الانحراف والتفكك الاجتماعي من أجل تقدم المجتمع.

فالدراسات السوسيولوجية اليوم تنطلق من أن المجتمع في حالة تغير مستمر فكل جيل لا ينقل ثقافته جميعها إلى الجيل التالي، وإنما يتم ذلك بزيادة ونقص لأسباب عديدة، ويعود إلى أن المتغيرات تتفاعل عبر الزمن فتنتج عناصر جديدة تؤدي بدورها إلى تغيرات أخرى. الأمر الذي يتطلب دراسة علمية مستمرة، ولا شك أن الدراسة السوسيولوجية تتخذ مداخل متنوعة في معالجة التغير، فكان منها التحليل البنائي التاريخي، والتحليل الوظيفي، والتحليل الأمبريقي وغيرها.

إن هذه التعددية في المداخل، تدل على أهمية التغير الاجتماعي وسعة موضوعه واختلافه، وتباينه بين المجتمعات الإنسانية، كما أشرنا من قبل. وقد أصبح اليوم حقيقة تستحق الدراسة السوسيولوجية، فكل دراسة للظواهر الاجتماعية هي دراسة في التغير الاجتماعي.

صعوبة دراسة التغير الاجتماعي

تأتي الصعوبة في دراسة التغير الاجتماعي، من كون المجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي، وثقافته بوجه عام. فثقافة المجتمع من مميزاته الأساسية، فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعدد مداخل التغير، ويلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية، أو ما قبل الزراعية، حيث يكون في المجتمع الصناعي أسرع منه في المجتمع الزراعي أو الرعوي. . .

وبطبيعة الحال، هناك جملة من العوامل تؤثر في درجة وتوجيه هذا التغير منها: العامل الديموغرافي، والأيكولوجي، والتكنولوجي، والاقتصادي وغير ذلك.

وتأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من مظهرين:

١ ـ طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

٢ ـ موقف الباحث ـ الدارس ـ من الظاهرة المتغيرة.

وتأتي صعوبة دراسة **الظاهرة الاجتماعية** للأسباب التالية:

١ ـ طبيعة تعقد الظاهرة الاجتماعية، نظراً لتأثيرها وتأثرها بظواهر طبيعية واجتماعية على حد تعبير ابن خلدون ودوركايم، فدراسة ظاهرة الصراع، أو التعاون في المجتمع تستدعي دراسة ظواهر اقتصادية وسياسية وغيرها، بالإضافة إلى كون الظاهرة الاجتماعية مترابطة مع غيرها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة فصلها، ودراستها بشكل منعزل عن غيرها، مما يقودنا إلى صعوبات أخرى.

٢ ـ صعوبة إخضاع الظاهرة إلى القياس الدقيق، لأنها متعلقة بمجتمع بشري متغير متباين العواطف والميول، والدوافع والاستجابة للمؤثرات الخارجية.

٣ ـ وبناء على الصعوبة السابقة، يترتب عليها صعوبة إعادة إجراء التجربة مرة أخرى، لأن الظاهرة تكون قد تغيرت، فالتغير صفة أساسية من صفات الظاهرة الاجتماعية. رغم أن التجريب أمر مهم من أجل صياغة القوانين والنظريات، والتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها.

٤ ـ صعوبة حصر مجمل الفروض التي تعلل تغير الظاهرة الاجتماعية ناهيك عن صعوبة الفصل بينها، وتصنيفها، في أيها أساسي، وأيها ثانوي، وما إلى ذلك. إن مجمل هذه الصعوبات التي تواجهنا في دراسة الظاهرة الاجتماعية تؤدي إلى صعوبة دراسة التغير الاجتماعي في مجمله.

أما الصعوبة الثانية في دراسة التغير الاجتماعي فتأتي عن طريق موقف الباحث أو الدارس للظاهرة المتغيرة، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ موقع الباحث من الظاهرة المدروسة، فالنظرة إليها تختلف من شخص لآخر، وذلك حسب موقع الشخص الملاحظ، لأن الذي يلاحظ المجتمع، شبيه بالملاحظ للعالم الطبيعي، حيث يقف دائماً في وضع نسبي من حيث الزمان والمكان، فالذي يراه هو جزء صغير من عالم واسع، فتكون

الملاحظة محدودة، وقد تكون الظاهرة المختارة من عالم المجتمع لا تمثله تمثيلاً صادقاً، بالإضافة إلى التصورات المسبقة التي يصعب التحرر منها، مع ملاحظة أن هذه التصورات قد تكون مستمدة من واقع مجتمعات مختلفة تماماً عن المجتمع المدروس.

٢ ـ أيديولوجية الباحث التي تجعله يعطي أحكاماً تتماشى وأفكاره، وهذه الأحكام غالباً ما تكون مستمدة من أيديولوجيته التي تؤثر على نفسيته ورغباته عموماً، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف النظرة الواقعية إلى الظاهرة المتغيرة. وعموماً تتطلب دراسة ظاهرة التغير أن يتزود الباحث بوسائل البحث العلمي، وأن يتجرد من العاطفة، وأن يبتعد عن إعطاء الأحكام المسبقة، من أجل إدراك الظاهرة المتغيرة، وتقديم نتائج صحيحة.

تفسير عملية التغير الاجتماعي

تميل نواحي التفاعلات اليومية في معظم المواقف الاجتماعية إلى أن تصبح نمطية متوافقة مع المظاهر العامة للبيئة الاجتماعية، والسمات النفسية للأفراد. كما أن التجديدات الأساسية التي تتم في إطار الحياة الاجتماعية، والثقافية على أعلى مستوى من درجات الاجتماع الإنساني تصيب النمط بالاضطراب، كما تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى المتوافقة معها سابقاً في وحدة بنائية ووظيفية متكاملة، وهذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال في توازن النظام، مما يجعله غير قادر على تأدية وظائفه، ولهذا فإنه يؤدي إلى سلسلة من التغيرات التوافقية، وهي تغيرات تحدث استجابة لتغير في أحد العوامل الأساسية، وقد تؤدي هذه التغيرات من جانبها إلى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها[١].

وهناك من يرى بأن أي موقف اجتماعي يكون نتيجة لأربعة عوامل أساسية في كل تغير اجتماعي وهي: البيئة الطبيعية والجماعات الإنسانية، والثقافة السائدة، والمظاهر البيولوجية والسيكولوجية للأفراد.

ولذلك فإن أي تغير في عامل أو أكثر من هذه العوامل، فإنه يستدعي تغيرات توافقية في الأنساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي، فالتغير الحادث لا

(١) محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص ٦٥.

يحدده عامل واحد، وإنما يتم بمساعدة عوامل أخرى، وتكون عملية الفصل بين العوامل من باب الفرضية من أجل التحليل والدراسة.

ويرى هربرت ليونبرجر Herbert Lionberger أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد من قبل أن يأخذ بالنمط الجديد وهي: [1]

١ ـ مرحلة الإحساس: وهي تتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.

٢ ـ مرحلة الاهتمام: وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد، بغرض تحديد درجة فائدته.

٣ ـ مرحلة التقييم: وهي مرحلة اختبار المعلومات المستقاة عن الموضوع الجديد، وتفسيرها وفق الظروف السائدة، ودراسة مدى ملائمتها من أجل الأخذ بها.

٤ ـ مرحلة المحاولة: وهي مرحلة اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها.

٥ ـ مرحلة التبني: وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده، ليأخذ مكانه في النمط السائد.

إن هذه المراحل الخمس السابقة لا تأتي دائماً مرتبة، وإنما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة، أو حذف بعضها، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى.

ويرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاضطرادية للتغير بوجه عام[2].

(١) Herbert Lionberger: Adoption of new ideas and practices. N. Y., 1961, pp. (3 - 5).

(٢) محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص (٧٠ ـ ٧٢).

١ ـ تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء أكانت هذه السمة أم العنصر الجديد اختراعاً داخل الثقافة الواحدة، أم استعارة من ثقافة أخرى نتيجة لعملية الانتشار Diffusion وتتداخل عوامل عديدة في التأثير على معدل الانتشار، مثال انتقال العائلة الريفية إلى المدينة التي تختلف في ثقافتها عن القرية، الأمر الذي يؤدي بالعائلة الريفية إلى الاطلاع على بعض السمات الثقافية الجديدة، التي ستأخذ مكان بعض السمات للثقافة الريفية لدى تلك العائلة، ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى مدى تقبلها.

٢ ـ تحدث قلقلة لدى السمات القديمة من قبل السمة الجديدة، أي يحدث صراع Conflit من أجل البقاء، وقد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الكائنة للنسق الثقافي، لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق، وفي حالة العائلة الريفية، قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة إذا ارتبطت بوظيفة من الوظائف المهمة لتلك العائلة. ويلاحظ أن العنصر الجديد يبدأ يأخذ مكانه بجانب عنصر قديم، إذا أدى العنصر الجديد وظيفة ملحوظة، وإلى أن يتغير بعد حين.

٣ ـ يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة به، وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحياناً لتتمكن من مواجهته، أو امتصاص هذه السمة الجديدة.

٤ ـ يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي، ما لم يتعرض إلى قلقلة في حال دخول تجديدات أخرى، تضاف إليه في فترات تطول أو تقصر، مثال استعمال أدوات معينة مستعارة من المدينة في حالة العائلة الريفية، وحينما يكثر دخول أدوات جديدة فإن ذلك يؤدي إلى قلقلة الأدوات السابقة لعدم استعمالها استعمالاً كافياً، وحتى يتم الأخذ بالعنصر الجديد.

ويتوافق مع عناصر سابقة علمية، يقتضي استمرار استعماله مدة معقولة من الزمن لتكون كافية لاستيعابه على أن لا يأتي ما يناقضه؛ وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى قلقلة في النسق.

ويرى جورج مردوك George Murdock أن الاختراعات هي أساس التغير الثقافي بوجه عام، فحينما تخترع فكرة أو آلة ما، فتنتقل من الشخص المخترع، وتسري عند أفراد مجتمعه، وتبدأ التغيرات التوافقية بعد ذلك، ويستغرق ذلك وقتاً من الزمن، ولن يؤخذ بالاختراع الجديد، حتى يثبت كفاءته، وبعد أن يمر بمراحل معينة[١].

وهناك من يرى أن للنمط المتغير أربع خصائص هي:[٢]

١ ـ الشكل: الذي يمكن أن يلاحظ ويدرس فيه ومن خلاله التغير.

٢ ـ المعنى: أي أن له ارتباطات ذاتية وعاطفية في الثقافة نفسها.

٣ ـ الاستعمال: أن يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج.

٤ ـ الوظيفة: أن يؤدي عملاً، ويكون مترابطاً مع الأجزاء ويستدل على ذلك من خلال الإطار العام.

ولذلك فإن عملية التغير تتضمن تلك الخصائص، وتعتمد عملية القبول Acception على مدى التكلفة، ففي حالة عدم توفر الإمكانيات اللازمة للأخذ به، فلن تتم عملية القبول فعلى سبيل المثال: تتمنى المجتمعات

---

(١) George P. Murdock: How culture changes?. "in" Nordskog (ed.): Social change. op. cit. pp. (86 - 94).

(٢) محي الدين صابر: التغير الحضاري وتنمية المجتمع. مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٤١.

النامية الأخذ بوسائل التكنولوجيا المتقدمة وما يقعدها عن ذلك إلا عدم توفر الأموال اللازمة لشرائها.

كما أن عملية القبول ترتبط بمدى تعقد وتجرد الموضوع الجديد، فكلما كان معقداً ومجرداً كان قبوله صعباً. ويلاقي مقاومة كبيرة. ويرى تالكوت بارسونز T. Parsons أن القبول للعنصر الجديد يكون أسرع في حالة انخفاض التكلفة، والجهد، وفيه رضى وإشباع للحاجات[١].

ويمكن أن يقال بصفة عامة أن القبول يتم، إذا كان المجتمع المستقبل واقعاً تحت حوافز لم تشبع إشباعاً مرضياً، وإذا كانت العناصر الجديدة قد قدمت بطريقة مناسبة بحيث يسهل فهمها وتطبيقها، وتوفر الفائدة الكبيرة فيها، ولم تتعارض مع القيم السائدة في المجتمع[٢].

ويمكن توضيح عملية التغير حسب المخطط التالي:

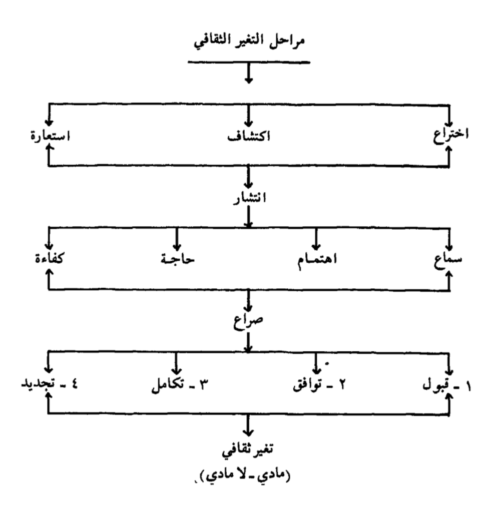
---

(١) المرجع السابق، ص ص (١٤٣ - ١٤٤).

(٢) لمزيد من التفصيل حول شروط قبول العنصر الجديد في عملية التغير، أنظر:

— R. Linton: The tree of culture. Alfred Knopf, N. Y., 1956.

— H. Barnett: Innovation; the Basis of cultural change, Mc Grow - Hill book Co., N. Y., 1953.



مراحل التغير الثقافي
اختراع
اكتشاف
استعارة
انتشار
سماع
اهتمام
حاجة
كفاءة
صراع
١ - قبول
٢ - توافق
٣ - تكامل
٤ - تجديد
تغير ثقافي
(مادي - لا مادي)

التغير بين المجتمع القروي والحضري

يختلف التغير الاجتماعي والثقافي عموماً باختلاف المجتمعات مكاناً وزماناً، وكما تبين سابقاً، فإن ذلك يعود في الأساس إلى اختلاف الثقافة بين المجتمعات، فالمجتمعات الزراعية تكون التغيرات فيها مختلفة عن المجتمعات الرأسمالية، وهي بدورها مختلفة عن المجتمعات الاشتراكية.

كما أن التغيرات في المجتمع الواحد لا تكون على مستوى واتجاه واحد، لأن المجتمع يضم بيئات مختلفة، طبيعية واجتماعية، من بدوية وقروية وحضرية. ولذلك تكون سرعة التغير ومجالاته مختلفة أيضاً.

إن اختلاف الحياة الريفية عن الحياة الحضرية يكشف عن مدى اختلاف التغير بينهما. ويبدو الاختلاف في عدة مظاهر أهمها: [١]

١ ـ العزلة النسبية في الحياة الريفية، خاصة عزلة العائلة التي من مهامها إشباع حاجات أفرادها الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعروف أن العائلة تضم مجموعة من الأسر التي تتميز بالعمل الجماعي والإنتاج المشترك، وسيطرة العادات والتقاليد على سلوك أفرادها بشكل واسع، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التغير الاجتماعي بوجه عام. أما في الحياة الحضرية فإن حياة الأسرة فيها أكثر تعقيداً في العلاقات الاقتصادية والسياسية

---

(١) محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع، نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ص (١٢٦ ـ ١٤٤).

والاجتماعية، وهي تستدعي توافقاً في هذه العلاقات، مما يؤدي بالتالي إلى سرعة التغير في العديد من المجالات. فالتجمعات الحضرية تكون مراكز للتغيير، نتيجة للتفاعل المباشر بين أفرادها، أما في التجمعات القروية، فإن التغير يضعف لبساطة مثل هذه التفاعلات بين الأفراد فيها.

٢ ـ بدائية تقسيم العمل والتخصص في المجتمع القروي، ويشكل العمل الزراعي القيمة العليا لديه، حيث يقوم التخصص في الغالب على أساس الجنس والسن، ليتناسب والعمل المطلوب تحقيقه. أي أن طبيعة العمل الزراعي في القرية لا يستدعي التجديد، وإنما يتميز بالرتابة والثبات النسبي. ولذلك يكون التغير ضعيفاً وفي مجال محدود.

أما في المجتمع الحضري فيكون تقسيم العمل واسعاً والتخصص متنوعاً، الأمر الذي يتطلب توسيع حجم السوق مع تنوع النشاط الاقتصادي، ووجود مجالات عمل جديدة تفتقر إليها الحياة القروية، ولهذا فإن مجالات التغير تكون عديدة ومتسعة، ويبدو ذلك بوضوح في المجتمع الصناعي.

٣ ـ عدم تنوع الوسائل التكنولوجية لدى المجتمع القروي، حيث يكتفي بوسائل بسيطة ومحدودة تفي بمتطلبات حياته، كاستعمال المحراث الخشبي في الزراعة، الذي مضى عليه آلاف السنين، وما زال قائماً دون أن يطرأ عليه تغيير يذكر، كما أن القرويين لا يقبلون على استعمال الكماليات، ولا تشكل جزءاً من سيكولوجيتهم أو حوافزهم إلا بازدياد تأثير المدينة فيهم.

ويؤدي تنوع التكنولوجيا واستعمالاتها في علم المجتمع الحضري إلى تراكمات ثقافية متعددة تعجل من عملية التغير الاجتماعي في كافة المجالات. فالتكنولوجيا واستعمالاتها عامل أساسي من عوامل التغير الاجتماعي.

٤ ـ الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع القروي، ويظهر ذلك في صعوبة الحراك الاجتماعي Mobilité Sociale واستاتيكية القيم والعادات المتبعة، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عملية التغير، في حين أن المجتمع الحضري يتصف بديناميكية تغير البناء الاجتماعي بشكل عام، وبالتكيف السريع مع عملية التغير. وهناك أيضاً اختلافات جوهرية بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري من حيث شكل الأسرة في المجتمعين، وحجمها، وعلاقتها الداخلية والخارجية، ونوع الوظائف التي تقوم بها كل منهما.

فالشكل السائد في الريف، بوجه عام، هو الأسرة الممتدة، وعلى النقيض من ذلك نجد الأسرة النواة هي الشكل السائد في المدينة إلى حد كبير. ويزداد عدد أفراد الأسرة في الريف عنه في المدينة، نتيجة ارتفاع نسبة المواليد في الريف لأسباب عديدة[١].

هذا من ناحية البناء والحجم في الأسرتين، أما العلاقات الداخلية والخارجية فنجد أن الفردية ضعيفة في الأسرة الريفية، لأن شخصية الفرد تذوب في شخصية الأسرة، نتيجة للضغوط القوية على الأفراد، وضعف الاتصال بالخارج مما أدى إلى التماسك الشديد بين أفراد الأسرة الريفية الأمر الذي يصعب من عملية التغير الاجتماعي فيها.

وتبدو أهم الاختلافات بين الأسرة الريفية والأسرة الحضرية فيما يلي: [٢]

أولاً: من حيث البناء:

(١) سناء الخولي: الأسرة في عالم متغير. الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص (١٣٤ ـ ١٣٥).

١ ـ الأسرة الريفية ممتدة في أغلب الأحيان، بينما الأسرة الحضرية فعلى العكس من ذلك.

٢ ـ تتميز العلاقات الداخلية في الأسرة الحضرية بالديمقراطية والمساواة والحرية والفردية أكثر من الأسرة الريفية.

٣ ـ الأسرة الريفية منعزلة عن العالم الخارجي، ومكتفية ذاتياً، بعكس الأسرة الحضرية.

ثانياً: من حيث الوظيفة:

١ ـ توفر الأسرة الريفية أغلب احتياجاتها ذاتياً، في حين أن الأسرة الحضرية تعتمد على المؤسسات الخارجية.

٢ ـ اختلاف الأسلوب بين الأسرتين في التنشئة الاجتماعية تبعاً لاختلاف درجة التعليم والمفاهيم والقيم وما إلى ذلك.

وبوجه عام، فإن التغير الاجتماعي يختلف من مجتمع حضري إلى مجتمع قروي نتيجة للفروق السابقة، ولذلك يكون أوسع انتشاراً وعمقاً في المجتمع الحضري، مع الأخذ بالاعتبار أن التغير في المجتمعات الحضرية ليس واحداً نتيجة لاختلاف الثقافة بينها.

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي

يتبين مما سبق ، أن التغير الاجتماعي يعني التبدل الذي يحدث في بنية النسق الاجتماعي ووظيفته ، أي الذي يصيب البناء الاجتماعي والقيم والعادات والأدوار خلال فترة من الزمن ، أي أن التغير الاجتماعي يختص بالجانب اللامادي للثقافة .

وإذا كان هذا شأن التغير الاجتماعي . فما هو شأن التغير الثقافي؟

في الإجابة عن السؤال السابق ، يستدعي التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي ، أولاً : في مجال تحديد المفاهيم ، وهو أمر مهم في الدراسات التغيرية ، وثانياً : في الإجابة عن الأسئلة التالية :

١ ـ هل هناك تطابق بين مفهومي التغير الاجتماعي والتغير الثقافي؟

٢ ـ أو هل هما منفصلان ولا علاقة بينهما؟

٣ ـ أو هل أن أحدهما يحتوي الآخر؟ وما هو؟

في الإجابة عن التساؤلات السابقة يتطلب ذلك ، تحديد مفهوم الثقافة ، وبالتالي تحديد مفهوم التغير الثقافي ، بعد أن تم عرض مفهوم التغير الاجتماعي .

مفهوم الثقافة :

يعتبر مصطلح الثقافة من المصطلحات التي تعددت النظرة إليها

وخاصة عند علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع . ومن أهم تعاريف الثقافة هو تعريف عالم الأنثروبولوجيا إدورد تايلور Edward Taylor الذي جاء في كتابه الثقافة البدائية Primitive Cultural عام ١٨٧١[١]، بأنها «ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى، والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع».

وقد بقي تعريف تايلور للثقافة مدة ثلاثين سنة تقريباً هو التعريف الوحيد، إلا أنه بعد ذلك وحتى عام ١٩٥٠ م، أحصى ألفرد كروبر Alfred Kroeber حوالي ١٦٤ تعريفاً للثقافة[٢]. ونعتقد أن العدد قد تضاعف حتى عام ١٩٨٧ م.

ويدل ذلك على سعة موضوع الثقافة، وأهميتها، وتداخل العناصر المؤلفة لها، ناهيك عن اختلاف مصطلحاتها في لغات العالم، من عرب إلى فرنسيين إلى ألمان إلى إنجليز وغيرهم.

ويعرفها كليرنس كيز Clarence M. Case بأنها: «كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية، ومادية وخبرات وأدوات ورموز، وما إلى ذلك»[٣].

ويرى جون نوردسكوج John Nordskog أن مصطلح الثقافة يدل على

---

(١) تعريف تايلور: للثقافة:

"Culture or civilization, taken in it's wide ethnographic sense, is that complex whole which includes knowledge, belief, art, morals, law, custom, and any other capabilities and habits acquired by man as a member of society.

John E. Nordskog: Social change. Mc Graw. Hill. N. Y., 1960, p. 77.

(٢) Ibid. p. 77.

(٣) Ibid. p. 77.

مجموع إنجازات الإنسان واستعمالاته منذ فجر العصر الحجري[١].

يلاحظ مما سبق أن الثقافة تتضمن كل ما أنتجه الإنسان في الماضي وإلى اليوم. وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والمجتمع أمثال ماكيفر MacIver ، وهناك من لا يميز بينهما أمثال أوجبيرن ، وأن دراسة المجتمع تعني دراسة الثقافة ، ويعلق إيفانز برتشارد Evans - Pritchard على إشكالية التمييز بين المجتمع والثقافة بأنها من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيداً[٢].

ومن المعلوم أن من أهم صفات الثقافة كونها ظاهرة إنسانية . تنشأ من التفاعل الاجتماعي للأفراد ، وهي تلبي احتياجاتهم البيولوجية والسيكولوجية والسوسيولوجية ، كما أن لها صفة التراكم والتعلم ، والانتقال من جيل إلى جيل كنتاج Product للمجتمع .

ويتبين من ذلك ، الصلة الوجودية بين الثقافة والمجتمع ، بمعنى أن وجود أحدهما يستدعي بالضرورة وجود الآخر ، وتتضاءل الصعوبة حول أقسام الثقافة ، فالسائد عند معظم العلماء أن الثقافة تقسم إلى قسمين : مادي Matériel ولا مادي Unmatériel ، أي أنها تتضمن الجانب المادي واللامادي للمجتمع . فهي تضم نتاج المجتمع المادي والفكري في المجالات كافة .

ويعتبر أوجبيرن ونمكوف Ogburn, Nimkoff أن للثقافة وجهين : مادي ولا مادي ، ففي العائلة تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادي ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو وحدانية الزوج عبارة عن الجانب اللامادي ، والجانبان لا يمكن فصلهما إلا من أجل

---

(١) Ibid. p. 78.

(٢) محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعي في المجتمع القروي ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٥١.

التحليل والدراسة ، لأنهما يكوّنان عملياً نظام العائلة ، وهكذا يكون الوضع إذا امتد البحث إلى أي مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية[1] .

وفي أدبيات التغير، هناك من لا يقبل هذا التقسيم الثنائي للثقافة ، أمثال سوروكين Sorokin الذي يقول بالتعجيل الثقافي في التغير، وهناك من يقسم الثقافة إلى ثلاثة أنواع هي : العموميات والخصوصيات والبدائل .

غير أن الغالبية من الباحثين في الثقافة يقسمونها إلى قسمين (مادي ومعنوي) . وهي تتضمن كل ما لدى المجتمع من عناصر مادية وفكرية .

وبالتالي يكون التغير الثقافي : هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان مادياً أم معنوياً .

أي أنه تغير يحدث في نواحي المجتمع ، مثال : اللغة ، الفن ، الفلسفة ، التكنولوجيا . . . فكل ذلك يعتبر تغييراً ثقافياً . ولذلك فإن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي . أي أن التغير الاجتماعي يصبح جزءاً من التغير الثقافي ، لأن التغير الاجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي ، أما التغير الثقافي فيحتوي الكل .

وبمعنى آخر ليست جميع التغيرات الثقافية هي تغيرات اجتماعية ، أما العكس فهو جائز . وهذا هو مضمون الإجابة عن التساؤل الأول السابق . وما دام التغير الثقافي كل ما يتغير في المجتمع سواء كان هذا التغير محدوداً أم واسعاً في ظواهر مادية وفكرية ، وما دام التغير الاجتماعي ، يتناول التغير في الجوانب الفكرية في البناء والوظيفة والعلاقات والقيم والعادات . . . أي جوانب لا مادية . لذا تكون هناك علاقة بين التغيرين وهذا هو مضمون الإجابة عن السؤال الثاني السابق .

---

(1) William Ogburn and Nimkoff: A handbook of sociology; Routledge & Kigan Paul Ltd. London, 1960. p. 25.

ومن خلال الإجابة عن السؤالين السابقين، يستنتج أن كل ما هو تغير اجتماعي يعتبر تغيراً ثقافياً، وليست جميع التغيرات الثقافية تقع في دائرة التغير الاجتماعي، وهذه النتيجة تتضمن الإجابة عن السؤال الأخير. وانطلاقاً من ذلك، فإن التغير الاجتماعي يتأثر بالتغير الذي يحدث في الجوانب المادية للمجتمع، ويتأثر بتغير الجوانب اللامادية أيضاً. ولكن في كل الحالات لا تسمى كل التغيرات اللامادية بالتغير الاجتماعي الذي يقتصر على تغير البناء والوظيفة الاجتماعية، رغم أنها قد تتراكم وتصبح علة للتغير، وهذه مسألة تعددت الآراء حولها ـ كما سيأتي توضيحه لاحقاً ـ.

التغير الاجتماعي قديماً وحديثاً

يختلف التغير الاجتماعي من مجتمع إلى آخر، نتيجة الاختلاف الثقافي بين المجتمعات، ولو تجاوزنا هذا الاختلاف النوعي بين المجتمعات المعاصرة اليوم، ووازنا بين مسيرة التغير في المجتمع الواحد عبر العصور لأمكننا من ملاحظة الاختلاف في التغير، ويستدل على ذلك ما كان سائداً من أنماط فكرية وسمات مادية معينة، وإلى ما أصبحت عليه تلك السمات والأنماط اليوم، ويعود ذلك إلى عاملين:

١ ـ الثورة الصناعية Revolution Industrial تلك الثورة التي غيرت الأوضاع الاجتماعية، من أنظمة وعادات وقيم اجتماعية، فأوجدت أوضاعاً جديدة في المجالات الاجتماعية المختلفة. فتغيرت كثير من القيم والأبنية الاجتماعية مثال: قيمة الوقت، وقيمة العمل... والبناء الأسري والسياسي والديني والاقتصادي وغيرها.

لقد أدت الاختراعات التكنولوجية المتواصلة إلى تغير اجتماعي متواصل ومستمر في الاتجاهات الحياتية المختلفة، وأصبح التغير يسير بسرعة متناسبة مع هذه الاختراعات، لدرجة يمكننا القول أن سرعة التغير تتناسب طردياً وكثرة الاختراعات التكنولوجية. لقد انتقلت المجتمعات نتيجة للاختراعات من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد والتخصص الدقيق، ويبدو بوضوح في المجتمعات الصناعية اليوم، ولقد استحدثت ظواهر اجتماعية

جديدة كظاهرة الأمبريالية والبطالة والصراع الطبقي بوجه خاص، والحراك الاجتماعي وما إلى ذلك. وتغيرت خريطة العالم السياسي، ومواقع الأفراد نتيجة للثورة الصناعية، وزادت الهوة بين المجتمعات، فأصبح اليوم ما يعرف بالمجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة الصناعية.

لقد صاحب الاستخدام الواسع للتكولوجيا تغيرات جوهرية في طبيعة البناء العام للنسق الصناعي والاجتماعي، كظهور أماكن متخصصة للعمل الصناعي، أي ظهور المصنع كوحدة اجتماعية للإنتاج، وتجمع العمال في المصانع الذي أدى إلى ظهور أنماط من العلاقات الاجتماعية لم تألفها المجتمعات من قبل، وظهور فكرة الإدارة الصناعية، وظهور تقسيم العمل، والمهارات المختصة وتغير أسس المكانة المهنية للأفراد، وكذلك مكانة المرأة والوقت وغير ذلك[١].

٢ ـ الاتصال الواسع بين المجتمعات المعاصرة نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال المختلفة التي أدت إلى سرعة عملية الانتشار الثقافي، وإلى سرعة التغير بوجه عام، وقد أدت ظاهرة الهجرة الواسعة بين المجتمعات اليوم إلى عملية التغير، مما قارب بين أنماط التغير إلى حد كبير بين المجتمعات. ولذلك يلاحظ تشابهاً كبيراً بين المجتمعات الصناعية المتقدمة عموماً، وكذلك بين المجتمعات النامية نفسها.

وبوجه عام، يتميز التغير الاجتماعي اليوم عن تغير الأمس ـ القديم ـ في عدة جوانب منها:

---

(١) انظر: تفصيل آثار التكنولوجيا في:

— Eugene Schneider: Industrial sociology. 2nd. Ed. McGraw - Hill London, 1971; pp. (83 - 242).

— Arthur Birnine: An economy history of Europe (1760 - 1939). London, 1943.

١ ـ لقد أصبح التغير الاجتماعي اليوم أسرع وأعمق من التغير قديماً، نتيجة للعاملين السابقين، أي بسبب الثورة التكنولوجية، ووسائل الاتصال العديدة. فانتشار عادة، أو نمط جديد في مجتمع ما ينتقل بسرعة إلى مجتمعات بعيدة. بعكس ما كان سائداً في المجتمعات القديمة، ويكون أشد عمقاً، حيث يصل إلى فئات عديدة في المجتمع، ويؤدي إلى تغيرات توافقية كثيرة.

٢ ـ الترابط بين التغيرات الحالية زماناً ومكاناً، حيث تقع في سلاسل متتابعة، ويتردد صداها في مجتمعات عديدة، بعكس التغير في القديم الذي كان يحدث في صورة منفصلة ـ متقطعة ـ متبوعة بفترات هدوء من أجل إعادة البناء[١].

٣ ـ أصبح التغير اليوم متوقعاً في كل ظاهرة، وهو دلالة طبيعية، أي أن كل ظاهرة في المجتمع متوقع تغيرها على خلاف التغير في السابق. لقد كانت ظاهرة التغير صعبة وغير مستحبة لدى المجتمعات. فلا تتقبل التغيرات بسهولة، بعكس المجتمعات الحالية التي تأخذ بالتغير بشكل أسرع. ويعود ذلك إلى أن عوائق التغير الأساسية بدأت تتلاشى لأسباب عديدة.

٤ ـ إن تغير اليوم ذو طابع إرادي مخطط وهادف ومقصود، تصنعه المجتمعات وفق إرادتها بموجب خطط التنمية، بينما التغيرات التي كانت تتم في السابق ذات طابع عشوائي وتلقائي.

تلك هي الفروق الأساسية بين التغير في القديم والحديث، وهي تكشف عن مسيرة المجتمعات في التغير الاجتماعي.

---

(١) Wilbert E. Moore: social change. Prentice - Hall. inc., Englewood Cliffs, N. J., 1964, p. 2.

الخلاصة العامة

يتبين من عرضنا السابق، أن دراسة التغير الاجتماعي تكتنفها بعض الصعوبات الموضوعية، من ناحية الدقة العلمية في رصد التغيرات، وتفسيرها وفهمها وتقدير نتائجها.

وتتطلب عملية تفسير التغير فهم الظاهرة المتغيرة، والعوامل المؤدية إليها بوجه عام، وهناك اتفاق بين المفكرين في أن عملية التغير لا تحدث فجأة، وإنما تأتي بالتدريج، وأن هناك معطيات تكون مقدمات لهذا التغير. وأن التغير لا يرد على صورة أو درجة واحدة في المجتمعات كافة، وإنما يختلف مكاناً وزماناً، نظراً للاختلاف الثقافي بين المجتمعات. ويظهر التداخل بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي. إلا أن التمييز بينهما أمر ممكن أيضاً ـ كما سبق أن بينا ـ فالتغير الثقافي يلحق تبدلاً في العناصر الثقافية (المادية والمعنوية) في حين أن التغير الاجتماعي يقتصر على التحول في البناء الاجتماعي، وما يتضمنه من أنماط وعلاقات اجتماعية.

وتعتبر بعض التغيرات الثقافية عوامل عليّة في التغيرات الاجتماعية. ويعتبر التغير الاجتماعي تغيراً ثقافياً في نهاية الأمر. وبطبيعة الحال، فإن مجال التغير الثقافي أعم وأشمل من مجال التغير الاجتماعي، لأن التغير الاجتماعي جزء من التغير الثقافي.

ونحن في الدراسة السوسيولوجية نهتم بالتغير الثقافي إلى المدى الذي ندرك فيه تأثيره في التنظيم الاجتماعي، أي أننا لا نهتم به منفصلاً عن التغير الاجتماعي.

والجدير بالذكر، أن التغير الاجتماعي نسبي Relatif ، لأن أي تغير في ظرف اجتماعي، أو علاقة اجتماعية يثير حكماً من أحكام القيمة، فالتغير الاجتماعي يرتبط بالموقف والظرف الاجتماعي، ناهيك عن أيديولوجية الفرد الملاحظ أو المشارك. إن اختلاف النظرة للتغير أمر وارد في الدراسات التغيرية، لهذا يكون التغير الاجتماعي نسبياً. ويتطلب الأمر توفر حد أدنى مقبول من ناحية أهمية وإدراك التغير.

ولا تعتبر النسبة معوقاً في إدراك التغير وتقدير أهميته، والتغيرات ليست على درجة واحدة من الأهمية. فهناك بعض التغيرات التي تحدث في أجزاء معينة من النسق الاجتماعي، قد تؤدي إلى بعض النتائج التي تفوق في أهميتها ما قد يترتب على تغيرات أخرى يمكن أن تحدث في أجزاء النسق.

ولقد أصبح التغير اليوم إرادياً وهادفاً ومخططاً بعكس التغيرات التي كانت تحدث في القديم، فالمجتمعات اليوم تضع خطط التنمية وفق معطيات علمية واقعية، للوصول إلى الأهداف المنشودة. أي أن عملية التغير الاجتماعي أصبحت إرادية وإيجابية في عمومها.

الفصل الثالث

النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي

- مقدمة

أولاً: نظريات التقدم الاجتماعي .

- نظرية جان جاك روسو.
- نظرية كوندرسه .
- نظرية أوجست كونت .

ثانياً: نظريات الدورة الاجتماعية .

- نظرية ابن خلدون .
- نظرية شبلنجر.
- نظرية فيكو.

ثالثاً: نظريات التطور الاجتماعي .

- نظرية سبنسر.

- تقييم عام .

مقدمة

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية منها على الخصوص، أن ليس هناك مجتمعات في حالة استاتيكية «ثابتة»، وإنما هناك مجتمعات في ديناميكية «تغيرية» مستمرة، وحتى المجتمعات البدائية منها، أي أن كل المجتمعات في تغير مستمر، والاختلاف في عمومه بين المجتمعات يرجع إلى مدى التغير وسرعته والعوامل المؤدية إليه.

وإن كل دراسة في علم الاجتماع هي دراسة تغيرية قبل كل شيء. ودراسة المجتمع في حالة الثبات هي من باب الفرضية، لأن المجتمعات في تغير مستمر منذ القديم وإلى اليوم، ولما كان التغير إما أن يكون ضاراً وإما أن يكون نافعاً، لذا قامت المجتمعات اليوم في توجيه التغير نحو النفع والفائدة، وذلك من خلال التوجيه السليم عن طريق التخطيط العلمي الدقيق، فلم يعد التغير اليوم تلقائياً وإنما أصبح التغير موجهاً نحو فائدة المجتمع في إطار التنمية الاجتماعية الشاملة.

وعلى ضوء ذلك، فإن التراث السوسيولوجي مهتم بتفسيرات مقولة التغير الاجتماعي بالرجوع إلى العوامل المؤدية إليه. هل يتم نتيجة لعامل واحد كالعامل التكنولوجي أو الأيكولوجي أو الاقتصادي إلى غير ذلك؟ أو نتيجة لعدةٍ عوامل؟

وما هي الأساسية منها والثانوية في التغير؟ ثم هل يرد على صورة

واحدة أو على عدة صور؟ إلى غير ذلك من هذه التساؤلات.

وفي الإجابة عن هذه المسائل تعددت النظريات واختلفت الاجتهادات عبر العصور.

ونتيجة لذلك اختلفت المداخل في دراسة التغير الاجتماعي. ويمكن تمييز مدخلين رئيسيين هما:

١ ـ المدخل الفلسفي «غير السوسيولوجي» والذي ينظر إلى التغير بوصفه وحدة واحدة في المجتمعات كافة، وقد ساد هذا الاتجاه عند مفكري القرن الثامن والتاسع عشر.

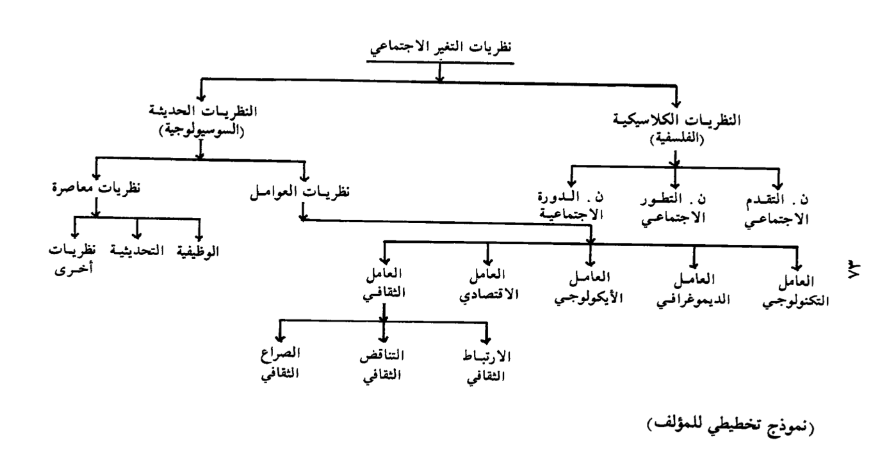
٢ ـ المدخل السوسيولوجي الذي يضم نظريات مختلفة متباينة في نظرتها للتغير الاجتماعي، ولكنها مبنية على النظرة العلمية الواقعية.

وبوجه عام، يمكن تقسيم نظريات التغير الاجتماعي إلى قسمين:

١ ـ النظريات الكلاسيكية (الفلسفية).

٢ ـ النظريات الحديثة (السوسيولوجية).

وتندرج تحتهما عدة أنواع من النظريات، كما يوضح الشكل التالي:



(نموذج تخطيطي للمؤلف)

النظريات الكلاسيكية ـ الفلسفية ـ

مقدمة :

هي مجموعة نظريات تحاول تفسير التغير الاجتماعي، وتحليل مقولة الاجتماعي، بناء على فروض، وتصورات فلسفية في تفسيرها لظاهرة التغير، فهي لا تقوم على البحث العلمي والأمبريقي، وإنما دراستها عبارة عن دراسة أرائكية، تنظر إلى التغير الاجتماعي نظرة عامة وواحدة في المجتمعات كافة، ولا تعطي أهمية لاختلاف المكان أو الزمان، وتقدم أحكاماً عامة وشاملة. أي أنها تتحدث عن الإنسانية وتغيرها ككل في الوقت الذي تدرس فيه مجتمعات جزئية.

وقد لاقت هذه النظريات رواجاً واسعاً عند كثير من مفكري التغير الاجتماعي نظراً لسهولتها وعموميتها، ومع ذلك تعتبر مقدمة لازمة، وإطاراً مرجعياً للنظريات اللاحقة ـ النظريات السوسيولوجية ـ، الأمر الذي أدى إلى توجيه النظريات السوسيولوجية في الوقت الراهن وجهة علمية منطقية.

وكما بينا، فإن هذه النظريات تضم مجموعة مفاهيم مختلفة ترى أن التغير يأتي على صورة واحدة.

وقد جاءت هذه النظريات في البداية من قبل فلاسفة التاريخ، ثم من قبل علماء الاجتماع في القرن الثامن والتاسع عشر. أمثال: أوجست كونت،

وكندرسه، وابن خلدون وغيرهم.

وكان بعضهم يرى التغير بأنه تقدم خطي، ومنهم من يراه بأنه يسير على شكل دورة، وآخر يصفه بالتطور، وهكذا... وتقسم هذه النظريات إلى ثلاثة أنواع:

١ - نظريات التقدم الاجتماعي.

٢ - نظريات الدورة الاجتماعية.

٣ - نظريات التطور الاجتماعي.

ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولاً ـ نظريات التقدم الاجتماعي

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي في نظرتها إلى التغير الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد، أي أن التغير يكون ارتقائياً. ويسير المجتمع وفق مراحل محددة، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها، فالمجتمعات في تقدم باستمرار. والملاحظ أن هذه النظرية تعمم هذا التقدم على المجتمعات كافة، ومن ممثلي هذا الاتجاه: جان جاك روسو J.J. Rousseau وكندرسه Condercet وأوجست كونت A. Comte . وغيرهم.

١ ـ نظرية جان جاك روسو J. J. Rousseau (١٧١٢ ـ ١٧٧٨):

لقد جاءت أهم أفكاره في نظريته عن التقدم الاجتماعي في كتابه المعروف «بالعقد الاجتماعي» Contrat Social ، وقد عرفت نظريته بنظرية العقد الاجتماعي، والتي من خلالها نستطيع تلمس تطور الحياة الإنسانية[1].

١ ـ المرحلة الأولى: وهي مرحلة الحياة الفطرية، وكان الإنسان خاضعاً للنظام الطبيعي، ومتمتعاً بحرية تامة «فالإنسان قد ولد حراً ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان...».

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

George H. Cole (ed.): Rousseau's social, contract and discoures. N. Y. 1914.

J. J. Rousseau: The social contract, (Trans)., penguin books, Maryland, 1968, pp. (49 - 100).

٢ ـ المرحلة الثانية: وهي مرحلة الملكية الفردية والإنتاج اليدوي في مجال الزراعة مما دعا الإنسان للاستقرار وتشكيل أسرة. فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية في التبلور، وأصبحت تأخذ العادات صفة الجبر والإلزام.

٣ ـ المرحلة الثالثة: وهي مرحلة عدم المساواة، وفيها زاد التنافس والصراع بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى، وقد دعا هذا التضارب في المصالح إلى التفكير في التعاقد وتكوين مجتمع سياسي خاضعاً لسلطة عليا ـ الدولة.

٤ ـ المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التعاقدية: لقد تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم، واختيار حاكم يحكم بإرادتهم. والملاحظ أن روسو في تصوراته هذه، كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتأليف الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانباً مهماً في مجال التغير الاجتماعي.

وقد وجهت لنظرية روسو عدة انتقادات منها:

١ ـ أن نظريته خيالية وغير واقعية. فالتاريخ لم يسجل متى بدأ الناس في التعاقد أي أنها تفتقر إلى سند تاريخي.

٢ ـ أن فكرة التعاقد غير متصورة أصلاً لاستحالة موافقة الأفراد جميعاً في اختيار حاكمهم.

٣ ـ تبقى الفكرة خيالية وافتراض قابل للنفي والإثبات، إلى أن تقوم دراسة علمية تثبت صحتها.

ومع ذلك فإن نظريته لها أهميتها، فقد نبهت المفكرين إلى فكرة التقدم

كما أنها ساهمت في إرساء فكرة الديموقراطية الحديثة، حيث اعتبر كتاب «العقد الاجتماعي» «إنجيل الثورة الفرنسية».

٢ - نظرية أنطونيان كوندرسه Antonine Condercet (١٧٤٣ - ١٧٩٤):

شرح كوندرسه[١] مسيرة تقدم الإنسانية في كتابه الشهير «شكل تاريخي لتقدم العقل البشري عام ١٧٧٤ م، موضحاً تقدم الإنسانية في خط مستقيم صاعد نحو الأفضل والكمال، من خلال مراحل محددة، ويعتقد أن الثقافة والتربية والتعليم هي القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع مع الاهتمام بدراسة المواضيع الأخلاقية والطبيعية، ويرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي، وكان ذو نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية.

والتقدم عنده عبارة عن تجميع للمعارف العلمية وتطبيقها، وهي تساعد على التعجيل بتحسين مستوى الإنسانية، وما دامت الاكتشافات مستمرة فإن صفة الكمال للجنس البشري ستبلغ حداً كبيراً.

وقد قسم تاريخ الحضارة إلى عشر مراحل، وكل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية، وقد قطعت منها الإنسانية إلى نهاية القرن الثامن عشر تسع مراحل، وعاشرها «مرحلة الآمال» أي مستقبل الإنسانية. وتتلخص المراحل على النحو التالي:[٢]

---

(١) انطونيان كوندرسه: عالم اجتماع فرنسي ينتمي إلى الفلاسفة التاريخيين، تبنى الأفكار الثورية بالرغم من انتمائه إلى الطبقة الأرستقراطية، اشتغل مع العالم دالمبرت (d'Alembert) في وضع موسوعة للمعارف، وقد أثرت أفكاره في العالم أوجست كونت وفي تاريخيته التفاؤلية.

(٢) مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه - الكتاب الأول - الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص (٢٠٧ - ٢١٠).

١ ـ المرحلة الطبيعية : وهي المرحلة التي عاشتها الإنسانية في البداية والتي تقوم على الصناعات البدائية .

٢ ـ مرحلة الرعي واستئناس الحيوان .

٣ ـ مرحلة الزراعة : وفيها بدأ الإنسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة .

٤ ـ مرحلة الحضارة اليونانية : وقد ظهرت فيها المدينة عند اليونان كوحدة سياسية ، وقد وصلوا إلى الرقي الحضاري وتطبيق الديموقراطية .

٥ ـ مرحلة الحضارة الرومانية : وقد ظهرت فكرة الامبراطورية والنزعة الرومانية العملية ، وفكرة الوحدة القانونية التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم .

٦ ـ مرحلة العصور الوسطى المسيحية : وهي تبتدىء من انهيار الامبراطورية الرومانية عام ٤٧٦ م وتنتهي بقيام الحروب الصليبية . وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (الزمنية والدينية) ، وأثر ذلك على مظاهر الحركة الفكرية في أوروبا .

٧ ـ مرحلة الإقطاع (النصف الثاني من العصور الوسطى) : وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحاربين ورجال الدين ، وظهور طبقة غنية على حساب الطبقة الكادحة .

٨ ـ مرحلة اختراع الطباعة : وتمتد من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر . وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب والأفكار عموماً . وقد انتشرت الحركات النقدية والفلسفية ، وصاحب ذلك قيام حركة الإصلاح الديني التي ساهمت بتدعيم الديموقراطية ، وانتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في

النهاية إلى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة.

٩ ـ مرحلة الثورة الفرنسية: ويعتبرها كوندرسه عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان، واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية والنظم الاجتماعية.

١٠ ـ مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية: ويستدل عليها كوندرسه من دراسة الماضي والحاضر للإنسانية، لهذا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الإنسانية، ويتحقق تطور وارتقاء ذاتي للفرد، وتعم فيها المساواة بين الأمم. وفي هذه المرحلة تكون الإنسانية قد حققت أفضل مراحل التقدم بتحقيق الغايات التي تسعى إليها.

ويلاحظ من تقسيم كوندرسه بأنه تأريخ اجتماعي للمجتمعات الأوروبية بصفة خاصة محاولاً تعميم ما حدث في أوروبا على العالم بأسره، وقد انفرد دون غيره من فلاسفة التاريخ ببحثه في مستقبل الإنسانية، واستقراء ما ستكون عليه، وقد كان متفائلاً في نظرته لهذا المستقبل.

ويؤخذ عليه كشفه عن ديناميات التغير الاجتماعي وأبعاده، ولهذا بقيت نظريته في إطار التصور الفلسفي ناهيك عن التقسيم التعسفي لتعدد المراحل وترتيبها.

٣ ـ نظرية أوجست كونت[١] August Comte (١٧٧٩ ـ ١٨٥٧):

يعتبر أوجست كونت من أصحاب نظرية التقدم الخطي من حيث اتجاه

(١) ولد المفكر الفرنسي أوجست كونت في مدينة مونبليه Montpellier، ويعد من أوائل المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث. وقد تأثر في البداية بأفكار سان سيمون Saint Simon (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥). وقد وضع مؤلفات من أهمها: دروس في الفلسفة الوضعية Cours de Philosophie Politique ونظام السياسة الوضعية Systeme de Politique Positive. وفيهما شرح لأهم أفكاره الاجتماعية.

التغير، وفي تفسيره للتغير يعتبر من فلاسفة التاريخ. . .

لقد عاش الفوضى والاضطراب العام الذي صاحب الثورة الفرنسية. فأراد أن يصلح المجتمع الفرنسي. وإن إصلاحه وتنظيمه ليست مسألة سهلة ـ كما لاحظها بعض المصلحين في عصره ـ، وإنما تتطلب وضع فلسفة جديدة للقضاء على هذه الفوضى. وقد بين أن الفوضى هذه ناتجة عن الاضطراب العقلي، وهو نتيجة للفوضى في التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية، ويؤكد أن المجتمع كي يستقر ويتقدم بحاجة إلى اتفاق عقلي. وتوصل إلى أن المجتمع لا صلاح له إلا بتوحيد التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية بالمنهج نفسه الذي تعالج به الظواهر الطبيعية، والتوصل إلى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال دراسته للديناميك سوسيال La Dynamique Sociale (التغير الاجتماعي) وللستاتيك سوسيال La Statique Sociale (البناء الاجتماعي)، توصل إلى قانون الحالات الثلاث Loi des Trois Etats، الذي دعاه بالاكتشاف العظيم سنة ١٨٢٢، ونظريته في تقدم الإنسانية. وتعكس هاتان النظريتان مفهومه للتغير الاجتماعي بوجه عام.

أولاً ـ قانون الحالات الثلاث:

يرى كونت أن التفكير الإنساني في المعرفة قد مر في ثلاث مراحل ـ حالات ـ وهي:

١ ـ الحالة الدينية (الثيولوجية) L'Etat Théologique:

وهي المرحلة التي كانت تفسر فيها الظواهر المختلفة بعلل أولية، وتقوم على أسلوب الفهم الديني، وتتشخص بصفة عامة في الآلهة (عصر الإلحاد السابقة على الديانات السماوية)، وفي الأنظمة التي تتوافق مع هذه العقلية،

حيث يكون للجماعات الدينية التفوق فيها، وتقسم المرحلة اللاهوتية إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الوثنية، ومرحلة تعدد الآلهة، ثم مرحلة التوحيد.

٢ ـ الحالة الفلسفية (الميتافيزيقية) L'Etat Métaphysique :

وتمتد من سنة (١٣٠٠ ـ ١٨٠٠) ويسميها «بعصر الثورات الغربية» ويكون تفكير الإنسانية وتصوراتها أقل تشخيصاً، وتستبدل العلل الأولية بعلل أكثر عمومية هي كينونات ميتافيزيقية. ويسيطر على عقول الناس مذهب فلسفي كالحرية المطلقة والخير والفضيلة وما إلى ذلك.

٣ ـ الحالة العلمية (الوضعية) L'Etat Positive :

وتمتد من سنة (١٨٠٠ م إلى ما لا نهاية)، وفيها تفسير الظواهر بعلل تقوم على المنهج العلمي المبني على الملاحظة، والتجربة، والمقارنة التاريخية والابتعاد عن العلل المجردة، ووضع النسبي مكان المطلق. ولهذا فقد عدل الفكر عن البحث في مسألة أصل الظواهر، لأنها مسائل ميتافيزيقية.

وقد اعتبر كونت أن المرحلتين السابقتين كانتا تمهيداً للمرحلة الوضعية التي تعتبر أرقى منهما، وهي ستؤدي إلى إسعاد البشرية. وقد أشار نيقولا تيماشيف (Nicholas Timasheff) إلى أن كونت أقام مجموعة من الارتباطات ـ خلال مناقشته المطولة ـ بين المراحل العقلية الأساسية ومراحل تقدم الحياة المادية للإنسانية ونموها، وأشكال الوحدات الاجتماعية، وأنماط النظام الاجتماعي، والمشاعر الغالبة أو السائدة، وفق المخطط التالي[1].

---

(١) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط٢، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣٩.

المرحلة العقلية	الناحية المادية	نموذج الوحدة	نموذج النظام	نموذج المشاعر
اللاهوتية	العسكرية	الأسرة	منزلي	المحبة والتعلق
الميتافيزيقية	التشريعية	الدولة	جمعي	الاحترام والتوقير
الوضعية	الصناعية	الإنسانية	عالمي	الإحسان والخير

ويعقد كونت مقارنة بين هذه المراحل الثلاث ونمو الإنسان، فقد شبه المرحلة اللاهوتية بمرحلة الطفولة، والمرحلة الميتافيزيقية بمرحلة الشباب والمراهقة، والمرحلة الوضعية بمرحلة الرجولة والاكتمال، ولهذا يعتبر من المدرسة الحيوية Biologique والاتجاه العضوي بشكل خاص.

ثانياً ـ نظرية التقدم الاجتماعي:

يرى كونت أن التطور الارتقائي الذي شهدته الإنسانية يبدو في مظهرين هما:[1]

١ ـ الحالة الاجتماعية.

٢ ـ الطبيعة البشرية.

بالنسبة للحالة الأولى ـ الاجتماعية ـ فهي في تحسن مستمر. وذلك بفضل ما تستطيع كشفه من قوانين الظواهر الاجتماعية، فكلما توصلنا إلى قانون علمي أمكننا بفضل ذلك السيطرة على طائفة من الظواهر التي تخضع له، وبذلك يزداد تحكم الإنسان في مجمل الحياة الاجتماعية والطبيعية، ويستطيع التنبؤ بسير الظواهر فيحول دون انحرافها، أو خروجها عن القصد السوي ويرتب نفسه وفقاً لمقتضياتها. وهذا التقدم الارتقائي سريع الحركة، واضح النتائج، وخاصة في التقدم المادي.

وأما من ناحية الطبيعة البشرية، فقد حدث في النواحي: الطبيعية والعقلية والأخلاقية.

(١) Cf. L. Lévy - Bruhl: La Philosophie d'A.Comte. Paris, 1900.

في الناحية الطبيعية: فإن تقدم علم البيولوجيا أدى إلى التقدم في الطب وهذا بدوره أدى إلى زيادة متوسط عمر الإنسان، وارتقاء مستويات الصحة العامة.

وفي الناحية العقلية: زادت القدرات الخاصة للإنسان، واتسعت مداركه، وارتقى متوسط الذكاء العام لدى الأفراد.

ومن الناحية الأخلاقية: سمت المشاركات الوجدانية، والمقاييس الجمالية، والذوقية، وكذلك المعايير المتصلة بالآداب والعلاقات العامة.

ويرى كونت أن هناك بعض العوامل التي تؤثر في التطور البشري مثل: الجنس والبيئة والظروف السياسية، وقد جعل الأخلاق هدفاً ونهاية قصوى تسعى الإنسانية في الوصول إليها.

تقييم آراء كونت في التقدم الاجتماعي:

لقد انطلق كونت في نظريته السوسيولوجية الخاصة بالتقدم الاجتماعي، بأنه ظاهرة ملحوظة في جميع جوانب المجتمع من فيزيقية وأخلاقية وعقلية وسياسية، ويبدو هذا التقدم بوضوح في مجال السيطرة على قوى الطبيعة، غير أن هذا التقدم نحو الكمال يكون بطيئاً وشاقاً وتعترضه الأزمات والاضطرابات العديدة، ولكن الإنسانية تستطيع التغلب عليها. ويظهر تفاؤلاً كبيراً نحو تقدم المجتمعات الإنسانية.

ويرى جاستون بوتول Gaston Bouthoul أن طابع المجتمع المثالي عند كونت يقوم على الحب كمبدأ عام، وعلى النظام كقاعدة وعلى التقدم كهدف[1].

وقد نهضت عدة انتقادات حول أفكار كونت من أهمها:

(١) Gaston Bouthoul: Histoire de la sociologie. P. U. F., Paris, 1964, p. 47.

١ ـ أن كونت يرجع تطور الظواهر الاجتماعية إلى تطور التفكير، في حين أن تطور المجتمع يأتي نتيجة تفاعل عوامل عديدة، وما تطور التفكير إلا نتيجة من نتائج تطور المجتمع.

٢ ـ كان كونت يخلط بين مصطلحي التقدم Progrès والتطور Evolution ويعتبرهما مترادفين في حين أن الفرق واضح بينهما[١].

٣ ـ لقد أخطأ كونت في تقسيمه لتعاقب «المراحل الثلاث» وقوله بأن كل مرحلة تقوم بعد أن تنتهي تماماً المرحلة السابقة، في حين أن الانتهاء التام غير متصور في الواقع كما يقول تيماشيف[٢].

٤ ـ ليس بالضرورة أن يمر التفكير الإنساني بنفس الترتيب الذي تصوره، فقد ينتقل التفكير من المرحلة الأولى إلى الثالثة مباشرة، وقد يكون العكس، كما هو واقع المجتمعات المعاصرة حالياً، وقد تتعايش المراحل الثلاث معاً...

ولهذا فإن قانونه مبني على استقراء ناقص للتقدم الاجتماعي، إذ لا ينطبق على المجتمعات كافة، وإنما على بعض المجتمعات الأوروبية فقط.

٥ ـ لقد تحدث كونت عن تقدم «الإنسانية» كوحدة متكاملة في حين أننا لا نشاهد في الواقع إلا مجتمعات جزئية مختلفة لكل منها طريقه الخاص في التغير والتقدم ولهذا فإن كونت قد بدأ بداية وضعية وانتهى بنهاية ميتافيزيقية.

٦ ـ تصوره لتطور الإنسانية المضطرد نحو التقدم في حين أن المجتمعات يصيبها التخلف أحياناً.

ومع وجاهة تلك الانتقادات وأهميتها، إلا أن أفكار كونت قد أثرت

---

(١) انظر: الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٢) نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٤٢.

تأثيراً واضحاً في كثير من المفكرين أمثال: دوركايم وكوفالوفسكي وسوروكين وستيورت مل وسبنسر وهوبهوس وفي النظرية الاجتماعية بوجه عام.

وتعتبر نظريته في الوقت الحاضر ليست ذات أهمية، ولم يعد لها تأثير يذكر لأن طبيعة العصر تغيرت وتقدم علم الاجتماع، فطرحت قضايا جديدة وظهرت مفاهيم متنوعة ومدارس شتى بأيديولوجيات متباينة.

الخلاصة العامة:

يلاحظ أن نظرية التقدم الخطي التي عرضناها ـ في إطار نظريات فلسفة التاريخ ـ تعتبر تاريخ الإنسانية تاريخاً للوجود الإنساني.

ويرى مصطفى الخشاب «أن الاتجاه العام لفلسفة التاريخ لا يتفق في شيء مع اتجاه علم الاجتماع في دراسته للحضارات الإنسانية. لأن هذا العلم لا يقر فكرة التقدم المطلق للإنسانية، وذلك لأنها فكرة فلسفية شخصية تتعلق بوجهة نظر الفيلسوف ونزعته في التفكير، وهي فوق ذلك تعبير عما ينبغي أن يكون وليست وليدة ما هو كائن»[1].

ولهذا فإن نظرية التقدم وضعت وفق استقراء ناقص لحقائق الظواهر وطبيعة المجتمعات. بعيدة عن الدراسة التحليلية العلمية القائمة على الملاحظة، والتجربة، والمقارنة، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في تناقضات عديدة، وفكرة حتمية التقدم لا تنطبق على المجتمعات كافة، حيث أن بعضاً منها يناله التقدم بعد التخلف، ومنها ما يعتريه العكس، ناهيك عن الأحكام القيمية المختلفة، ومع ذلك تعتبر أفكار أولئك العلماء إطاراً مرجعياً لفهم التغير الاجتماعي بوجه عام.

---

(١) مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه: الكتاب الأول، مرجع سابق، ص ٢١٠.

ثانياً ـ نظريات الدورة الاجتماعية

تجمع نظريات الدورة الاجتماعية على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت، وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودوراته نمو الكائن الحي ونهايته، إلا أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد، مع اختلاف نسبي في تعليل هذه الدورات، وبدايتها ونهايتها. أي أن التوترات الحياتية محددة ببداية ونهاية، فالدائرة المغلقة للميلاد والموت تترد خلال حياة المخلوقات، هذا التواتر له دلالة مهمة بالنسبة للأفراد الذين يعتبرون هم أنفسهم مظهراً له.

ويربط القائلون بهذه النظرية بين التغير الاجتماعي ودورة الحياة للكائنات العضوية، ومع وجود تطابق بين دورة حياة الفرد، ودورة حياة الجماعة، أو الدولة، أو الحضارة.

وقد جاءت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين والمؤرخين من أمثال خلدون وشبنجلر Spengler وفيكو Vico وغيرهم. وتقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً تبدأ من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها، ويمكن تلمس ثلاث نظريات في هذا المجال هي:

١ ـ النظرية الدائرية العامة: التي ترى أن الثقافة لأي مجتمع تمر في

دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه إلى الشيخوخة، ولتعود مرة أخرى للرقي والتقدم، وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد مجدها وقوتها.

ويمثل هذه النظرية العلامة ابن خلدون.

٢ ـ النظرية الدائرية الجزئية: التي تعنى بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري، ومنتهية إلى النقطة التي بدأت منها. فالملكية مثلاً بدأت بملكية القبيلة للأراضي الزراعية وهي تعود الآن إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية، ومشاريع الإنتاج، (كما هو سائد في المجتمعات الاشتراكية) ويمثل هذا الاتجاه المفكر شبنجلر[١].

٣ ـ النظرية الدائرية اللولبية: التي ترى أن الظواهر الاجتماعية تسير على شكل دائري ولكن في إطار لولبي، بحيث لا تعود إلى النقطة نفسها التي كانت قد بدأت منها، وإنما إلى نقطة قريبة منها، ويمثل هذا الاتجاه المفكر الإيطالي فيكو.

وهذه النظريات الثلاث، لا ترى في عملية التغير الاجتماعي على المدى البعيد أي جديد، وهي بهذا تكون ذات نظرة تشاؤمية على عكس نظريات التقدم السابقة ذات النظرة التفاؤلية.

ويمكن عرض آراء مفكري هذه النظريات وتحليلها على النحو التالي:

نظرية ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦):

عرف ابن خلدون[٢] بدراساته العلمية وبفلسفة التاريخ، وقد عرض

---

(١) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية (ب. ن)، ص ٢٩.

(٢) ابن خلدون: هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. ولد في تونس من أسرة عربية ترجع في =

من خلال ذلك حقيقة المجتمع الإنساني والعلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع. وصاحب نظرية في علم الاجتماع، وبين أن ظواهر الاجتماع لا تسير مصادفة وإنما تخضع لقوانين اجتماعية . . .

وينظر ابن خلدون إلى المجتمع الإنساني نظرة تحليلية، ويحاول أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل من نشأته حتى فساده. وتردده بين الضعف والقوة، والنهوض والسقوط، ويستقصي من خلال ذلك أحوال المجتمع، وعناصر تكوينه، وتنظيمه، من الفرد والجماعة إلى السلطان والدولة، وما تقتضيه سلامة المجتمع، وما يؤذن بفساده وانحلاله.

ويرى أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة. فحوادثه مرتبطة بعضها ببعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته، وكذلك يحدث للدول، وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية، تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها، وأن هذه الظاهرة ـ دورة المجتمع ـ مستقلة عن الإرادة الإنسانية، وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية).

وبين أن النظم والظواهر العمرانية تتغير في أثناء تطورها، وفي ذلك يقول: «ومن الخلط الخفي الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام (. . .) وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص

= أصلها إلى الأندلس، وقد شغل كثيراً من المناصب الحكومية في التدريس والقضاء، وقام برحلات في المشرق والمغرب العربي. وله كتاب بعنوان «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر». وهو كتاب في سبعة أجزاء والجزء الأول هو كتاب «المقدمة» المعروف اليوم بمقدمة ابن خلدون الذي يبحث في علم العمران البشري.

والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول»[1].

ولقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة، والعوامل التي تؤثر فيه، وقد توصل من دراسته للمجتمع إلى «قانون الأطوار الثلاثة» ـ الأجيال الثلاثة ـ وهي:

١ ـ طور النشأة والتكوين.
٢ ـ طور النضج والاكتمال.
٣ ـ طور الهرم والشيخوخة.

وتأتي هذه الأطوار متعاقبة على غرار تطور الفرد الذي يمر بمراحل محددة منذ ولادته وحتى وفاته، فأعمار الدول تشبه أعمار الأشخاص ويؤكد أن كل طور يستغرق أربعين سنة، فيكون عمر الدولة مائة وعشرين سنة. وفي هذا يقول: «إن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط. فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته»[2] وبعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع جديد، يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق، وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع. وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة، وليس على المجتمع الإسلامي وحده.

وفي خلال الأجيال الثلاثة السابقة يمر المجتمع بخمس مراحل هي: مرحلة البداوة، ومرحلة الملك، ومرحلة الترف والنعيم، ومرحلة الضعف والاستكانة ثم الفناء.

وقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة، فرأى أن العصبية تكون

(١) عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون. دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٨.

دعامة المجتمع القبلي، كما أنه درس العوامل الديناميكية التي تؤدي بالمجتمع القبلي إلى التطور. وهذه العوامل هي:

العصبية والفضيلة والدعوة الدينية. وقام بدراسة المجتمع المتحضر وهو المجتمع الذي يصل إلى درجة النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وانفراد السلطان بالمجد والسلطة ثم الركون إلى الدعة.

وتعرض إلى عوامل فساد المجتمع معللاً ذلك بالانهيار الاقتصادي والضعف الديني، وتوصل إلى قانون اجتماعي، إن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع[1]. أي أن الإصلاح لا يجدي شيئاً متى هرمت الدولة وبالتالي لا بد أن تقوم على أنقاضها دولة أخرى، وهذه مسلمة خلدونية، ويعلل أسباب الهرم بعوامل أساسية منها ضعف العصبية، والخراب المادي الذي يحل بها.

ورأى من دراسته للتقدم الاجتماعي، أن المراحل التطورية يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة، ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وقد أشار إلى العوامل التي تساعد في سرعة التقدم، وهي عوامل البيئة، وكثافة السكان، ثم عدالة الدولة. وبيّن أن الدعائم التي تقوم عليها الدولة أربعة: العصبية والفضيلة، ووجود دعوة دينية، أو مبدأ سياسي، ثم ضعف الدولة السابقة، من أجل قيام دولة جديدة على أنقاضها، وقد أسهب في شرح دعائم قيام الدولة بشكل علمي[2].

وأشار إلى أن الحضارة تحدث جانباً سلبياً، لأنها تدعو إلى الاسترخاء

---

(١) المقدمة: فصل «في أن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع». ص ١٩٠.

(٢) انظر شرح دعائم قيام الدولة عند الخشابين:

١ - مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، مرجع سابق، ص ص (١٥٦ - ١٦٤).

٢ - أحمد الخشاب: التفكير الاجتماعي؛ دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ص (٣٠٧ - ٣١٧).

والخمول. . . بمعنى أنها تحمل نقيضين: تحمل عوامل الرقي، وعوامل الفناء، وقد أكد أن الحضارة نهاية العمران البشري، وقد وضح ذلك في نظريته المتعلقة بمراحل تطور الدولة، واختلاف أحوالها، وخلق أهلها باختلاف هذه المراحل الخمس وهي:

١ ـ **المرحلة الأولى ـ وهي مرحلة النشأة ـ البداوة**: والاستيلاء على الملك، ويقتصر فيها الأفراد على الضروري في أحوالهم، وهي تتميز بخشونة العيش، وتوحش الأفراد، كما تتميز بوجود العصبية القبلية، وهي الأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الإنساني، ويعني بالعصبية: الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه وإياه من نسب، أو ما تقتضيه عوامل الجوار أو الحلف أو الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم، وهي أساس التغلب والتماسك بين الأفراد، ومن هذه الناحية، فهي تشبه الأحزاب السياسية في المجتمعات المعاصرة اليوم، وتؤدي إلى تماسك أفرادها وتعاضدهم، وهي التي تقرر قوة الدولة واستمرار سلطانها.

٢ ـ **المرحلة الثانية ـ وهي حالة الملك والاستبداد**: وفيها ينتقل المجتمع من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، وتبدأ العصبية بالضعف لدى الحكام، ويحدث في هذه المرحلة ما يسميه علماء الاجتماع بتركيز السلطة أو «الانفراد بالحكم» Individuation من قبل فرد أو أسرة أو فئة بعد أن كانت شائعة Diffuse وعموماً لا تزول العصبية تماماً في هذه المرحلة[1].

٣ ـ **المرحلة الثالثة ـ وهي مرحلة الترف والنعيم**: وكما يسميها ابن خلدون بطور الفراغ والدعة، وفيها ينسى الأفراد حياة البداوة، ويفقدون فيها العصبية تماماً، ويركن الحكام إلى الدعة والترف، ويستفيدون من

---

(١) حسن سعفان: تاريخ التفكير الاجتماعي، ط ٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص (١٠٧ ـ ١٠٨).

الدولة أكثر مما يفيدون ، وتشبه هذه المرحلة حكومة الطغيان عند أفلاطون ، ويؤدي النعيم بالدولة إلى الفناء .

٤ ـ المرحلة الرابعة ـ مرحلة القنوع والمسالمة وتقليد للحكام السابقين: ويبدأ الضعف يدب في الدولة .

٥ ـ المرحلة الخامسة ـ ويظهر فيها الضعف والاستكانة : ثم الانهيار وزوال الدولة فتؤول إلى الاضمحلال، وإن الإصلاح في هذه الحالة لا يجدي فتيلا ، ويقول ابن خلدون في ذلك : «إذا نزل الهرم بدولة فإنه لا يرتفع» ، وبالتالي تأتي دولة جديدة وتقضي عليها ، وهكذا دواليك[١] .

ويرى ابن خلدون أن تلك المراحل طبيعية لأنها تتناسب وطبائع الأشياء. وقد استدل على ذلك من استقرائه لتاريخ الدول الإسلامية المتعاقبة .

الخلاصة :

يتبين من مجمل عرض أفكار ابن خلدون في التغير الاجتماعي ، ونظريته في التقدم الاجتماعي بوجه خاص ، أنه صاحب نظرية أصيلة في علم الاجتماع ، وقد توصل إلى قوانين عديدة في التغير مؤكداً على آلياته ونتائجه ، وكانت صادقة إلى حد بعيد للمجتمعات الإسلامية التي قام بدراستها، وهي تعكس بصدق الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره، وخاصة بالنسبة لأهمية العصبية ، وتطور المجتمع ، والدولة من ناحية عامة ، وأن نظرية تقدم المجتمع في مراحلها المختلفة تعكس حتمية قانونية في التطور التاريخي ، وأن الحضارة هي نهاية العمران ، وبعدها يبدأ المجتمع دورة جديدة .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ص (١٢١ ـ ١٢٢) .

ويؤخذ على نظريته عدة مآخذ منها:

١ ـ انطلق ابن خلدون من أن ظواهر الحياة الاجتماعية تخضع لقانون الفناء، وما المجتمع إلا لحظة في مجرى الحياة الفانية، وينطبق عليه قانون الفناء المحدد بأجل معلوم، وبالتالي لا يجدي إصلاحه، وهذه مقولة تشاؤمية، ولا تنطبق على واقع المجتمعات، فإصلاح المجتمع ممكن عن طريق التنمية والتخطيط، فالمجتمعات تتحكم في تغيرها وتوجهه كما تريد، وفق إمكانياتها وأيديولوجيتها.

٢ ـ لقد توصل ابن خلدون إلى طائفة غير يسيرة من القوانين الاجتماعية إلا أن معظم ما انتهى إليه لا يكاد ينطبق إلا على المجتمعات التي عايشها، أو سمع عنها، وهي بعض المجتمعات الإسلامية، وقد عمم تلك القوانين على المجتمعات كافة، وهو تعميم مبني على استقرار ناقص. وهنا يكمن الخطأ، فما ينطبق على مجتمع لا ينطبق بالضرورة على مجتمع آخر لأن طبيعة العمران ليست واحدة.

٣ ـ ليس هناك من انفصال تام بين كل طور وآخر، أو بين بداية جديدة للحضارة ونهاية الحضارة السابقة، فلا يعقل أن تبدأ دون تواصل، فالتراكمات الحضارية باقية ومصاحبة لنشوء الدولة الجديدة في كل مرحلة من تطورها وبالتالي فإن عملية الفصل التي قال بها ابن خلدون غير متصورة. ومع ذلك يعتبر ابن خلدون صاحب نظرة تحليلية علمية في التغير الاجتماعي.

نظرية شبنجلر (Oswald Spengler) (١٨٥٦ ـ ١٩٣٦):

يمثل العالم الألماني أوزفالد شبنجلر اتجاهاً خاصاً في الدراسات الاجتماعية التاريخية، وفي نظرية التغير الدوري الجزئي ضمن إطار النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي. وقد أحدث كتابه: تدهور الغرب (The Decline of the West) الذي وضعه عام ١٩١٨ ضجة كبيرة في

عشرينات وثلاثينات هذا القرن، وكذلك كتاب: الدولة الذي نشره عام ١٩٣٣، يشرح فيه حقيقة الدولة، وتطورها التاريخي، وأنها ذات ثقافة تنصهر فيها تجربة المجتمع.

وقد اهتم شبنجلر بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها، ونظريته في التغير الدوري الجزئي مبنية على أن الثقافة خاصية للمجتمعات، وأن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به، وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات كافة، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، ومؤكداً أن العلاقات المتبادلة بين الثقافات ليس لها أهمية تذكر في عملية التغير، وأن لكل ثقافة طابعها المميز في الشكل والجوهر.

وبالإضافة إلى ذلك، يشبه تطور الثقافة بالكائن الحي في نموه على غرار المدرسة الحيوية، فتطور الثقافة يأتي وفق مراحل متعاقبة: طفولة، وشباب ونضج ثم شيخوخة، ويشبه أحياناً مراحل النمو السابقة بفصول السنة: الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء، وفي الفصل الأخير تصل الحضارة إلى الفناء.

ويسهب شبنجلر في تقسيم الثقافات وتصنيفها وتحديد أعمارها. فيقسمها إلى ثماني ثقافات أساسية هي: الثقافة المصرية، وثقافة بلاد الرافدين، والهندية، والصينية، والكلاسيكية (الأبوللنية)، والعربية (أو المجوسية)، وثقافات المايا، ثم الثقافة الغربية (الفاوستية). ويشير إلى ثقافة تاسعة ما زالت في طور النشوء هي الثقافة الروسية، وأن لكل حضارة كبرى خصائصها ومميزاتها إلا أنها تتفق جميعاً في تاريخ التطور العام، وهي تتجه نحو الفناء، وهنا يتفق مع ابن خلدون حول «فناء الحضارة».

ويرى أن عمر كل ثقافة يبلغ الألف سنة تقريباً، فعلى سبيل المثال يقول إن

الثقافة الغربية قد ظهرت حوالي سنة ٩٠٠ م، ومن ثم فإن نهايتها أصبحت وشيكة[١].

. ومن هنا نستطيع أن ندرك سر عنوان كتابه «تدهور الغرب» وما أثاره هذا الكتاب من عواطف وانفعالات لدى الشعوب الغربية.

الخلاصة:

يلاحظ أن مفهوم التغير الحضاري عند شبنجلر يسير في دائرة مغلقة بداية فنهاية ثم بداية من جديد. وأن كل حضارة تختلف في تكوينها عن أي حضارة أخرى ولقد أصاب في هذا الجانب. وأن تشبيه نمو الحضارة وتطورها بنمو الكائن العضوي اتجاه ساد عند مفكري النظرية الحيوية يشاركه علماء عديدون.

ويؤخذ على نظريته: قوله بحتمية الفناء للحضارة وفكرة «الفناء» غير واقعية، فالحضارات لا تفنى وإنما تتجدد وتتغير بفعل التراكمات الثقافية والاختراعات وغير ذلك. كما أن عملية تشبيه تقدم الحضارة بتطور الكائن العضوي، هذا الأمر فيه تبسيط لفكرة التقدم، لأن الحضارة تتقدم بفعل عوامل داخلية وخارجية، وليس كما يقول شبنجلر بفعل العوامل الداخلية فقط.

وعموماً، فقد ساهمت نظريته في توجيه العلماء لدراسة التغيرات الثقافية، وصياغة نظريات أكثر شمولية، ومن هؤلاء توينبي وسوروكين وغيرهما.

---

(١) نيقولا تيماشيف. مرجع سابق، ص ٤١٤.

نظرية فيكو[1] Vico (١٦٦٨ ـ ١٧٤٤) :

يعتبر فيكو من المؤسسين الأوائل لفلسفة التاريخ من خلال نشره لكتابه «مبادىء علم جديد» (Principes d'une Science nouvelle) عام ١٧٢٥م، وصاحب نظرية التقدم الدائري اللولبي Spiral وهي ترى أن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم، أو على شكل دورات مغلقة ينتهي فيها التاريخ إلى نفس النقطة التي بدأ منها، وإنما يسير في شكل لولبي بحيث كل دورة تعلو الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافياً وفق قانون النكوص (La Loi de Regression) وقد صاغ قانوناً عاماً لتطور المجتمعات الإنسانية من خلال التحليل النظري للبعد التاريخي، وقد اهتم بدراسة فقه اللغة لما للغة من أهمية في الكشف عن تطور النظم والمؤسسات الاجتماعية.

وقد عالج في القسم الرابع من كتابه «مبادىء علم جديد» تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية فقسمها إلى ثلاث مراحل متعاقبة :[2]

١ ـ **المرحلة الدينية** : وتتميز بالطبيعة التأليهية للأشياء، وأن كل فعل وقول مستمد من الآلهة، فالحكم مستمد من الدين والنظم بتكوينها تعتمد على الدين، وكذلك اللغة لها مدلولات غيبية، أي أن حياة المجتمع في هذه المرحلة تعتمد اعتماداً كلياً على مقولات دينية في مجالاتها المختلفة.

٢ ـ **مرحلة البطولة** : وتبدو في تعظيم الشرف، والمغامرة، وظهور

---

(١) جيوفاني باتستا فيكو (Jiovanni Battista Vico) مؤرخ وفيلسوف إيطالي، ولد في نابولي، وهو من الرواد الأوائل لفلسفة التاريخ، نشر كتاباً أسماه «مبادىء علم جديد» Principii di una Scienza Nouva عام ١٧٢٥ م، يضم خمسة أقسام أهمها القسم الرابع الذي يضم قانون المراحل الثلاث.

(٢) Gaston Bouthoul. op. cit. pp. (39 - 40).

وانظر كذلك : أحمد الخشاب، مرجع سابق، ص ص (٤٢٩ ـ ٤٣٠).

الارستقراطية السياسية، والحق فيها للأقوى، وتتمثل في سيادة الأسرة الأبوية الممتدة عند الرومان حيث كان رب الأسرة مطلق الحرية في التصرف بأعضاء أسرته، وقد ازدهرت في هذه المرحلة: الآداب والفنون والفلسفة.

٣ ـ **مرحلة الإنسانية**: وتتميز بالحرية السياسية، والمساواة، وسيادة الحقوق المدنية، وانتشار الأنظمة الديموقراطية.

ويرى أن قانون التقدم ينتهي بعد ذلك إلى النكوص Regression وهي تتكرر باستمرار في دورات ثلاث ولكنها ليست في مستوى واحد، وإنما هناك ارتفاع تدريجي للثقافة الإنسانية، أي أن الجماعات الإنسانية ترتد إلى حالتها الأولى ولكن بصورة مغايرة. وأفضل نسبياً مع بداية الدورة من جديد.

الخلاصة:

يلاحظ من العرض السريع لنظرية فيكو أن تقدم الإنسانية حتمي مع حتمية المرور بالمراحل الثلاث، أي أنه كغيره من فلاسفة التاريخ الذين ينظرون نظرة كلية للمجتمعات «الإنسانية»، ويفرضون قانونهم ليتوافق معه تقدم الإنسانية، ذلك القانون الذي من أساسه مبني على تصور فلسفي، وقائم على استقراء ناقص لتطور الحضارات.

ومع ذلك، فإن نظريته كانت مقدمة ضرورية من أجل المساهمة في فهم مقولة التغير الاجتماعي وتحليلها.

وقد تأثر بنظريته المفكر أوجست كونت في «الاكتشاف العظيم» لوجود تطابق كبير بينهما.

ثالثاً: نظريات التطور الاجتماعي

مقدمة:

تأتي نظريات التطور في إطار النظريات غير السوسيولوجية في نظرتها إلى التغير الاجتماعي، لأنها تشبه المجتمع بالكائن العضوي في تطوره.

وتعتبر فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الإنساني خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تسللت من ميدان البيولوجيا إلى الدراسات السوسيولوجية، وكان لكتاب داروين Darwin أصل الأنواع Origin of Species الذي نشره عام ١٨٥٩ م. أكبر الأثر في نشوء نظرية تطورية في الفكر السوسيولوجي، وقد أخذت كتابات بعض علماء الاجتماع تطبق المفهوم الدارويني لتطور الظواهر العضوية، فأخذت تطبقها على الظواهر والنظم الاجتماعية، أي تشبيه التطور الاجتماعي بالتطور البيولوجي.

ولقد اهتمت الدراسات الأنثروبولوجية[1] بدراسة التطور الطبيعي

---

(١) أنثروبولوجيا: Anthropologie كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين: الأول أنثروبوس Anthropos ومعناها الإنسان، والثاني لوغوس Logos ومعناها العلم أو العقل، فيصبح المعنى: علم الإنسان، أي دراسة الإنسان.

انظر: محمد إسماعيل قباري: الأنثروبولوجيا العامة. منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧١، ص ص (١١ - ١٢).

للإنسان والمجتمعات، فكانت الفكرة القائلة لوجود مراحل أو حالات تطورية مرت فيها المجتمعات من مرحلة وحشية إلى مرحلة بربرية ثم إلى مرحلة الحضارة، وهذه المراحل كانت نتيجة توصل إليها الرحالة والمكتشفون الذين اتصلوا بالشعوب البدائية، وأكدتها الدراسات الأنثروبولوجية.

وقد تزايد الاهتمام بدراسة الأجناس Races ، وخصائصها، في ضوء فكرة وحدة النوع البشري، وكان لنتائج هذه الدراسات الأثر الواسع في تقدم الفكر التطوري البيولوجي والسوسيولوجي.

وهناك دراسات عديدة جاءت قبل نظرية دارون[1] وللحقيقة فإن سبنسر ودارون لم تؤثر أفكارهما ببعض حسب رأيهما. ذلك أن دارون اهتم بأصل الإنسان وتاريخه كما فعل هكسلي Huxley وألفرد ولاس Alfred Wallace بمعنى أن دارون اهتم بجسم الإنسان وأما سبنسر فقد اهتم بعقله - الإنسان - .

وقد قدم دارون مبادىء عديدة تقوم عليها نظريته في النشوء والارتقاء منها: مبدأ الصراع من أجل الوجود، ومبدأ البقاء للأصلح، ومبدأ الانتخاب الطبيعي وغير ذلك.

إن مجمل الفكر التطوري البيولوجي يلتقي مع الفكر التطوري السوسيولوجي، ذلك أن الأخير يرى أن تطور المجتمع، وظواهره

---

(١) هناك علماء عديدون قدموا نظريات في التطور البيولوجي قبل دارون، أمثال: شفاليه دي لامارك Chevalier de Lamark الذي يرى أن ظروف البيئة والوراثة هما الأساس في التغير العضوي، وكذلك باتروس كامبر Patrus Camber الذي يقول بتشابه بين القردة العليا وبعض الأجناس في إفريقيا، وكونت دي بوفون Comte de Puffon وغيرهم، (انظر. قباري إسماعيل: الأنثروبولوجيا العامة، مرجع سابق، ص ص (١٣٠ - ١٤٦).

الاجتماعية تسير وفق قوانين الظواهر البيولوجية .

ومن أشهر الممثلين للاتجاه التطوري في علم الاجتماع ، العالم الإنجليزي هربرت سبنسر Herbert Spencer .

هربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠ - ١٩٠٣) :

يعتبر سبنسر من أهم دعائم الحركة الاجتماعية العلمية في القرن التاسع عشر[١] ، وهناك تشابه كبير بين نظريته الاجتماعية ، ونظرية داروان البيولوجية ، فقد شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي على اعتبار أن التطور في كليهما يكون من التجانس Homogénéité إلى اللاتجانس Hétérogéneité فالتكامل Intégration .

ويرى سبنسر أن كل الأفعال تسير وفق قانون «الاتصال النسبي» ، أي أنها مرتبطة ببعضها ، وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء ، ويعلل ذلك بأن الكائن العضوي يزداد تعقيداً كلما ازداد اختصاصاً ، وكلما ازدادت أعضاؤه اختصاصاً ازدادت استقلالاً .

وفي ذلك يقول : «إن خصائص الأجسام الاجتماعية (الأفراد) والأجسام الحية (الكائنات العضوية) ، من خلال نموها تزداد تبايناً وتنوعاً في التركيب فالكائن العضوي يتكون من أجزاء قليلة التباين ، ولكن خلال نموه يكبر حجماً ، وتتكاثر مع ذلك أجزاؤه وتتباين ، وكذلك الأمر يحدث في

(١) هربرت سبنسر: عالم اجتماع إنجليزي ، بدأ حياته مدرساً ثم مهندساً وبعدها عمل بالأدب والسياسة وشؤون المجتمع ، ومن أهم مؤلفاته : الستاتيك الاجتماعي Social Statics عام ١٨٥٠ م، ومبادىء علم النفس Principales of Psychology عام ١٨٧٢ ، ومبادىء علم الاجتماع Principales of Sociology عام ١٨٧٤ ، ودراسة علم الاجتماع The Study of Sociology عام ١٨٧٣ ، ويعتبر هذا الكتاب من أهم مؤلفاته ، وقد طرح فيه نظريته العضوية عن المجتمع ، وموضحاً نظريته عن التطور الاجتماعي بشكل عام .

المجتمع ، ففي البداية يكون التباين بين أفراده غير واضح سواء في الكم أم في الكيف ـ الدرجة ـ، ولكن عندما يزداد عدد السكان ، تصبح الانقسامات وتزداد درجة التعقيد (الاختلاف في الأعمال) ، فالمجموعة الاجتماعية تكون متجانسة عندما يكون عددها قليلاً وتكتسب صفة الاختلاف ـ عدم التجانس ـ عندما يزداد حجمها ، ويصبح التعقيد فيها كبيراً [١].

وقد تنبه إلى أن العلاقة بين أعضاء الكائن العضوي علاقة متحدة ومباشرة ، في حين أنها بين أفراد المجتمع علاقة خارجة عن ذاتية الأفراد ، كاللغة والعرف والتقاليد وما إلى ذلك .

والمجتمع في حالة النشأة والتكوين ، فأول ما ينشأ يكون بسيطاً ، والتجانس يكون واضحاً بين أفراده من حيث الوظائف ـ في المرحلة المشاعية ـ ولكن بعد أن تطور وتقدم ، واندمجت مجتمعات ببعضها ، أخذ التخصص يظهر بين الأفراد ، حتى أصبح متبايناً ، وبالتالي متكاملاً ، وبطبيعة الحال ، حينما تستقر الحياة الاجتماعية تظهر النظم الاجتماعية ، وتأخذ في الارتقاء والتطور .

وتتأثر الظواهر الاجتماعية بنوعين من العوامل :

١ ـ **العوامل الداخلية** : وهي خاصة بالفرد ، من حيث تكوينه العضوي والوجداني فالظواهر الاجتماعية تتأثر بالخواص الفردية للأفراد .

٢ ـ **العوامل الخارجية** : ويقصد بها البيئة الجغرافية ، تلك البيئة التي تؤثر في الأفراد من حيث النشاط ، أي أنها تؤثر في النهاية في الظواهر الاجتماعية . وعموماً ، تعتبر هذه الظواهر سواء كانت سياسية أم اقتصادية ،

---

(١) Herbert Spencer: The Evolution of societies. "in" Etzioni, social change, op. cit., pp. (10 - 11).

فهي تدل على مدى ما قطعته الإنسانية من تطور وارتقاء، فالانتقال من نظام الأسرة إلى نظام القبيلة والمدينة والدولة، يدل على مدى التطور، ولكن ليس تطوراً مطلقاً، وإنما يليه انحلال ففناء، أي أنه بعد دورة النشوء والارتقاء تأتي دورة الانحلال والفناء.

وبذلك فإن نظرته للتطور تعد نظره تشاؤمية، ويرى سبنسر تشابهاً بين المجتمع والكائن العضوي في عدة مجالات منها:

١ ـ هناك اتفاق بينهما في عملية النمو التدريجي، وهي صفة تفصلهما عن المركبات اللاعضوية.

٢ ـ كلما ازداد حجم المجتمع والكائن العضوي، ازداد البنيان تعقيداً وتركيباً، وبالتالي تزداد الوظائف تخصصاً.

ويعني سبنسر بالتباين Différenciation الانتقال من التجانس إلى اللاتجانس ويرى أن التخصص هو الغاية التي يصلها الكائن في ارتقائه، وهذا التخصص يكون بالانتقال من التعميم غير المحدود إلى التخصص المحدود، بمعنى الانتقال من التماثل إلى التباين الذي يؤدي إلى التكامل، أي أن التخصص لا يؤدي إلى الاستغناء والاستقلال للوظائف، بل يؤدي إلى التكامل والتماسك فلا تستغني الأعضاء عن بعضها، وهذا طبقاً لتقسيم العمل، ولمبدأ التكامل الاجتماعي بالنسبة لشؤون الحياة.

ويقول: «إن الحقائق الكثيرة تبرهن على أن التطور الاجتماعي يشكل جزءاً من التطور بشكل عام، وكما هو الحال في التجمعات المتطورة عموماً، تظهر المجتمعات تكاملاً سواء بالتزايد الكلي أو بانضمام التجمعات إلى بعضها، وأمثلة ذلك عديدة في الانتقال من التجانس إلى اللاتجانس، ابتداء من القبيلة البسيطة المتشابهة في كل أجزائها، والانتهاء بالمجتمع

المتحضر المليء بالتباينات البنوية والوظيفية»[1].

ويكون تطور المجتمع نتيجة لعوامل طبيعية ونفسية وحيوية، تعمل جميعها متضافرة في عملية تطورية موحدة يطلق عليها سبنسر «التطور فوق العضوي» وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء للمخلوقات، ولذلك:

١ ـ كلما ازداد الكائن العضوي تعقيداً ازداد اختصاصاً وتفرداً.

٢ ـ كلما ازدادت الأعضاء تفرداً واختصاصاً ازدادت استقلالاً، وكما ينطبق على الكائن العضوي ينطبق على المجتمع.

ويضرب أمثلة عديدة للتدليل على ذلك، برئيس القبيلة الذي كان يقوم بوظائف عديدة منها: الحكم والتشريع والداعم للعادات والتقاليد وغير ذلك، وحينما زاد حجم القبيلة وتحولها إلى دولة ومجتمع كبير، توزعت تلك المهام على أعضاء عديدين، من أجل القيام بتلك الوظائف على خير وجه. أي أن التخصص قد زاد وتعقد من أجل كمال مسيرة المجتمعات[2].

٣ ـ إن عملية النمو ـ التطور ـ يستدل عليها من ازدياد الحجم للمجتمع والكائن العضوي.

ويعتقد سبنسر أن عملية الصراع من أجل البقاء جعلت كثيراً من المجتمعات تتحد مع بعضها، مما أدى بالتالي إلى تكاملها وتطورها، ويظهر ذلك في المجتمعات المعاصرة، وفي حالة تحقيق التوازن والانسجام بين المجتمعات تتم عملية التصنيع.

تقييم آراء سبنسر:

لقد قدم سبنسر نظرية متكاملة لتطور المجتمع، وهي نظرية عضوية لها

(١) Ibid. p. 14.

(٢) Ibid. p. 14.

مكانتها في التنظير الاجتماعي، وقد بين أن التطور في مجال الكائنات العضوية، أو في المجتمع إنما هو تطور في ظروف تؤدي فيها الأجزاء المتشابهة وظائف غير متشابهة، ومن الشكل الموحد إلى الأشكال المتعددة، من التجانس إلى اللاتجانس الذي بدوره يؤدي إلى التكامل، وبهذا يكون سبنسر قد اكتشف قاعدة عدم استقرار المتجانس، أي أنه يرى التطور حتمياً، وقد نهضت انتقادات عامة حول نظريته منها:

١ ـ إن مبدأ تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، هو مبدأ غير علمي لأن الطبائع بينهما مختلفة، فاجتماع الأفراد لتحقيق الحياة الاجتماعية يختلف عن اجتماع أعضاء الكائن الحي الذي يأتي في عملية فسيولوجية، أي أن قوانين علم الحياة لا تنطبق على قوانين المجتمع.

٢ ـ نتيجة للمبدأ الأول، توصل إلى المبدأ الثاني، وهو فناء المجتمع على غرار فناء الكائن الحي، وهذه مقولة غير علمية نظراً لكون المجتمعات تتخلف، ولكنها لا تفنى كالكائنات العضوية.

٣ ـ إن مبدأ البقاء للأصلح، إذا جاز تطبيقه على الحيوان الذي يعيش حياة «انفرادية» فغير جائز التطبيق على المجتمعات في صيرورتها، لأن المجتمعات قد تضعف ولكنها قد تقوى بعد ضعف، والتاريخ الاجتماعي يشهد على ذلك.

ويرى تيماشيف، أنه كان على سبنسر أن يتحقق من أن المجتمعات التي تعيش المرحلة نفسها من التطور لا تتمتع بالضرورة ـ وفقاً لمبدأ التباين البنائي ـ بأوجه متشابهة في السياسة والدين والأخلاق وغير ذلك من الملامح الثقافية، بل على العكس من ذلك، توجد النماذج المتشابهة من الحكومة والأشكال الدينية بين نماذج بنائية مختلفة من المجتمعات، غير أن سبنسر لم

يقم بأي تقويم أمبريقي ضروري للمنهج العلمي.

ومع ذلك لاقت أفكار سبنسر رواجاً وذيوعاً كبيراً خلال حياته، وأثرت في توجيه النظرية الاجتماعية، وهناك تشابه كبير بين ما ذهب إليه وما كان قد نادى به العلامة ابن خلدون وفي إطار المدرسة الحيوية في علم الاجتماع.

وقد استجابت نظرية سبنسر لحاجتين أساسيتين لهذا العصر: الأولى هي الرغبة في توحيد المعرفة، والثانية الحاجة إلى مبرر علمي لمبدأ «دعه يعمل» Laissez Faire وهو المبدأ الذي كان يسيطر على المناخ الأيديولوجي في إنجلترا والولايات المتحدة في ذلك الوقت.

تقييم عام

يتبين من العرض السابق للنظريات الكلاسيكية أن نظرتها إلى التغير الاجتماعي نظرة عامة وشاملة دون تمييز للاختلاف الثقافي بين المجتمعات، أي ذات نظرة عامة للإنسانية، ووفق دراسة فلسفية للحياة الاجتماعية بمظاهرها المختلفة من أجل الكشف عن مدى تقدمها الحتمي وتغيرها المرحلي.

وهي دراسة تقع في دائرة «فلسفة التاريخ».

وهناك اختلاف بين نظرة علم الاجتماع ونظرة فلسفة التاريخ في دراسة الحضارات الإنسانية، فعلم الاجتماع لا يقر فكرة التقدم المطلق، لأنها فكرة فلسفية وشخصية تعبر عن وجهة خاصة، بالإضافة إلى كونها تعبير عما ينبغي أن يكون، وليست وليدة لما هو كائن. فالنظريات الكلاسيكية وضعت وفق تصورات خاصة، ولم تكن مبنية على الدراسة العلمية التجريبية. ناهيك أن علم الاجتماع لا يعرف «إنسانية» تنتقل وتتقدم في الزمان والمكان كما يقول دوركهايم وإنما يعرف «مجتمعات جزئية» - يمكن ملاحظتها ومقارنتها ووصفها، والقيام بدراسة تحليلية لها، الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن عوامل تقدمها أو تخلفها.

كما أن علماء الاجتماع لا يصدرون أحكاماً قيمية مطلقة في تقدم

المجتمعات، وإنما يرون أن المجتمعات يصيبها التخلف بعد تقدم أو العكس، وفي عصور مختلفة، وفي كثير من الأحايين.

لقد بنت النظريات الكلاسيكية أفكارها على استقراء ناقص، في الوقت الذي وصلت فيه إلى التعميم المطلق، فلم تقم إلا بدراسة مجتمع واحد في الغالب، بالإضافة إلى أنها لم تكشف عن ديناميات التغير الاجتماعي للمجتمع المدروس، الأمر الذي أبعدها عن الواقعية.

غير ـ أنها كما قلنا سابقاً ـ تبقى مهمة لكونها تشكل إطاراً مرجعياً للفكر السوسيولوجي في النظرية الاجتماعية المعاصرة، وفي مجال التغير الاجتماعي على الخصوص، وتعتبر ممهدة لولادة النظريات الاجتماعية التي جاءت فيما بعد.

الفصل الرابع

النظريات العاملية في التغير الاجتماعي

- مقدمة .

١ - نظرية العامل التكنولوجي .

٢ - نظرية العامل الديموغرافي .

٣ - نظرية العامل الأيكولوجي .

٤ - نظرية العامل الاقتصادي .

٥ - نظرية العامل الثقافي .

٥ - ١ - نظرية الانتشار الثقافي .

٥ - ٢ - نظرية الارتباط الثقافي .

٥ - ٣ - نظرية الصراع الثقافي .

- الخلاصة العامة .

مقدمة

إن ما نعنيه بالنظريات العاملية، هي تلك النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي على ضوء عامل واحد من عوامل التغير، كالعامل التكنولوجي، والعامل الاقتصادي، والعامل الأيكولوجي وغير ذلك. وهي نظريات حديثة نسبياً مقارنة بالنظريات السابقة، ونظراً لكونها تبني أفكارها في الغالب على تجارب علمية، وأمبريقية، لهذا اعتبرت نظريات سوسيولوجية تمييزاً لها عن النظريات الفلسفية السابقة، وبطبيعة الحال، فإن هذه النظريات السوسيولوجية العاملية ليست واجدة في إطارها العام، أو في معالجتها للتغير الاجتماعي، كما أنها تتفاوت من حيث الواقعية في التحليل، والتفاوت في درجة التأثير على الظواهر الاجتماعية.

إلا أن ـ كما سنوضح ـ هناك اختلاف بين آراء القائلين بهذه العوامل، واتفاق في حتمية التغير ولزوميته، تلك الحتمية التي تقصر التغير على عامل واحد فقط، الأمر الذي عرضها إلى كثير من الانتقادات العلمية، وقد ذهب ولبرت مور W. Moore إلى استبعاد نظرية العامل الواحد في إحداث التغير الاجتماعي، وفي نظرة ـ لا بد من الرجوع إلى أكثر من عامل واحد في ذلك، وهذه قضية سنأتي عليها في التقييم العام لتلك العوامل.

والنظريات العاملية هي:

١ ـ نظرية العامل التكنولوجي.

٢ ـ نظرية العامل الديموغرافي.

٣ ـ نظرية العامل الأيكولوجي.

٤ ـ نظرية العامل الاقتصادي.

٥ ـ نظرية العامل الثقافي ـ وأنواعها ـ.

وسنعرض إلى كل منها بإيجاز على النحو التالي.

١ ـ نظرية العامل التكنولوجي

Théorie du Facteur Technologique

ينظر إلى تحديد مفهوم التكنولوجيا[١] نظرات متعددة، تختلف باختلاف تخصص الباحثين، ولهذا جاءت تعاريف عديدة منها: دراسة القواعد العلمية للفنون والصناعات المستعملة في المجتمعات الرشيدة دون غيرها، فالتكنولوجيا أو التقنية هي «المهارة في تطبيق معلومات حسب عمل متواضع لإنجاز مشاريع معينة».

وتعرف بأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط البيوفيزيقي[٢].

ويرى وليام أوجبيرن: بأنها دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية، أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة[٣].

وهناك من يربط بين التكنولوجيا والعلوم التي تدرس في المعاهد الفنية، والكليات العلمية، مثل: الهندسة والميكانيكا والكهرباء...

(١) التكنولوجيا: كلمة ترجع إلى أصل يوناني، وهي مؤلفة من مقطعين Techne ومعناها فن أو صناعة و Logie ومعناها علم أو دراسة. فيصبح معناها دراسة الصناعة أو علم الصناعة.

(٢) حول تعريف التكنولوجيا انظر: معاجم العلوم الاجتماعية المختلفة، ومنها معجم العلوم الاجتماعية لمنظمة اليونسكو.

(٣) William Ogburn (eds): Technology and Social change. Appleton century crofts, INC., N. Y., 1957, p. 8.

وتتضمن تطبيق العلوم النظرية لتحقيق الغايات العملية والعاجلة للإنسان، أي أنها ترتبط بالتطبيق أكثر من ارتباطها بالناحية النظرية. ولا شك أن في ذلك صعوبة في التمييز الواضح بين هذين العنصرين نظراً للارتباط السببي بين النظرية والتطبيق.

ويرى كثير من الأفراد بأن التكنولوجيا: هي فن استعمال الآلات - التقنيات - أي الامتلاك العلمي لاستعمالها. والأهمية المترتبة عليها. أو هي الآلات وفن استعمالها[1].

ويرى أحمد الخشاب، أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة[2].

ويمكن تعريف التكنولوجيا، بأنها مجموع المعارف، والخبرات المتراكمة، والمتاحة والوسائل المادية والتنظيمية التي تستخدم في مجالات مختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة، سواء على صعيد الفرد أم المجتمع.

أي استخدام العلم والمعرفة لتوفير احتياجات الفرد والمجتمع، ولهذا لا تقتصر التكنولوجيا على معاهد خاصة بها، بل إنها تكون موضع اهتمام الباحثين في العلوم المختلفة، ومنها العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولعل هذا يرجع إلى الآثار المتعددة «للتقدم» التكنولوجي على أساليب التفكير والعلاقات الاجتماعية، وتنظيم المجتمع.

العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع:

ترتبط التكنولوجيا بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً، فهي انعكاس لثقافة

(١) Ibid. p. 9.

(٢) أحمد الخشاب: التغير الاجتماعي. الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٦١.

المجتمع المادية والفكرية، وتعبير صادق عن تقدم المجتمع الحضاري، هذا من ناحية الارتباط، أما من ناحية التأثير فالعلاقة جدلية بينهما حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

وتشمل التكنولوجيا العلم التطبيقي الذي يؤدي إلى صناعة الأشياء المادية. والقائلون بالعامل التكنولوجي ـ النظرية التكنولوجية ـ يرجعون التغيرات الاجتماعية إلى التكنولوجيا، ومنهم وليام أوجبيرن.

وفي الواقع، لا نهتم بالتكنولوجيا اهتماماً مجرداً، وإنما نهتم بها للآثار التي تتركها في المجتمع، أو بمعنى آخر لأهمية وظيفتها الاجتماعية. فصناعة السيارة مثلاً كآلة تقع في دائرة غير دائرة العلوم الاجتماعية، ولكن «معناها» أي آثارها واستعمالها يقع في دائرة العلوم الاجتماعية. فآثار السيارة واضحة في حياة الناس، وما يتعلق بوظيفتها في المجتمع من حيث الاتصال وتكوين العلاقات بين الأفراد وغير ذلك. وقس على ذلك، جهاز الهاتف والمذياع والكهرباء إلخ. إن وظيفة المخترعات المادية هي خدمة الحياة الاجتماعية، أي إن جوهر التكنولوجيا اجتماعي.

وبطبيعة الحال، لا نتصور أن التكنولوجيا بوصفها آلات هي علم اجتماع، وإنما هي علوم طبيعية، وهي في نهاية الأمر ثقافة مادية، إلا أن معناها اجتماعي، وأن العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا متبادلة، فالحاجة الاجتماعية تتطلب اختراع آلات جديدة، وهذه الآلات بدورها تحدث تأثيراً في حياة المجتمع. فإنتاج التكنولوجيا ووظيفتها تتعلق بحياة المجتمع عامة.

ومن الوجهة الاجتماعية فإن «معنى» التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع. وتتلخص العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية: [١].

---

(١) William Ogburn (eds): Technology and social change, op. cit., p. 9.

١ ـ يؤدي الموقف السوسيولوجي إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع.

٢ ـ يؤثر الاختراع التكنولوجي في حياة المجتمع من خلال استعماله.

٣ ـ وبفعل عامل الانتشار، تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية الاختراع أو الاكتشاف. كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

ويتبين من ذلك أن العلاقة جدلية بين المجتمع والتكنولوجيا.

التكنولوجيا والتغير الاجتماعي:

ترى النظرية التكنولوجية أن التغير الاجتماعي سببه العامل التكنولوجي، أي أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع. وترجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية، وتتوقف طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغير الاجتماعي على فهم الطبيعة العلمية التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطرادية، أي أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول، بل إن التأثير يتتابع مؤدياً إلى آثار مصاحبة، أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات، ولهذا فإن للعامل التكنولوجي أثراً مهماً في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات ويؤدي إلى تقدمها[١].

إن وطأة الاختراعات تؤدي إلى تأثيرات متعددة، تنتشر في اتجاهات مختلفة تشبه الموجات المائية الناتجة عن إلقاء حجر في الماء، فتتشكل دوائر متصلة ببعضها. وهكذا يكون تأثير التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية تأثيراً متواصلاً.

وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه

(١) Cuy Rocher: op. cit., p. 52.

بأقل جهد ممكن، وبأقل التكاليف، وهي تتيح للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته وسعادته. فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، وإلى تحسين طرق تربية الماشية، فازداد المردود الحيواني كماً وكيفاً، وصاحب ذلك تحسن في الاقتصاد الزراعي، وتغير إيجابي في الحياة القروية بوجه عام.

وقد تغيرت العلاقة بين الزراعة والصناعة، وزادت الهجرة الريفية والهجرة الزراعية، وانتعشت الحياة في المدن بشكل ملموس، وبذلك نستطيع القول أن التغير التكنولوجي أصاب النظام القروي والنظام الاجتماعي عامة.

لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، ولعل التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة هي نتيجة للتكنولوجيا. وقد بين وليام أوجبيرن ذلك بوضوح، حين قام بدراسة تأثير المذياع على الحياة الاجتماعية، وقد ذهب إلى أن التكنولوجيا أدت إلى تغير في العادات والمؤسسات الاجتماعية بشكل واسع[1].

وترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية، واقتصادية وسياسية وثقافية. . . ، فاكتشاف الطاقة الذرية أدى إلى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات، فعلى سبيل المثال أدت إلى حدوث تغييرات في الاستراتيجية العسكرية، وإلى قيام علاقات دولية جديدة.

كما أن السيارة أدت إلى تغيرات اجتماعية مهمة، منها تشكيل مؤسسات اجتماعية مثل: التأمين ومدارس السياقة وإدارة شرطة المرور وغير ذلك.

---

(١) W. Ogburn: Technology and social change. op. cit., p. 10.

وقد ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع ، ومن هذه الاتجاهات :

١ ـ التخصص في العمل ، حيث تقوم التكنولوجيا بوظائف متعددة وتصل إلى إنجاز عملها بكفاءة كبيرة ، وتوجد وظائف عديدة . وهي تعمل على إبراز ظاهرة التخصص في العمل ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح كلما تقدم المجتمع في الصناعة ، وتؤدي إلى ظهور أنظمة قانونية وغير ذلك .

وللتكنولوجيا آثار في الحياة الاجتماعية والعمالية (كما سنبين ذلك في فصل قادم) .

٢ ـ وتكتسي الاختراعات التكنولوجية أهمية بالغة في حياة المجتمعات لأهميتها ، وقد روى أحد المؤرخين ، أنه في سنة ١٧٧٢ أعلن استقلال أمريكا، وفي ذلك الوقت تقريباً اخترع جيمس واط J. Watt الآلة البخارية ، وقد كان لهذا الاختراع تأثير أوسع في إعلان الاستقلال . أي أن صدى الاختراعات والاكتشافات ينتشر بسرعة كبيرة .

٣ ـ إيجاد الظاهرة الأمبريالية ، الناتجة عن الثورة الصناعية التي أدت إلى فائض في الإنتاج الصناعي ، الأمر الذي أدى بالدول الصناعية إلى القيام بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض ، وتشكيل الشركات المتعددة الجنسيات ، وإلى استيطان ما يعرف بالعالم القديم ، واستعماره في نهاية الأمر . وترتب على ذلك إنشاء ظاهرة التبعية Dependance ـ حتى بعد الاستقلال ـ التي تعاني منها معظم الدول النامية اليوم .

٤ ـ التغير في مجال القيم الاجتماعية : لقد صاحبت تغيرات اجتماعية عديدة المتغيرات التكنولوجية في مجال القيم الاجتماعية ، مثال : قيمة الوقت ، وقيمة المرأة ، وقيمة العمل وغير ذلك . لقد جاءت قيم جديدة لتتلاءم والعمل الصناعي ، وتزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكمات

المـادية وانتشارهـا، وأن عمـل الإنسـان يؤدي إلـى تغيره، ويرى هيجـل Hegel «أن الإنسان وهو يعمل على تغيير الطبيعة المحيطة به يغير من طبيعته الخاصة».

ولا يعني ذلك أن كل التغيرات في المجتمع وليدة التكنولوجيا، وإنما هناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان، مثل أثر الاقتصاد والديموغرافيا ـ كما سنوضح فيما بعد ـ.

٥ ـ ظهـور أهمية المجتمعـات الصنـاعية، وسرعـة تقدمهـا مقارنـة بالمجتمعات الأخرى. إن زيادة التغير تقترن بمدى التراكمات التكنولوجية الحادثة في المجتمعات الصناعية، وهـذا ما يفسـر لنـا سرعـة في التغير في المجتمعات الصناعية دون غيرها. وفي مجال التغير الاجتماعي كمعلول لعلة (التكنولوجيا) يمكن وضع السؤال التالي: كيف تؤدي التكنولوجيا إلى التغير الاجتماعي؟ وما النتائج المترتبة على ذلك؟

نستطيع أن نلمس الإجابة علـى هذا السـؤال لدى القـائلين بالنظـرية التكنولوجية على النحو التالي:

تبنى أفكار التكنولوجيا على القسمة الثنائية للثقافـة لدى منظـري هذا الاتجاه، أمثال وليام أوجبيرن، ونمكوف وممفورد، وغيرهم.

يحدث تراكم في مجال الثقافة المـادية نتيجـة لعاملـي: الاختـراع، والاكتشاف، بشكل أسرع من الجانب اللامادي للثقافة في فترة من الزمن، الأمر الذي يؤدي إلى تخلف الجانب اللامادي عن مزامنة الجانب المادي، وهذا الأخير يشكل في النهاية قوى دافعة لتغير الجانب اللامادي.

ويصطلـح أوجبيرن علـى تخلف الجانـب اللامـادي عن الجانـب

المادي، بالهوة الثقافية Cultural Lag أو التخلف الثقافي.

ويترتب على نظرية أوجبيرن ملاحظتان هما:

١ - إن التغيرات المادية أسرع في تراكمها من التغيرات اللامادية.

٢ - إن التغيرات المادية تصبح علة في تغير الثقافة اللامادية، وترجع عملية تخلف اللاماديات عن الماديات في التغير إلى عدة أسباب، وهي: [١]

١ - الميل للمحافظة على القديم. فكل الثقافات تحاول أن تبقي على تراثها الفكري خوفاً من التجديد.

٢ - الجهل بحقيقة التجديد والاختراع، وعدم معرفة طريقة استخدامه مما يؤدي بالتالي إلى رفضه في النهاية.

٣ - النزعة المحافظة لدى كبار السن، واستاتيكية العادات والتقاليد. هذه عقبات تقف أمام التغير اللامادي. في حين أن الماديات لا تعترضها مثل هذه العقبات. وحينما يحدث التغير المادي نتيجة للاختراع أو الاكتشاف فإن التغير اللامادي يأتي بعده بمدة من الزمن، فاختراع باستور Pasteur الطبي لم يؤخذ به إلا بعد مضي وقت طويل حتى بدأ يؤثر في بعض الظواهر الاجتماعية[٢].

ومن العلماء الذين يقولون بالنظرية التكنولوجية العالم نمكوف Nimkoff الذي درس أثر التكنولوجيا في الأسرة، وإحداث التغيرات الاجتماعية فيها.

وقد بيّن أن الثورة الصناعية هي المسؤولة عن التغيرات التي حدثت للأسرة، فانتقال الإنتاج من البيت إلى المصنع، ساعد ذلك على نشأة المدن

(١) Ogbern and Nimkoff: A handbook of sociology. op. cit., pp. (527 - 550).

(٢) Ogburn and others: op, cit., p. 23.

الصناعية، وأصبحت ذات أنماط اجتماعية متميزة من الثقافة، هي ثقافة المجتمع الحضري الحديث، وقد ترتب على الثورة الصناعية كثير من التغيرات الجوهرية التي أصابت مختلف النظم والمؤسسات داخل المجتمع.

وقد أدت الثورة الصناعية إلى تقليص حجم الأسرة، فأصبحت صغيرة ـ نووية ـ وأقل استقراراً من الأسرة في المجتمع الزراعي.

ويرى نمكوف أن العلاقة بين التغير التكنولوجي والتغير الأسري في العمليات التالية:[1]

١ ـ أدت الصناعة إلى تخفيض أو إنهاء الإنتاج المنزلي، الأمر الذي نجم عنه إلغاء الوظيفة التي كانت للأب في رئاسة العمل الزراعي واليدوي عموماً.

٢ ـ وقد نتج عن عمل الرجل خارج المنزل أن ترك تدبير شؤون البيت والتربية للمرأة، فزاد سلطانها من ناحية عامة.

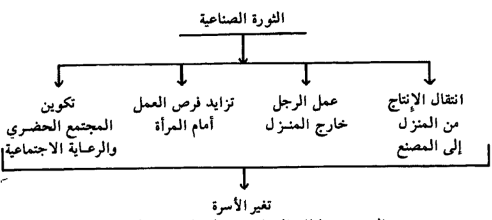
٣ ـ وأن خروج المرأة للعمل قد منحها استقلالية اقتصادية أدت إلى المزيد من الحرية، وتعزيز فكرة المساواة بين الجنسين.

٤ ـ نشأت ظاهرة المدن الصناعية، والمجتمعات الحضرية، ونمو الخدمات العامة، وإسناد هذه الخدمات إلى مؤسسات تابعة للدولة.

ويمكن وضع المتغيرات السابقة حسب المخطط التالي:

---

(١) M. Nimkoff and Ogburn: Technology and the changing family, houghton Mifflin Co., Boston, 1955, pp. (305 - 323).



وخلاصة القول، إن القائلين بالنظرية التكنولوجية في التغير يرون أن التغيرات الاجتماعية تعود إلى العامل التكنولوجي، وأن التكنولوجيا هي أول ما يتغير، وأن اللاماديات لا تزامن الماديات في تغيرها مما ينتج بالتالي ما يسمى بالهوة الثقافية.

ويؤكد أوجبيرن على أن الثقافة المادية تغيرت لدى المجتمعات الغربية بشكل واضح في السنين الأخيرة، في حين بقيت الثقافة اللامادية على عهدها، كالنظام السياسي والعائلة وبقية اللاماديات[1].

وحول مجمل تلك الآراء المدعمة للنظرية التكنولوجية، قامت آراء معارضة عديدة، ومن المعارضين لتلك الآراء ديروبرتي E. deroberty في كتابه علم اجتماع العمل Sociologie de L'action سنة ١٩٠٨، يرى أن الثقافة تتكون من أربعة أقسام رئيسية هي:

١ ـ التفكير التحليلي أو العلم.
٢ ـ التفكير التركيبي، أو الفلسفة والدين.
٣ ـ التفكير الرمزي، أو الفنون الجميلة.

(١) Ibid. p. 23.

٤ ـ التفكير التطبيقي، أو جميع أنواع التكنولوجيا.

وفي حالة التغير يرى أن الأقسام السابقة تتغير حسب الترتيب السابق بمعنى أن العلم هو أول ما يتغير والتكنولوجيا هي آخر ما يتغير، وبالتالي تحدث هوة ثقافية[١] بين اللاماديات والماديات حيث تتخلف الماديات عن اللاماديات، وهذا عكس ما ذهب إليه أوجبيرن. أما سوركين فيرى أن الجوانب اللامادية من الثقافة أسرع في تغيرها من الجوانب المادية، لأن الظواهر الدينية أو العلمية أو الاقتصادية تصل فكرتها أو معناها إلى الآخرين أولاً، وعندئذٍ تبدأ في التأثير على الثقافة المادية.

وهناك من سبق أوجبيرن في نظريته هذه مثل كوست Coste، وماكس فيبر M. Weber وكارل ماركس K. Marx في أن الجانب المادي أسبق في التغير. ويذهب ماكيفر MacIver في أن هناك ظروفاً دائمة تعتبر عوامل مهمة في التغير الاجتماعي، مثل نظام الطبيعة أو العلية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان، ويمكن إدراج الحالة البيولوجية تحت هذا النظام، ويرجع عوامل التغير إلى عاملين: أحدهما دائم وهو نظام الطبيعة، ودوام هذا لا يمكن جعله صالحاً كعلة للتغير، فالتغير الجديد لا تفسره علة دائمة أي الطبيعة. وثانيهما ما يتصل بثقافة الإنسان، أي التكنولوجيا المتغيرة وهي عنده تعتبر علة التغير[٢]. أي أنه يتفق مع أوجبيرن في نهاية الأمر.

ويتبين من كل ذلك، أن القائلين بنظرية الهوة الثقافية من ناحية عامة يتفقون في عدة نقاط ويختلفون في نقاط أخرى. وأوجه الاتفاق تبدو في:

---

(١) عرف هورنيل هارت: الهوة الثقافية بأنها تتكون من الفترة الزمنية القائمة بين مرحلتين معينتين من مراحل نمو مركب ثقافي معين، أو بين مرحلتي نمو مركبين ثقافيين، وإذا طالت المدة الزمنية وقتها تدعم وتثبت القيم الاجتماعية السائدة.

(٢) M. MacIver and C. Page: Society. London, 1953, pp. (513 - 518).

١ ـ القسمة الثنائية للثقافة: المادية واللامادية، وعدم المزامنة في التغير بينهما.

٢ ـ الارتباط بين جانبي الثقافة بحيث يؤثر كل منهما في الآخر.

٣ ـ التغيرات تستغرق زمناً.

أما أوجه الاختلاف فيمكن الاستدلال عليها من التحليل السابق.

وتتلخص الانتقادات الموجهة للنظرية التكنولوجية فيما يلي:

١ ـ لا تتأثر الثقافة اللامادية بالثقافة المادية، وإنما تتأثر بثقافة لا مادية من جنسها. وقد قال بذلك من قبل ابن خلدون، ودوركايم، في أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بظواهر طبيعية وبظواهر اجتماعية، وقد تؤدي الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية إلى تغيير واسع في حياة المجتمع كماً وكيفاً أكثر من تأثير النظام التكنولوجي بأسره.

٢ ـ إن كثيراً من المجتمعات اليوم تقدمت في النواحي اللامادية دون أن يصاحبها تقدم في النواحي المادية. كالمجتمعات العربية التي تقدمت في التعليم مثلاً دون التقدم في التكنولوجيا.

٣ ـ صعوبة قياس مدى التغيرات قياساً محدداً ـ ناهيك عن تحديد المدة الزمنية الفاصلة، الأمر الذي يستدعي النسبية والأحكام القيمية.

وبالنظر إلى وجاهة هذه الانتقادات للنظرية التكنولوجية، فإن التكنولوجيا لا تفسر مقولة التغير الاجتماعي، لأن عملية التغير الاجتماعي معقدة، وتتطلب أكثر من عامل واحد، ومع ذلك تبقى نظرية التكنولوجيا ذات أهمية في تفسير عملية التغير الاجتماعي.

٢ ـ نظرية العامل الديموغرافي
Théorie du Facteur Démographique

يقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان، ومن حيث الكثافة أو التخلخل، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما إلى ذلك[١].

وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية، ولأن كل عملية إنتاجية تتوقف إلى حد ما على عدد المشاركين فيها، وعلى العلاقات والمتغيرات الاجتماعية لهؤلاء المشاركين. فالظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها.

ومن المعروف أن الحركة السكانية تتأثر بعاملين: عامل المواليد، وعامل الوفيات، وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً، من

(١) هناك آراء عديدة حول تاريخ استخدام المصطلح ـ الديموغرافيا ـ كعلم، فمنهم من يرجعه إلى جون جرانت في عام ١٦٦٢ م، بين أن نسب الوفيات ترجع إلى أسباب معينة ودائمة. وهناك من يرى أن جيلارد Guillard هو أول من استخدم المصطلح عام ١٨٥٥ وعرّفه بأنه «التاريخ الطبيعي». والاجتماعي للأنواع الإنسانية، وهو يشير إلى الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركهم وأحوالهم الحضارية والفكرية والأخلاقية.

خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي بوجه عام، واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة. وترتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية، أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي.

وقد أكد «دوركايم» في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرات جذرية Transformation radicale بالانتقال من التضامن الآلي Solidarité Mécanique إلى التضامن العضوي Solidarité Organique، ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني، وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد، والوسائل المستخدمة فيه، وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل، ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم. الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، بمعنى أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم[١].

ويذهب دوركايم في تحليلاته لزيادة السكان، أن الكثافة الديموغرافية ليست سبباً في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية La densité morale التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم، وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطاً شديداً بعدد الأفراد المشاركين فيها[٢]. ومن خلال هذه النظرة فإن الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفاً، وإنما بوصفها مجالاً يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية.

(١) Emile Durkheim: De la division du travail social. 7e éd. P. U. F., Paris, 1960, p. 244.

(٢) Ibid., p. 328.

وقد توصل إلى علاقتين سببيتين: [١]

١ ـ إن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية (الحضارة).

٢ ـ إن تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية تؤديان بالضرورة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويترتب على ذلك، أن للكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي، وخطط التنمية بوجه عام، ويؤيده في ذلك، جورج بلندي G.Balandier في أن العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية، وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية، والثقافية للسكان، ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية، وتوجيه التغير الاجتماعي[٢].

وقد ظهرت نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي والبناءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع منها:

نظرية دبلداي Doubleday التي تربط بين النمو السكاني، وبين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية، ومؤداه إذا ما تعرض أحد الأنواع الحية للانقراض، فإن الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظاً على النوع من خطر الانقراض، وفي أثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع، وجد «دبلداي» أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل، وسوء التغذية، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والثقافية، أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا الخطر، وهذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة

(١) Ibid., p. 244.

(٢) Georges Balandier: Sociologie actulle de L'Afrique noire 2e éd. P. U. F., Paris, 1963, p. 490.

والتوالد بين أبناء الطبقات الدنيا، وانخفاضها بين أبناء الطبقات العليا[1].

وفي الحقيقة أن نظرية «دبلداي» أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة، وبين معدلات الزيادة السكانية، لأنها أهملت عامل الوفيات، ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال والظروف.

وهناك من يربط بين معدلات التوالد، وبين الحراك الاجتماعي الرأسي داخل المجتمع، على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي، ومن هؤلاء أرسين ديمونت A. Dimont ، حيث يفترض أن الإنسان يسعى لتقليد المركز الاجتماعي العالي، وفي سبيل ذلك، يكون على استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم، وفي المجتمعات التي لا توجد فيها عقبات أمام الفرد تحول دون التنقل الرأسي الطبقي، يقل الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم. ونتيجة لسيادة روح الديموقراطية في فرنسا، وعدم وجود عقبات أمام التنقل الطبقي فإن معدلات المواليد منخفضة لديها على عكس ما هو سائد في الهند ذات النسق الطائفي المتحجر Caste System الذي يحول دون التنقل الطبقي الاجتماعي[2].

ويتبين من مجمل الآراء السابقة، أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي.

وفي الحقيقة، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملاً أساسياً منفرداً في توجيه التغير الاجتماعي

(١) نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية ١٩٧٨، ص ٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٨.

إيجاباً أو سلباً، بدلالة الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافىء، وتشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية والوضع الديموغرافي بوجه عام.

لذا يمكننا القول، أن العامل الديموغرافي عنصر مهم في التغير، ولكننا لا نستطيع أن نرجع إليه التغيرات الاجتماعية جميعها في هذا المجال.

٣ ـ نظرية العامل الأيكولوجي

Théorie du Facteur Ecologieque

تستعمل كلمة أيكولوجيا[١] مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية، والدراسات الأيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة.

وتندرج عدة أنواع تحت هذا المفهوم، فهناك الأيكولوجيا البشرية التي تهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته ومن خلال تحليل التوزيع المكاني والزماني للأشخاص والجماعات والخدمات في ظل ظروف معينة ومتغيرة، إلى جانب دراسة العوامل المرتبطة بتغير نماذج هذه التوزيعات.

وهناك الأيكولوجيا الاجتماعية، وهي تتعدى التكيف المادي للفرد أو الجماعة مع البيئة الفيزيقية، إلى الاهتمام بتوزيع الجماعات الضرورية وتشكيلها لاستغلال الموارد الطبيعية، مع العناية بالعلاقات غير المباشرة التي تنتج عن هذه التجمعات، وهناك الأيكولوجيا الحضرية وما إلى ذلك[٢].

---

(١) أيكولوجيا Ecologie كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين Eco ومعناها بيت أو ملجأ و Logie ومعناها علم أو دراسة، فيصبح المعنى علم دراسة البيئة. وقد دخلت لأول مرة إلى ميدان العلوم البيولوجية على يد العالم الألماني أرنست هيكل E. Haeckel سنة ١٨٦٩، يعني بها العلاقات المتبادلة بين النبات والحيوان اللذان يوجدان معاً في بيئة طبيعية واحدة، ثم يدخل المفهوم للعلوم الاجتماعية ليعني دراسة تأثير البيئة على الظواهر الاجتماعية.

(٢) لمزيد من التفصيل حول الأيكولوجيا وأنواعها، انظر: =

والقائلون بالعامل الأيكولوجي يفسرون التغير الاجتماعي على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية. وقد بين العالم الأمريكي شارلس جالين Ch. Galin في كتابه التشريح الاجتماعي لبعض المجتمعات الزراعية بأن هناك علاقة تلاؤمية بين مناشط الأفراد، والظروف البيئية، كما أن بيرجس Burgess الذي اهتم بدراسة الأيكولوجيا قد ربط بين الظواهر الاجتماعية والمناطق الطبيعية في المدينة مؤكداً على أن المناطق المختلفة في المدينة تعتبر مثوى طبيعياً للجريمة والرذيلة، والأمراض والفساد الأسري وما إلى ذلك[1].

ونعتقد أن هذا الحكم فيه مبالغة، الأمر الذي يجعلنا لا نسلم بذلك بوصفها نظرية مطلقة، لأن الفساد والآفات الاجتماعية عموماً ليست مقتصرة على المناطق الفقيرة في المدينة، وعلى مجتمعات معينة، وإنما لا تسلم منها المناطق الغنية. وفي معظم مدن العالم الكبيرة تتعدد الآفات الاجتماعية وتتنوع لأسباب تتعدى البيئة الجغرافية إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وإن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة الواحدة تمليها عوامل عديدة ثم تصبح بعد ذلك خاصية تميز أهلها عن غيرهم.

وقد استطاع بارك R. Park أن يفرق بين عدة قطاعات في المدينة الأمريكية مشيراً إلى أن هناك قطاعات لا يوجد بها أطفال، وقطاعات أخرى يرتفع فيها عدد الأطفال بصورة ملحوظة، مثل المناطق المتخلفة والضواحي

=

— Hawley: American Sociogical review, April, 1948.

— Human Ecology American journal of sociology, Vol. XLIII 1936, pp. (1 - 115).

— Tansly: What is Ecology? 1951.

(١) أحمد الخشاب: العوامل البيئية المؤثرة في التغير الاجتماعي، بحث قدم في مؤتمر حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي بالجزائر ١٩٧٣، ص ١٣.

الحضرية التي تقيم فيها الطبقات الوسطى، وقطاعات ثالثة يعيش فيها غالبية الشباب غير المتزوجين، وقطاعات تنتشر فيها نسبة عالية من الأحداث الجانحين.

وقد حاول شومبار دي لوي Chombart de Lauwe في دراسته لمدينة باريس الكشف عن مناطق التركيز، والوحدات الأولية، وتوزيع الطبقات الاجتماعية كل على حدة ثم جمع بينها في تصنيف عام[١]. وتحاول الدراسات الأيكولوجية الكشف عن شواهد عديدة في وجود فروق جوهرية بين سكان المدن وسكان المناطق الريفية. بل ويمكن الكشف عن فروق جوهرية داخل المدن نفسها. لكن ذلك كله انحصر في نطاق الثقافة السائدة في المدينة[٢].

وقد اهتم العالم ابن خلدون بأثر البيئة الطبيعية على العمران البشري، في أكثر من موضع في كتابه المعروف بالمقدمة، ويفسر كثرة العمران وزيادة السكان بالظروف المناخية، ومؤكداً أن «التكوين» أي كثرة السكان يرجع إلى اعتدال المناخ، وفي ذلك يقول:

«قد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنوب منه والبرد في الشمال، ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضادين من الحر والبرد، وجب أن تندرج الكيفية من كليهما إلى الوسط فيكون معتدلاً، فالإقليم الرابع أعدل العمران (...) فلهذا كانت (فيه) العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل

---

(١) بوتومور: تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط ٥، دار المعارف بمصر، ١٩٨١، ص ص (١٢٧ - ١٢٨).

(٢) المرجع نفسه. ص ١٢٨.

والحيوانات (. . .) مخصوصة بالاعتدال وسكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وأدياناً»[1] .

وفي مواضع أخرى بيّن ابن خلدون أثر الهواء في أخلاق البشر، قائلاً: «قد رأينا من خلق السودان على العموم الخفة والطيش وكثرة الطرب فنجدهم مولعين بالرقص على كل توقيع موصوفين بالحمق في كل قطر، والسبب الصحيح في ذلك أنه تقرر في موضعه من الحكمة أن طبيعة الفرح والسرور هي انتشار الروح الحيواني وتفشيه وطبيعة الحزن بالعكس وهو انقباضه وتكاثفه»[2] . . .

ويتبين من ذلك أن ابن خلدون يؤكد على تأثير المناخ على طبيعة الظواهر الاجتماعية، والنفسية للسكان، وتعتبر البيئة الطبيعية لديه العامل الأساسي في تشكيل نشاط الإنسان، وهي التي تؤثر في عملية الإنتاج، وتهيء سبيل الحصول على وسائل العيش. كل ذلك يجعل منه ممثلاً للنظرية الأيكولوجية في التغير الاجتماعي.

وقد بيّن منتسكيو Montesquieu (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) أثر المناخ على المعيشة البشرية، مبيناً أن العوامل الجغرافية ولا سيما المناخ، هي السبب الرئيسي في تشكيل المميزات الفيزيقية والثقافية للمجتمعات المتباينة، وعن طريق تلك العوامل نستطيع فهم مميزات الشعوب المختلفة، وبذلك نستطيع أن نحدد النظم والقوانين الملائمة لكل شعب من الشعوب، وقد كان لتأثير آراء منتسكيو هذه أن ازدهرت دراسات الجغرافيا البشرية فيما بعد.

وقد جاءت مدرسة الجغرافيا البشرية التي يمثلها راتزل F. Ratzel في ألمانيا وباكل H. Bukel في بريطانيا، لتؤكد على تفسير الظواهر الاجتماعية

---

(١) ابن خلدون: مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٣.

بالرجوع إلى العوامل الطبيعية . وفي منتصف القرن العشرين ، قدم دولي دونكان D. Donkan عام ١٩٥٩ ، نظريته حول الأيكولوجيا الإنسانية واضعاً البيئة الطبيعية في الاعتبار بجانب السكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا في تأثيرها على التفاعلات الاجتماعية .

ويتبين من تلك الآراء أن البيئة الطبيعية ذات تأثير واضح في عملية التغير الاجتماعي ، وأن مظاهر عديدة في الثقافة ، يمكن فهمها على نحو أفضل لو تم التركيز على حقيقة التفاعل بين البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية .

ويشير أحمد الخشاب إلى أن أهمية العوامل البيئية لا تأتي إسهاماتها في فهم الواقع الاجتماعي ، بل من المشاركة في تشكيل هذا الواقع وتطويره أو تغييره لأن هناك علاقة واضحة بين البيئة الطبيعية وسياسة الدول(١) .

وخلاصة القول أن نظرية العامل الأيكولوجي ترجع التغيرات الاجتماعية إلى العوامل البيئية المختلفة التي تؤثر في النشاط والحياة الاجتماعية والثقافية عموماً ، وأن هناك علاقة بين النسق الأيكولوجي والأنساق الاجتماعية الأخرى وهي علاقة سببية تأثيرية في إطار المتغير المستقل والمتغير التابع .

وفي الواقع ، إن قصر ظاهرة التغير الاجتماعي على البيئة الجغرافية فيه مبالغة شديدة ، ولا تقدم تفسيراً لظاهرة التغير الاجتماعي ، وذلك للأسباب التالية :

١ ـ إن تأثير البيئة يكون قوياً كلما كان المجتمع بسيطاً ، ووسائل التقدم ناقصة ، لأن اعتماد المجتمعات البسيطة على الموارد الطبيعية يكون

(١) أحمد الخشاب : العوامل البيئية المؤثرة في التغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

اعتماداً أساسياً، في حين أن المجتمعات المتقدمة يكون اعتمادها على الموارد الطبيعية بشكل أقل، لاستخدامها التكنولوجيا في التغلب على الظروف الطبيعية المعوقة لعملية التغير.

٢ ـ إذا كانت البيئة الطبيعية تؤثر في النظم والحياة الاجتماعية، أي أن الظواهر الطبيعية تؤثر في الظواهر الاجتماعية فالعكس صحيح، حيث تؤثر النظم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظواهر الطبيعية، ومن هنا لا يمكن دراسة الأيكولوجيا وتأثيرها بعيداً عن الظواهر الاجتماعية، فالعلاقة تبادلية بينهما، ناهيك عن تأثير الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض. وتكون البيئة عاملاً مساعداً من عوامل أخرى عديدة تؤثر في التغير الاجتماعي.

٣ ـ إن البيئة الطبيعية ـ بوصفها عاملاً دائماً ـ لا تفسر تغير الظواهر الاجتماعية ـ باعتبارها عاملاً متغيراً ـ، ذلك أن العامل الدائم يفسر التغير في حالة واحدة لكنه لا يستطيع أن يفسر استمرارية التغير، الأمر الذي يتطلب وجود عوامل أخرى، فالتغير لا يمكن تفسيره إلا في ضوء تغير آخر، ولذلك لا يمكن تفسير تغير في منطقة معينة بأثر المناخ لأن المناخ عامل دائم، ووجوده من قبل لم يؤد إلى التغير. ولكن إذا كانت هناك مقارنة بين منطقتين مختلفتي المناخ على أساس وجود تغيرات يمكن إرجاعها إلى أثر المناخ، فإن المناخ في هذه الحالة، يمكن أن يكون متغيراً، لأنه لا يكون دائماً، أي تشابه الأثر في هذا النوع من المقارنة. ومع أن العامل الدائم لا يمكن أن يكون سبباً في تغير شيء متغير، فإنه مع ذلك يمكن أن يكون عاملاً في التغير[1].

٤ ـ إن هناك نظماً اجتماعية متشابهة في المجتمعات رغم اختلاف البيئة بينهما، وتوجد نظم اجتماعية مختلفة في المجتمعات رغم تشابه العوامل البيئية، كما أن هناك اختلافاً في الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع

---

(١) عاطف غيث: التغير الاجتماعي والتخطيط. مرجع سابق، ص ٦٢.

الواحد الأمر الذي يقلل من حتمية تأثير البيئة الطبيعية في النظم الاجتماعية ، والظواهر الاجتماعية عموماً ، والأمثلة على ذلك عديدة ، فالأوروبيون البيض الذي يعيشون في جنوب إفريقيا تختلف نظمهم الاجتماعية عن نظم المجتمعات الإفريقية المجاورة لهم رغم تشابه البيئة الجغرافية بينهما . مما يؤكد أن الاستجابة لعوامل البيئة ليست واحدة في المجتمعات .

ولذلك فإن العامل الأيكولوجي رغم أهميته في تفسير مقولة التغير الاجتماعي إلا أنه ليس العامل الوحيد في صنع التغير . إذ لا بد من وجود عوامل أخرى مهمة تعين على تفسير مقولة التغير الاجتماعي .

٤ ـ نظرية العامل الاقتصادي

Théorie du Facteur Economique

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع، وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، أي تأثير النواحي المادية على المجالات الاجتماعية، فالنشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية والفكرية وليس العكس (وجهة النظر الماركسية التي سنعرضها فيما بعد).

كما أن العوامل الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الحياة الاجتماعية، فتأثيرها واضح في نشأة الجماعات وتكوينها، وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية وفي ثقافته عموماً.

وتعرف النظرية الاقتصادية بالنظرية الماركسية في أدبيات التغير الاجتماعي، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية Determinisme Economique التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، وهذا العامل يتكون أساساً من الوسائل التكنولوجية، ويحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي على الناس الدخول فيها، وتنمو العلاقات مستقلة عن الإرادة الإنسانية. وأن البناء الاقتصادي ـ البناء الحتمي Infrastructure لا يحدد البناء الفوقي الكلي Superstructure فحسب، ولكنه يشكله، أي أنه يشكل التنظيم

السياسي والقانوني والأخلاقي أي البناء الاجتماعي عموماً. ويرى بوتومور Bottomore أن النظرية الماركسية تفرد مكانة خاصة لعنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية: نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، ويقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين في الإنتاج، ونسق معين تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعمه، غير أن التطور المستمر للقوى المنتجة يغير في العلاقات بين الطبقات وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها[1].

وأن أسلوب الإنتاج في حياة الناس المادية هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في حياة الأفراد. وهؤلاء الأفراد يدخلون في علاقات اجتماعية، وهذه العلاقات موجودة ولا مفر منها، وهي تتحدد وفقاً للقوى المادية للطبقات المختلفة. وحسب النظرية الماركسية فإن عملية التغير تتم وفقاً للترابط بين قوى الإنتاج Forces Productives وعلاقات الإنتاج Relations Productives.

وتضم قوى الإنتاج:

١ ـ آلات الإنتاج التي تنتج بواسطتها وسائل الحياة المادية، أي إن وسائل الإنتاج هي التي تحدد قوى الإنتاج.

٢ ـ تضم الأفراد الذين يستخدمون الآلات ـ ولا سيما عددهم ـ وبدونهم لا يمكن استعمال هذه الآلات.

٣ ـ المعارف التقنية الضرورية، وعادات العمل المكتسبة، ونوع العمل «فكري أو يدوي».

---

(١) بوتومور: تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط ٥، مرجع سابق، ص ص (١٠٩ ـ ١١٠).

وأما علاقات الإنتاج:

فيقصد بها تلك العلاقات القائمة بين الأفراد خلال عملية الإنتاج، وهي إما أن تكون علاقات تعاون وتعاضد بين أفراد أحرار من كل استغلال، أو علاقات سيطرة وخضوع فيها استغلال لعمل الآخرين.

وهي تضم:

١ - صور ملكية وسائل الإنتاج.
٢ - وضع مختلف الفئات الاجتماعية في الإنتاج وعلاقاتهم المتبادلة.
٣ - صور توزيع المنتوجات.

وترى الماركسية أن القوى المادية للإنتاج في المجتمع لا تبقى ثابتة فهي تتغير، بل في تغير مستمر، أي تصبح جديدة مقارنة مع علاقات الإنتاج القديمة، فيحدث تناقض ثم صراع بينهما، وهنا يأتي دور الثورة لتحل هذا التناقض، ويتخلص من العوامل المعوقة للنمو[١].

وترى أن تأخر علاقات الإنتاج عن اللحاق بتقدم قوى الإنتاج لا يمكن أن يستمر طويلاً، ومهما كانت الإجراءات التي تتخذها الطبقات التي تمثل علاقات الإنتاج القديمة، وذلك لأن نمو الإنتاج ضرورة مادية للإنسانية، الأمر الذي يتطلب تغيير علاقات الإنتاج القديمة ويتم ذلك بتغيير ملكية وسائل الإنتاج، وإقامة نظام ملكية جديد أي إقامة علاقات جديدة للإنتاج[٢].

وبهذا تكوّن قوى الإنتاج العنصر الفاصل في نمو الإنتاج، وفي التغير

---

(١) جورج بوليتز وآخرون: أصول الفلسفة الماركسية ج ٢، ترجمة شعبان بركات المكتبة العصرية، بيروت، (ب. س. ن)، ص ص (١٢-٢٢).
(٢) المرجع نفسه، ص ص (٣٠-٣٥).

بفعل قانون الترابط Correspondance الضروري بين علاقات الإنتاج وبين قوى الإنتاج.

ويقول كارل ماركس في كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»: «عندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة، أو مع علاقات الملكية التي كانت إلى ذلك الحين تتطور ضمنها، فبعدما كانت هذه العلاقات أشكالاً لتطور القوى المنتجة تصبح قيوداً لهذه القوى، وعندئذٍ ينفتح عهد الثورة الاجتماعية، ومع تغير الأساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل»[١].

ويؤكد على أن التغير في البناء الاقتصادي يتم أولاً ثم يؤدي بالتالي إلى تغير البناء الاجتماعي ككل.

«إن الناس في أثناء الإنتاج الاجتماعي لحياتهم، يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية، مستقلة عن إرادتهم، وتطابق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية، ومن مجموع علاقات الإنتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع، أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء حقوقي - قانوني - وسياسي، وتطابق أشكال معينة من الوعي الاجتماعي. إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري بصورة عامة. فليس إدراك الناس هو الذي يعين معيشتهم بل على العكس من ذلك، معيشتهم الاجتماعية هي التي تعين إدراكهم»[٢].

ولذلك تفسر هذه النظرية التغير الاجتماعي والتطور التاريخي من

---

(١) كارل ماكس: في لينين - إنجلز - الماركسية. ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤، ص ٢٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ص (١٩ - ٢٠).

خلال انبثاق التناقضات المادية داخل المجتمع، وتبني مقولتها في هذا المجال على عدة معطيات:

١ - إن ما يحكم التاريخ والمجتمع في تغيره الاجتماعي ليس قوى غيبية، وإنما الذي يحكمه هو طبيعة القوى المادية داخل المجتمع، أي بعكس ما ذهب إليه هيجل Hegel .

٢ - إن تغير قوى الإنتاج يؤدي إلى تغير علاقات الإنتاج التي بدورها تغير العلاقات الاجتماعية عموماً.

٣ - إن المحرك الأول للتاريخ والتقدم، وأساس نشأة النظم هو محاولة الإنسان إنتاج الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته بما يمكنه من الاستمرار في صراعه مع الطبيعة، وهو في هذا الصراع لا يعمل منفرداً، وإنما يشترك مع الآخرين حيث يتم الإنتاج في شكل جماعي، ولهذا يدخل الإنسان في علاقات اجتماعية مع الآخرين. وهذه العلاقات إما أن تكون علاقة تعاون حر أو علاقة سيطرة واستغلال[١] .

٤ - يؤكد أوسكار لانج Oscar Lange بأن هناك قانونين أساسيين يتحكمان في المجتمع، أحدهما يتعلق بالتأثير المتبادل بين أسلوب الإنتاج الذي يجمع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أي البناء التحتي وبين البناء الفوقي الذي يضم النظم السياسية والقانونية والأخلاقية وغيرها.

والآخر هو قانون التوافق الضروري بين البناء التحتي والبناء الفوقي، ويعتمد التغير الاجتماعي على ظهور عدد من التناقضات في المجتمع تليها سلسلة من التعديلات التي تؤدي إلى اختفاء هذه التناقضات، وتدعى عملية

(١) Irvin Zeitlin: Ideology and the development of sociological theory. Prentice - Hall, Newjersy, 1968, pp. (99 - 105).

التطور من خلال ظهور عملية التناقضات واختفائها بالعملية الديالكتيكية.

ولهذا يرى أوسكار لانج، أن تطور المجتمع البشري يتألف من ثلاث عمليات ديالكتيكية. تبدو الأولى في نشوء التناقضات المستمرة في التفاعل بين الإنسان والطبيعة من خلال عملية العمل الاجتماعي، وتقوم التناقضات عن طريق إيجاد محيط مادي اصطناعي بين نشاط الإنسان السابق والحوافز التي تنبعث عن المحيط الجديد، وتنتهي هذه التناقضات بتغير في النشاط أي في القوى المنتجة، في حين أن هذه القوى المنتجة الجديدة تنتج حوافز جديدة، وبالتالي تناقضات وهكذا تسير العملية باستمرار. وتبتدىء العملية الديالكتيكية الثانية بظهور تناقض بين القوى المنتجة الجديدة، وعلاقات الإنتاج القديمة، ويختفي هذا التناقض الذي يعيق القوى المنتجة الجديدة.

أما العملية الديالكتيكية الثالثة، فتبدأ بظهور تناقض بين علاقات الإنتاج الجديدة، أي الأساس الاقتصادي الجديد وبين التركيب الفوقي القديم، ويزول هذا التناقض الذي يعرقل ولادة الأساس الاقتصادي الجديد ونموه في بادىء الأمر، حينما يتكيف التركيب الفوقي الجديد بمقتضاه. وتكوّن هذه العمليات الديالكتيكية مجتمعة التطور الاجتماعي للبشرية[١].

٥ ـ إذا كانت القوى المنتجة في تطور مستمر بفعل التجديدات التكنولوجية المستمرة، فإن علاقات الإنتاج لا تتغير بالسرعة نفسها نظراً لمحاولة القوى المسيطرة الإبقاء عليها حفاظاً على تسلطها الاقتصادي والسياسي، ومن هنا ينشأ التناقض بينهما، وتتحول علاقات الإنتاج القائمة إلى قيد يحول دون التطور التقدمي لقوى الإنتاج، ولا مخرج من هذا

(١) أوسكار لانج: الاقتصاد السياسي. ترجمة راشد البراوي، دار المعارف بمصر ١٩٦٦، ص ص (٤٦ ـ ٥٥).

التنـاقض إلا بحـدوث انفجـار كيفـي ـ اجتماعـي ـ من خلال الثـورة الاجتماعية[1].

ومجمل القول، أن النظرية الاقتصـادية ـ المـاركسية ـ تعالـج التغير الاجتماعي من خلال التناقض داخل بناء المجتمع، التناقض بين الطبقات، وأن البناء الاقتصادي هو الـذي يحـدد وضـع المجتمـع التاريخـي وبنائـه الاجتماعي، ويكون التغير في هذه الحالة حتمياً.

أي ترجع التغير الاجتماعي إلى العامل الاقتصادي الذي تراه يتحكم في تحديد نشاط الأفراد، وأن الظروف الاقتصـادية هي التـي تهـيء تحقيق الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول إليها فضلاً عن تحديد تلك الأهداف حتى تتم وفق الشروط الاقتصادية.

وباختصار، يعتقد كل القائلين بهـذه النظـرية أمثـال ماركس وإنجلـر ولينين وغيرهم، أن العامل الاقتصادي وراء كل التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع.

التقييم العام:

لا شك أن النظرية الاقتصادية قد توصلت إلـى قوانين اجتمـاعية في مجال التغير الاجتماعي، وأضافـت معـطيات مهمـة في تفسير مقولـة التغير الاجتماعي، فقد أدت مقولة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتـاج، وحل التناقض والصراع، إلى توجيه الاهتمام إلـى وقائـع اجتمـاعية كانـت مهملة إلى حد ما. وهي تعتبر اكتشافات مهمة في الفكر الإنساني.

إلا أننا هنا ـ في مجال التقييم ـ نشير إلى بعض الانتقـادات العـديدة حول هذه النظرية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي:

---

(١) Irvin Zeitlin: op. cit., p. 105.

١ ـ إن النظرية الماركسية تقول بالعامل الأحادي (الاقتصادي) ـ كغيرها من النظريات الأخرى ـ في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي، وفي هذا تبسيط واضح لعملية التغير الاجتماعي المعقدة ـ والطبيعة المركبة للبناء الاجتماعي، والأنماط الثقافية عموماً، الأمر الذي يتطلب في الحقيقة تضافر مجموعة من العوامل الأخرى لتفسير عملية التغير.

يشير جورفيتش Gurvitch إلى أن العامل الاقتصادي لا يعمل بمعزل Isolé عن العوامل الأخرى[١].

٢ ـ إن تطور قوى الإنتاج لا يأتي إلا نتيجة لتقدم الفكر الإنساني، والمعرفة الإنسانية عموماً حسب رأي ريمون آرون R. Aron [٢].

وهذه مسألة كان قد أقرها هيجل من قبل في مقولته بأسبقية الفكر على المادة عموماً، وهي إشكالية متنازع عليها بين الماديين والمثاليين.

٣ ـ إن هذه النظرية لم توضح الارتباطات الصارمة بين الأساس الاقتصادي للمجتمع وبين البناء الفوقي، وربما كان الأمر على النقيض من ذلك ـ كما يرى تيماشيف ـ أن النسق الاقتصادي الرأسمالي يتعايش مع نظم سياسية مختلفة كالملكية المطلقة والديموقراطية ناهيك عن ظهور اتجاهات متباينة جداً في الفلسفة والفنون وغيرها من الظواهر الثقافية[٣].

٤ ـ بالإضافة إلى أن كثيراً من تنبؤات ماركس لم تتحقق مثل فكرة الصراع الطبقي في الأنظمة الرأسمالية وانتصار طبقة البروليتاريا. كما يوضح التاريخ الأوروبي ـ مثلاً ـ أن الطبقة البرجوازية هي التي قضت على النظام

---

(١) Georges Curvitch: La vocation actulle dc la sociologie Vol. II. 2e éd. P. U. F., Paris pp. (259 - 261).

(٢) Raymond Aron: Les Etapes de la pensée sociologique gallimard, Paris, 1967. p. 186.

(٣) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٦٨.

الإقطاعي، ولم يفعل ذلك رقيق الأرض أو أقنانها. . .

وقد جاءت نظرية ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ - ١٩٢٠) من خلال مقالاته عن: الأخلاق البروتستانتية وروح المذهب الرأسمالي. . .[1] حيث استنتج أن حركة الإصلاح الديني هي التي أدت إلى الرأسمالية الرشيدة - الحديثة أي أن التغير في الفكر الديني يؤدي إلى التغير الاقتصادي. أي أن الرأسمالية الحديثة لم تظهر بوصفها نتيجة لضرورة اقتصادية داخلية، بل ظهرت عن طريق الدفع الذي مارسته قوة خارجية. هي الأخلاق الدينية المتمثلة في البروتستانتية، وخاصة المذهب الكالفني.

أي إن نظرية فيبر تقف على النقيض من نظرية ماركس في مجال التغير الاجتماعي بوجه عام.

ومع ذلك، تعتبر النظرية الاقتصادية أقرب إلى الواقعية مقارنة بالنظريات الأخرى، لكنها في الحالات كلها لا تستطيع تفسير التغيرات الجارية كلها في المجتمع.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول نظرية ماكس فيبر، أنظر:

Max Weber: L'Ethique Protestante et L'Esprit du Capitalisme trad., J. Chavy, Paris., 1964.

٥ ـ نظـريات العامـل الثقافـي

Théorie du Facteur Culturelle

تختلف المجتمعـات عن بعضهـا باختـلاف الثقافـة التـي تميز بين الشعوب، كما أن الثقافة تختلف النظرة إليها، وتتعدد تعاريفها ـ كما بينا في الفصل الثاني من هذا الكتاب ـ.

فالأفكار والقيم والأيديولوجيا وغيرهـا تعتبـر من ميكانيزمـات التغير الاجتماعي عند القائلين بهذه النظرية، ولما كانت الثقافة تنتشر لذا، تعتبر سبباً في تغير مجالات عديدة في المجتمع الواحد، وفي غيره من المجتمعات الأخرى، فحينما يتبنى مجتمع قيماً معينـة فإنهـا تؤثـر في نظر أفـراده نحـو العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم، وفي اتجاهاتهم بشكل عام.

ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية إلى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوروبية، وفلسفة الثورة الفـرنسية، وغيرهـا من الحـركات الاجتماعية والسياسية والدينية.

كما أن الثقافة تعتبر عاملاً للمنافسة الاجتماعية بما ينتج عنها من صراع فكري بين الفئات المختلفة في المجتمع مما يؤدي بالتالي إلى حدوث تغير اجتماعي جديد.

وتنطوي تحت إطار العامل الثقافي اتجاهات عديدة يجمعها خيط واحد وهو قولها: أن العناصر الثقافية تتفاعل مع بعضها مؤدية إلى التغير الثقافي،

ولكنها تختلف حول الطريقة المؤدية إليه . غير أن الثقافة تبقى حقلاً محورياً بينها .

ويمكن حصر الاتجاهات المختلفة القائلة بالعامل الثقافي في التغير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

١ ـ نظرية الانتشار الثقافي .

٢ ـ نظرية الارتباط الثقافي .

٣ ـ نظرية المتناقضات الثقافية .

وهي تركز على آليات التغير الثقافي ومصادره ، وهل هي داخلية أم خارجية ؟ وكيف يكون ذلك ؟

وسنعرض آراء هذه النظريات المتشابهة المختلفة على النحو التالي :

٥ ـ ١ ـ نظرية الانتشار الثقافي :

تنطلق النظرية الانتشارية من أن التغير الثقافي يرجع إلى عامل الانتشار ، فالانتشار عملية تنتشر بموجبها سمات ثقافية من منطقة إلى أخرى ، وإلى أن تعم تلك السمات أنحاء العالم ، لأن من سمات الثقافة الانتشار . وتميز هذه النظرية بين انتقال التراث وانتشاره ، فيعني الأول : الانتقال الثقافي عبر الأجيال (من جيل إلى آخر) داخل المجتمع ، أما الثاني فهو يعني : انتقال سمات ثقافية من مجتمع إلى آخر . وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق عامل الزمن ، بينما الانتشار يعمل وفق عامل المكان(١) .

وترجع هذه النظرية التغيرات التي تحدث في مجتمع ، إنما تأتي نتيجة استعارة سمات ثقافية من مجتمع ثان ، أي أن التغيرات الثقافية ترجع في مصدرها إلى ثقافة أخرى .

(١) Eva Etzioni - Halevy: op. cit., p. 142.

انطلاقاً من ذلك، تبني النظرية أفكارها على عامل الانتشار، وهو في كل الحالات لا يعني انتقال الأفراد، وإنما انتقال السمات الثقافية. وقد جاء مصطلح الانتشار الثقافي Diffusion Culturelle في كتابات علماء الأنثروبولوجيا، حيث ذهب تايلور Taylor في كتابه «الثقافة البدائية» إلى أن فكرة الانتشار الثقافي جاءت لتكشف عن سر التشابه لكثير من السمات والعناصر الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها، مرجعاً ذلك التشابه إلى انتشار الثقافة وانتقالها من مصدر واحد، أو من عدد من المصادر، نتيجة للاتصال الثقافي بين تلك المجتمعات. وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة أو جزئية.

وتعتمد عملية الانتشار على عامل الاختراع الذي يعتبر أصل الثقافة الجديدة، ويؤدي في النهاية إلى استمرارية بناء الثقافة وحفظها من الفناء. وأما آليات الانتشار فهي متعددة منها: الهجرة والاستعمار والثورة وغيرها. ولا تخلو عملية الانتشار من وجود عوائق، الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة الثقافة المستعارة، وإبطاء عملية التغير عموماً.

ويبدو ذلك بوضوح، حينما تترسخ عناصر ثقافية في مجتمع، فإنه في هذه الحالة يصعب إحلال عناصر جديدة لتأخذ مكاناً في النسق القائم، الدليل على ذلك، أن الديانتين التوحيديتين ـ المسيحية والإسلام ـ لم تنتشرا في أراضي بعضها البعض إلا بصعوبة جداً، في الوقت الذي كان انتشارهما بسهولة في الأقطار الأخرى ذات الأديان المختلفة، وفي كل الحالات يمكن ملاحظة العناصر المعوقة للانتشار[١].

وهي تركز على انتقال الثقافة سواء عن طريق النقل أم الغزو أم الاستعارة، متتبعة انتقال العناصر الثقافية عبر المكان، وترى أن الهجرة تؤدي

---

(١) Ibid. pp. (144 - 146).

إلى انتقال وحدات ثقافية كبيرة، وأما الاستعارة فتؤدي إلى انتقال وحدات ثقافية بسيطة لا تحدث في البداية تغيراً يذكر في المجتمع الجديد.

ونظراً لسعة مجال الانتشار الثقافي وتعدد آلياته، فقد وجدت مدارس مختلفة في أنحاء العالم، ويمكن تمييز ثلاث مدارس هي: [1]

١ ـ المدرسة الألمانية النمساوية بزعامة جرايبنر F. Graebner وهي تبين وجود سبع أو ثماني نماذج ثقافية أصلية في العالم، ذات طابع منسجم ومستقل، ثم انتشرت في أرجاء العالم بفعل عامل الانتشار، وكان انتشار كل ثقافة إما جزئياً أو كلياً.

وتنظر إلى دراسة الحياة البدائية باعتبارها مفتاحاً لفهم الاتصال بين الثقافات المعاصرة.

٢ ـ المدرسة الإنجليزية بزعامة اليوت سمث E. Smith وبري W. Perry وهي تقول بمصدر واحد للثقافة، وهو الحضارة المصرية التي عمت العالم إلى أن جاءت الحضارة اليونانية وحلت مكانها.

٣ ـ المدرسة الأمريكية بزعامة الفرد كروبير A. Kroeber و «بواس» F. Boas وهي تهتم بالآثار المترتبة على عملية الانتشار الثقافي في المجتمعات. وقد حاولت هذه المدرسة تلافي النقص والأخطاء التي وقعت فيها المدرستان السابقتان، من حيث انطلاقهما من بداية تجريبية متواضعة ومن فروض منتقاة. . . .

تقييم:

يتبين من كل ذلك أن النظرية الانتشارية تؤكد على الانتشار الثقافي

(١) لمزيد من التفصيل عن المدارس الانتشارية، انظر:

عبدالله الخريجي، التغير الاجتماعي والثقافي. رامتان، جدة، ١٩٨٣، ص ص (٢٩٣ ـ ٣٠٣).

بوصفه عاملاً للتغير الاجتماعي. وأدت إلى الاهتمام من جديد بتاريخ الثقافة، ودراسة الروابط الثقافية بين المجتمعات.

إن هذه النظرية رغم أهميتها العلمية، إلا أنها لا تخلو من النواقص التالية:

أولاً: إن التركيز على العامل الخارجي في عملية التغير الاجتماعي ينفي العوامل الداخلية التي تؤدي إلى التغير، وإلغاء لفاعلية المجتمع وآليات التغير فيه، ويحرم المجتمع من الابتكار والاكتشاف. وهذا ينافي الحقيقة الواقعية، حيث أن القيم السائدة والأيديولوجيات وكل عناصر الثقافة تتفاعل وتؤدي بالتالي إلى التغير.

ثانياً: إن عامل الإرادة في التغير يعد عاملاً مهماً في الوقت الذي يكون مهملاً لدى الانتشاريين.

ثالثاً: ومن جهة أخرى، لم يفسر الانتشاريون كيف ولماذا تنتشر السمات الثقافية من مجتمع دون آخر وإلى مجتمع دون آخر؟ الأمر الذي كان مهملاً عندهم. كما أنهم لم يفسروا أسباب انتشار الثقافة.

ولم يتنبه الانتشاريون إلى عملية انتشار الثقافة، وهي عملية معقدة، في الوقت الذي ذهبوا فيه إلى أن الانتقال يكون ميكانيكياً، وفي ذلك تبسيط لعملية الانتقال والاستقبال الثقافي. كما أن النتائج التي توصلوا إليها لا تخدم نظرية عامة في التغير الثقافي.

٥ ـ ٢ ـ نظرية الارتباط الثقافي:

تبقى نظرية الارتباط الثقافي في دائرة العامل الثقافي، وترجع التغير الثقافي إلى عوامل داخلية في المجتمع، وذلك على عكس ما ذهبت إليه نظرية الانتشار الثقافي. وهي ترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر

الكائنة في المجتمع وليس من خارجه.

ويمثل هذا الاتجاه العالم سوروكين Sorokin شارحاً ذلك في كتابه المعروف باسم «الديناميات الثقافية والاجتماعية» وهو يتفق مع المؤرخين في أن هناك جوانب فريدة غير متكررة في التغير الاجتماعي.

ويرى أن الاتجاه العام للتغير الاجتماعي يأخذ شكل التقدم المضطرد حتى يصل إلى حد معين، ثم يحدث جمود، ثم تطور معاكس حتى يصل إلى حد آخر معين، ثم يرتد من جديد في الاتجاه المضاد، أي أن نمط التغير يكون عبارة عن تحول، ويتميز هذا التحول بانتقال دوري من حال إلى آخر في أحد الاتجاهين خلال نمط الثقافة المختلفة، وفي الاتجاه الآخر خلال النمط الفكري[1].

ويؤكد سوروكين أن الفترة المتحركة لنمط التغير تمثل خاصية كامنة في النسق الثقافي ذاته: فالثقافة بطبيعتها تتغير، فالتغير عنده سنة الحياة، ويبقى تأثير العوامل الطبيعية محدوداً.

وتقوم نظرية سوروكين في الارتباط الثقافي على مبدأين أساسيين هما: مبدأ التغير الداخلي الموروث، ومبدأ الحدية في التغير، ويقوم المبدأ الأول: على حتمية التغير في المجتمع، وأن كل المجتمعات في تغير مستمر حتى ولو بدت ثابتة من الخارج، فالتغير سنة الحياة. وأن العناصر الثقافية تؤثر في بعضها وهي أجزاء مترابطة الحلقات، فعملية المواليد والوفيات تؤثر في النمو السكاني، وهذا بدوره يؤثر في معدل متوسط دخل الفرد الذي ينجم عنه رخاء اقتصادي أو فقر، وهو بدوره يؤثر في عملية المواليد والوفيات، أي أن أجزاء المجتمع سلسلة متصلة الحلقات.

---

(١) نيقولا تيماشيف. مرجع سابق، ص ٤١٩.

ويؤكد ـ في هذا المبدأ ـ أن التغير الذي يحدث في نظام اجتماعي إنما يكون نتيجة لسلسلة التغيرات التراكمية الموروثة التي تحدد مستقبل التغير، فالبذرة مهما كانت البيئة المحيطة بها لا يمكن إلا أن تنمو على شكل نبات. أي ما هو موجود بالقوة سيكون موجوداً بالفعل ـ نظرية القوة والفعل عند هيجل ـ. وأن تأثير العوامل الخارجية ليس بشأن يذكر في توجيه التغير، أمام العوامل الداخلية الموروثة. ولهذا يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه النظام المتغير في المستقبل.

أما المبدأ الثاني: فيقوم على حدية العلاقة السببية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير، وفي إطار الممكنات المختلفة للمتباينات الأساسية للأنظمة الاجتماعية. فلكل نظام ممكنات متباينة. كالنظام الاقتصادي الذي لا يتعدى المتباينات المعروفة: وهي الصيد، والرعي، والزراعة، والتجارة، والصناعة. وهي تتكرر عبر العصور دون أن تسير سيراً مستقيماً في تغيرها.

ويقرر سوروكين بعدم فناء الثقافة وإنما تتحول أو تمتص، لكنها لا تفنى وهنا يبدو متفائلاً على عكس ما ذهب إليه توينبي وشبنجلر في ذلك.

وقد تعرضت نظريته إلى عدة انتقادات منها:

١ ـ إن التمييز بين العناصر الثقافية التي تتغير أو تتحول معاً، أو في اعتماد متبادل مع بعضها، وتلك التي لا تتغير، هو المعيار الذي يتخذه سوروكين «للأنساق» الاجتماعية الثقافية حسب رأي تيماشيف، وهو إذ يعزو إلى مثل هذه الأنساق خاصية التحول في اعتماد متبادل، إنما يفكر ـ ولو جزئياً على الأقل ـ في حلقة مفرغة[1].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٤٢١.

٢ ـ إن مقولة التغير الداخلي الموروث والحدية في التغير تلغي تأثير العوامل الخارجية والتأثيرات المتبادلة بين ثقافة المجتمعات. وفي ذلك مجانبة للواقع وإلغاء لعنصر أساسي في التغير، وهو الانتشار الذي يعتبر من الخاصيات الأساسية للثقافة.

٣ ـ إن تفسير عملية التغير الاجتماعي بعامل واحد ـ العامل الداخلي ـ فيه تبسيط لعملية التغير المعقدة، التي لا تفسر إلا بعوامل عديدة. بالإضافة إلى أن التغير أصبح اليوم ـ غالباً ـ يتم وفق إرادة المجتمعات وبتخطيط علمي تكون الإرادة فاعلة فيه.

ومع ذلك، فإن نظرية الارتباط الثقافي في التغير قد ساهمت في إثراء النظرية الاجتماعية، ووجهت الاهتمام إلى الديناميات الثقافية، وإلى إمكانية التباين والتنوع المحدود في النسق الاجتماعي.

٥ ـ ٣ ـ نظرية الصراع الثقافي «المتناقضات الثقافية»:

تضم نظرية الصراع اتجاهات عديدة في حل إشكالية التغير الاجتماعي منها الاتجاه الماركسي الكلاسيكي والاتجاه الماركسي الحديث، واتجاهات أخرى، إلا أن العنصر المشترك بينها يتمحور في كون التناقض الذي يؤدي إلى الصراع هو وراء عملية التغير الاجتماعي[1].

والصراع عملية اجتماعية، توجد بأوجه مختلفة في الحياة الاجتماعية، وأن المتناقضات الثقافية تنبع من داخل المجتمع، ويؤدي إزالة هذه التناقضات إلى تغيرات اجتماعية فيه، ويشبه ذلك إلى حد كبير نظرية فرويد S. Freud النفسية، أي يتم حسم الصراع بإنهاء جانب من العناصر الثقافية

(١) هناك نظريات عديدة جاءت عند كارل ماركس، وماوتسي تونغ، ورالف درندورف، وكوزر وغيرهم.

لحساب عنصر آخر، ويكون ذلك إما باستبدال عناصر جديدة، وإما بتنمية العنصر الغالب في الثقافة. وفي كلتا الحالتين يؤدي الأمر إلى تغير داخل الثقافة. أي أن التصادم بين القيم مثلاً يؤدي إلى التغير في نهاية الأمر. وتعتقد هذه النظرية أن الصراع يمنع تحجر النظام الاجتماعي، وذلك بإيجاد ضغط من أجل الابتكار والإبداع. فلا بد للنظام الاجتماعي من صراع لكي يحدد على الأقل طاقاته، ويعيد الحياة إلى قواه المبدعة. ولولا هذا الصراع لانهارت الثقافة الإنسانية عموماً.

وللصراع أوجه عدة: فمنه الصراع السياسي، والصراع الطبقي، والصراع الصناعي والديني والعرقي، وما إلى ذلك.

وهناك الصراع على مراكز القوة المختلفة للاستئثار بالسلطة أو الثروة أو المركز الاجتماعي، ولا يؤثر الصراع في النظام الاجتماعي فحسب، وإنما يؤثر في باقي الأنظمة الأخرى، وخاصة في مجال النظام الاقتصادي، فقد نتج عن عمليات الصراع بين نقابات العمال وأرباب العمل أن تحسنت أجور العمال، ومن ثم زادت حجم الاستثمارات، فتحسنت التقنيات في العمل، وعلى العكس، في حال عدم وجود صراع يذكر بين النقابات وأرباب العمل فسيؤدي إلى ركود اقتصادي. وحسب هذه النتيجة فسرت حركة الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة والركود الاقتصادي في بريطانيا.

ولا شك أن نتائج الصراع ليست كلها إيجابية، وإنما قد تؤدي إلى نتائج سلبية تدمر الدافع للإبداع الفني في أثناء عملية الصراع الصناعي.

وتفسر هذه النظرية التغير الاجتماعي بالرجوع إلى المتناقضات الثقافية داخل المجتمع، وكلما زادت هذه المتناقضات أدت إلى زيادة حدة الصراع، وبالتالي إلى تعميق حدة التغير الاجتماعي، كما تذهب في ذلك النظرية الماركسية عموماً.

ويؤكد كارل ماركس في المادية التاريخية، أن تاريخ المجتمعات هو تاريخ الصراع بين الطبقات. وهو صراع مبني على التناقض بينها. فقد أدى الصراع بين عبيد الأرض وسادتهم إلى نشوء نظام اجتماعي جديد ـ النظام الرأسمالي ـ الذي جاء على أنقاض النظام الإقطاعي. كما أن الصراع بين طبقة البروليتاريا والرأسمالية أدى إلى نشوء نظام اجتماعي جديد هو النظام الاشتراكي الذي حل محل النظام الرأسمالي. وفي هذا المعنى يقول كارل ماركس: «إن تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا ـ ثم يضيف أنجلز فيما بعد ـ ما عدا المشاعية البدائية ـ لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات فالحر والعبد، والنبيل والعامي، والسيد والإقطاعي والقن، والمعلم والصانع، أي باختصار المضطهِدون والمضطهَدون، كانوا في تعارض دائم، كانت بينهم حرب مستمرة... تنتهي دائماً بانقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره... أما المجتمع البرجوازي الحديث الذي خرج من أحشاء المجتمع الإقطاعي الهالك، فإنه لم يقض على التناقض بين الطبقات بل أقام طبقات جديدة محل القديمة...»[1].

فالصراع كما يراه ماركس هو صراع طبقي، ويحكم الماركسيون على حل التناقض القائم بين البروليتاريا والبرجوازية استناداً إلى الثورة الاشتراكية، وفي ذلك يقول ماوتسي تونغ Mao Tse - Tung: «إن التناقض بين جماهير الشعب والنظام الإقطاعي يحل بطريقة الثورة الديموقراطية، والتناقض بين المستعمرات والأمبريالية يحل بطريقة الحرب الوطنية الثورية، والتناقض بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين، يحل بطريقة جعل الزراعة جماعية وآلية، والتناقض بين المجتمع والطبيعة يحل بطريقة تطوير القوى المنتجة، والتناقض داخل الحزب يحل بطريقة النقد والنقد الذاتي»[2].

(١) كارل ماركس: إنجلز ـ لينين ـ الماركسية ـ مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) ماوتسي تونغ: مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونغ، دار النشر باللغات الأجنبية، =

وترى الماركسية أن التناقضات تأتي على أشكال ثلاثة وهي:

١ ـ التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

٢ ـ التناقضات بين البناء الاقتصادي والبناء الأيديولوجي.

٣ ـ التناقضات التي قد توجد داخل البناء الفوقي ذاته.

وهي توافق مع هيرقليطس على أن التناقض يكمن في جوهر الأشياء. وهو شامل ومطلق، إذ يوجد التناقض الذي يؤدي إلى الصراع كأساس للتغير في كل العمليات منذ بدايتها حتى نهايتها[١].

ومن البديهي أن الأنظمة الاجتماعية جميعها لا تحتوي على درجة واحدة من الصراع والتوتر، فمصادر السلوك مختلفة في الأنظمة الاجتماعية بحسب تركيب الحركة الاجتماعية ونماذجها، ومدى استخدام القوة والثروة، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف التغير بين الأنظمة. ففي بعضها يكون التغير فجائياً عن طريق الثورة، وعندها يمكن مشاهدة التغير فيه، وبعضها يكون تغيره بطيئاً. وذلك عن طريق الإصلاح فيصعب تمييزه أو مشاهدته.

ومن الواضح أن هناك علاقة بين صلابة النظام وشدة الصراع، فالأنظمة الصارمة التي تكبت حدوث الصراع تولد ضغطاً نحو ظهور تصدعات جذرية، وأشكال صراع عنيفة، أما الأنظمة المرنة التي تسمح بأشكال من التعبير الحر، ليست مهددة ـ في الغالب ـ بحدوث تغيرات جذرية فيها.

ويؤكد رالف درندورف R. Dahrendorf أن هناك بعض الاختلافات

= بكين، ١٩٦٧، ص ٥٢.

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه التناقضات انظر:

جورج بولتينز وآخرون: مرجع سابق، ص ص ٦٠ ـ ١٦٩.

بين أنواع الصراع الاجتماعي، فهناك صراعات ذات منشأ خارجي، وهي مفروضة على المجتمع من الخارج كالحروب، وصراعات ذات منشأ داخلي كالصراع بين الأحزاب السياسية والصراع بين نقابات العمال وأرباب الأعمال، وتتم داخل المجتمع الواحد. ويكون لكل منهما نماذج خاصة في التحليل السوسيولوجي، وكل هذه الصراعات تؤدي إلى تغير المجتمع، ولكن ليس لكل الصراعات الأهمية نفسها في إحداث التغير[1].

وترى نظرية التناقضات الثقافية، أن التوتر يزول بعد زوال العلة المسببة له، أي أن النظام يعود إلى حالة التوازن، ولكن سرعان ما تظهر تناقضات تؤدي إلى الصراع، أي أن التوتر يعود من جديد فتوازن يليه توتر وهكذا.

ولذلك فالتغير الاجتماعي يفسر بموجب طبيعة التناقضات الكائنة في المجتمع.

التقييم:

لقد وجهت لنظرية التناقضات عدة انتقادات مهمة، رغم وجاهة مقولاتها في التغير الاجتماعي، فيؤخذ عليها ما يلي:

١ ـ لقد أغفلت هذه النظرية القائمة على التناقض بين الطبقات وظيفة النسق السياسي، ودور الموقف العسكري ومنجزات التكنولوجيا... وكلها عوامل مهمة في إحداث التغير الاجتماعي، كما نشاهد في مجتمعات اليوم. ويؤكد كارل مانهايم Karl Mannheim على وجود عوامل عديدة تعمل على تحديد مسار المجتمعات، وتشكيل أنساقها وبرامجها ونظمها. ومنها التكنيك السياسي، والتكنيك الحربي، والتنظيم الاجتماعي، وما إلى ذلك، وهي

(١) Ralf Dahrendorf: Toward a theory of social conflict "in" Etzioni, op. cit., pp. (99 - 101).

عوامل تؤدي إلى تغيرات في سمات ثقافة المجتمع، وفي أنساقه ونظمه[1].

٢ - لا يمكن أن نرجع كل التغيرات الاجتماعية في المجتمع إلى حالة الحرب الدائمة. فهذا يعيدنا إلى نظرية هوبز «الإنسان ذئب لأخيه الإنسان» فالمجتمعات اليوم تصنع التغير - غالباً - وفق إرادة جماعية ديمقراطية، وتعاون موجه نحو أهداف مستقبلية مرغوبة.

٣ - إن التناقض موجود في ثقافة المجتمع، ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي هذه التناقضات إلى صراع فتغيير جذري إيجابي، فقد خفت حدة الصراع في المجتمعات الحديثة نتيجة للإصلاحات المستمرة، وبالمعالجة الفورية لتلك التناقضات.

٤ - تفسر نظرية الصراع الثقافي عموماً بعامل التناقض غير أن مفهوم الصراع غير واضح عند المفكرين - عدا المفكرين الماركسيين - فيختلط أحياناً مع مفهوم التنافس، وفي ذلك مغالطة لمفهوم التنافس والصراع، لأن الاختلاف واضح بينهما في التحليل السوسيولوجي[2].

٥ - وأخيراً تبقى نظرية المتناقضات في إطار النظريات «وحيدة العامل» وهي كما قلنا لا تستطيع أن تفسر عملية التغير الاجتماعي المعقدة، تلك التي تحتاج إلى تضافر عوامل عديدة لتفسيرها.

---

(١) Karl Mannheim: Man and society in an age of reconstruction (Trans), Kegan Paul, London, 1942, pp. (246 - 248).

(٢) هناك اختلاف بين مفهوم التنافس Compétition ومفهوم الصراع Conflit من ناحية المصدر والهدف والوسيلة. فالتنافس مصدره التباين بين المصالح، وهدفه الانتصار على الطرف الآخر، وتحقيق النجاح، ووسيلته التباري المشروع والمقنن من أجل الوصول إلى الهدف. أما الصراع فمصدره التعارض الشديد بين مصالح الأطراف المتنازعة، وهدفه إنهاء مصالح الطرف الآخر ولو أدى ذلك إلى القضاء عليه ووسيلته الثورة.

والتغير عن طريق الصراع يكون أعمق وأبعد أثراً من التغير الذي يأتي عن طريق التنافس.

الخلاصة العامة

من خلال العرض السابق لنظريات العوامل في التغير الاجتماعي، يتبين تفسيرها لعملية التغير بالرجوع إلى عامل واحد، بوصفه وحيداً مفسراً لعملية التغير المعقدة. وتزعم كل نظرية بأنها القادرة على عملية التفسير هذه.

ونشير إلى أن مثل هذه النظريات تبالغ في تيسير عملية التغير الاجتماعي المعقدة، وتسهيل الطبيعة المركبة للبناء الاجتماعي، والأنماط الثقافية التي غالباً ما تشوهها.

ونظراً لتأكيدها على الأحادية المطلقة، فقد أفقدها ذلك صفة الموضوعية. ولم تأخذ بالاعتبار عامل الزمان والمكان بالنسبة للمجتمع، الأمر الذي يستدعي جملة من الملاحظات:

أولاً: اذعاؤها وحدانية العامل في التغير، علماً بأن تشكيل النظم الاجتماعية وتنوع الأحداث المختلفة والمتباينة يتوقف دائماً على التفاعل بين عوامل مختلفة منها: الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية والأيكولوجية والثقافية وغير ذلك. فهي عوامل تتفاعل فيما بينها فتؤدي إلى التغير الاجتماعي في نهاية الأمر.

وما دام النقاش قد قام بين علماء مختلفين حول طبيعة الظاهرة

الاجتماعية، والعلل المؤدية إلى تشكيلها وتغيرها. كما حدث بين كل من دوركايم وتارد، وبين ماركس وفيبر وغيرهم حول العوامل المؤدية إلى التغير، فهذا يدل على أن نظرية وحيدة العامل غير كافية في تفسير التغير. لأن عاملاً ما من عوامل التغير لا يستطيع تفسير ظاهرة متغيرة في المجتمعات كافة. والأمثلة على ذلك عديدة، فالتغير في المجتمع اليمني مثلاً يختلف عن التغير في المجتمع الإنجليزي رغم تشابه البيئة بينهما. أي أن البيئة المتشابهة لا تضع تغيراً متشابهاً، الأمر الذي يدعو إلى الأخذ بعوامل أخرى مضافة إلى العامل الأول. ومثال آخر، هناك بلدان أوروبيان هما: فرنسا والبرتغال، فالبيئة الطبيعية متشابهة بينهما، إلا أن اختلاف التغير واضح بينهما. وهناك تقدم تكنولوجي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلا أن التغير الاجتماعي يكاد يكون مختلفاً تماماً بينهما، وقس على ذلك اختلافات بين مجتمعات أخرى. الأمر الذي يدعو إلى القول أن نظرية العامل الواحد أقرب إلى الخرافة منها إلى الحقيقة. فقبول التعميم على أساس تفسير التغير الاجتماعي بعامل واحد فيه بعد عن الواقع، ولذلك لا بد أن ينظر إلى أي عامل من هذه العوامل في ضوء الظروف الواقعية لأي موقف من المواقف الاجتماعية، وفي علاقاته مع العوامل الأخرى.

ثانياً: إن تبني عامل واحد في تفسير عملية التغير الاجتماعي، معناه إعطاء صفة الحتمية، أي استبعاد التجديد الجوهري في مسيرة المجتمع، وفي ذلك مخالفة للواقع، فقد دحضت حقائق التاريخ الإنساني الاعتقاد باستحالة ظهور ظروف في الحقل الاجتماعي، فقد ظهرت مستجدات لم تكن متوقعة من قبل، كإطالة العمر المتوقع للإنسان نتيجة لتقدم الطب، وأصبح اليوم الأخذ بمبدأ التمثيل النيابي يدحض مقولة أن الديمقراطية لا تظهر إلا في المدن الصغيرة، وأن الاشتراكية لا تقوم إلا في المجتمعات المتقدمة صناعياً، وما إلى ذلك من هذه المقولات.

ثالثاً: إن النظريات السابقة، قللت من الأهداف الإنسانية والإرادة والذكاء في محاولتها توجيه التغير الاجتماعي. فالإنسان بذكائه وبرغباته وبإرادته يؤثر في المجتمع الذي هو نسيج من العلاقات الاجتماعية كما يقول ماكيفر. وإذا كانت الموضوعية المطلقة ممكنة في أبحاث العلوم الطبيعية، فهي غير ممكنة في مجالات العلوم الاجتماعية، لأن النشاط الإنساني يتأثر بعوامل بشرية وعوامل مادية. فحين يختار الإنسان صنع مستقبله فهو لا يصنعه كما يشاء بحرية مطلقة وإنما بحرية مقيدة، تتحكم فيها جملة العوامل المختلفة المحيطة به.

رابعاً: إن عملية التغير الاجتماعي هي عملية مستمرة، وبالتالي فهي بحاجة إلى عوامل متغيرة. فالمتغير الدائم المستمر لا يفسر إلا بمتغير مستمر، لهذا فإن أي عامل دائم لا يفسر إلا مرحلة واحدة في التغير، لكنه لا يستطيع أن يفسر استمرارية التغير في مجموعه، بمعنى أن المتغير الثابت لا يفسر المتغير المستمر.

لهذا، فإن عوامل التغير ـ مفردة ـ لا تستطيع تفسير التغيرات الاجتماعية كافة الأمر الذي يستدعيها جميعها. ولكن ليست العوامل كلها على الدرجة نفسها من الأهمية في التغير، والأمر مرتبط بطبيعة المجتمع والظروف الاجتماعية المحيطة به.

أي إن عوامل التغير تشارك جميعها في عملية التغير الاجتماعي.

الفصل الخامس

النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي

- مقدمة

أولاً : ـ النظرية الوظيفية .

- الوظيفية والتغير الاجتماعي .
- نقد النظرية الوظيفية .

ثانياً : ـ النظريات التحديثية .

- مقدمة .
- مفهوم التحديث .
- خصائص التحديث .
- الأسس العامة للنظريات التحديثية .

١ ـ نظرية سملسر .

٢ ـ نظرية مور .

٣ ـ نظرية ليفي .

٤ ـ نظرية روستو .

ثالثاً : ـ اتجاهات تحديثية أخرى .

- تقييم عام للنظريات التحديثية .

مقدمة

كنا قد استعرضنا في الفصلين السابقين النظريات الكلاسيكية، ثم النظريات العاملية. وفي هذا الفصل سنحاول استعراض النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي. وقد اعتمدنا في تقديمنا لهذه النظريات على عاملين، أولهما: أننا اعتمدنا عامل الزمن، أي من حيث أسبقية النظرية في الوجود ـ إلى حد ما ـ وثانيهما: العامل المنهجي، لأن النظريات المعاصرة تعتمد على النظريات السابقة كإطار مرجعي، وبدون ذلك، يصعب البحث في النظريات المعاصرة، وعلى أساس هذين العاملين قمنا بعرض وتحليل لتلك النظريات.

والنظريات المعاصرة عديدة ومتباينة يصعب صهرها في إطار موحد، ذلك أن مشكلة التنظير في التغير مشكلة معقدة لأن كل عالم اجتماع، يحاول وضع نظرية خاصة للتغير الاجتماعي، رغم إدراكنا أن تلك المحاولات غير كافية لتحليل مقولة التغير وتفسيرها، وهي مشكلة آتية من طبيعة موضوع علم الاجتماع، وصعوبة معالجة الظاهرة الاجتماعية، ناهيك عن تعددها في المجتمع الواحد، وفي المجتمعات الأخرى. إلا أن الأمل في صياغة نظرية عامة للتغير يبقى هدفاً يسعى علماء الاجتماع إلى تحقيقه.

وسنحاول في هذا الفصل تلمس أهم هذه النظريات المعاصرة في الوقت الحاضر، وهي عديدة بطبيعة الحال، ولا يسمح المقام هنا

باستعراضها جميعاً، لذا سنكتفي بتقديم بعضها، وذلك على النحو التالي:

١ ـ النظرية الوظيفية.

٢ ـ النظريات التحديثية.

٣ ـ اتجاهات تحديثية أخرى.

وسنحاول في هذا الفصل، عرض الأفكار الجوهرية للنظرية من خلال التحليل والمناقشة، مع التقييم العام لكل نظرية.

أولاً: النظرية الوظيفية

Théorie du Fonctionnalisme

تحتـل الوظيفيـة Fonctionnalisme أهمية مرموقـة في التحليل السوسيولوجي المعاصر، والاتجاه الوظيفي هو اتجاه قديم حديث. فقد ظهر في أعمال الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وما زال قائماً إلى اليوم، فقد ظهر في مؤلفات علماء الاجتماع، أمثال: دوركايم، وكولي، وتوماس، وبارتيو، وفيبر. . . ، وفي مؤلفات علماء الأنثروبولوجيا أمثال: راد كليف براون، ورالف لنتون، ومالينوفسكي وغيرهم.

ولا نكاد نجد باحثاً في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إلا وظهرت في أعماله خصائص هذا الاتجاه، حتى أن بعض علماء الاجتماع يقولـون إن دراسة علم الاجتماع تتجه اتجاهاً بنائياً وظيفياً بالضرورة، والجدير بالذكر أن الاتجاه الوظيفي لا يمثل مدرسة محددة تحديداً واضحاً في العلوم الاجتماعية، بل إنه يتشعب تشعبات كثيرة تجمعها خصائص عامة[1].

ولقد حقق هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً سريعاً، حتى أصبح منافساً للوضعية المحدثة في سيطرته على علم الاجتماع الحديث، ويرى تيماشيف أن الوظيفية تشبه اتجاه علم الاجتماع النظـري في بعض

---

(١) محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع، واتجاهاتها المعاصرة. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ٧٥.

الجوانب، وهو اتجاه يميز موقف علم الاجتماع في منتصف القرن العشرين، بل إن هناك أعمالاً حديثة يمكن وصفها بأنها وظيفية ونظرية في وقت واحد[1].

ومن الجدير بالذكر أن الوظيفية تضم اتجاهات عدة، وأحياناً متناقضة حتى في معناها عند المفكر نفسه مثل بارسونز كما سنرى فيما بعد.

وتتداخل النظرية الوظيفية مع النظرية التطورية في بعض التماثلات بين الكائن العضوي ووظائفه، وبين المجتمع في التحليل الوظيفي. للوحدات الاجتماعية التي تشكل النظام الاجتماعي[2].

ولكن ما هي الوظيفية؟

ماهية الوظيفية:

لا شك أن اصطلاح «الوظيفية» من الاصطلاحات التي دار حولها الجدل بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، نتيجة لتعدد استخدامها في مواقف متباينة وفي علوم مختلفة. ولعل أول من استخدم هذا المصطلح الفيلسوف «ليبنتز» Leibniz .

واستخدمت في الرياضة لتشير إلى المتغير في علاقته بمتغير أو بمتغيرات أخرى، وهناك من يرجعها إلى الحركة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، في الفلسفة تحت تأثير الداروينية على العلوم البيولوجية والاجتماعية، وهي تهتم بالعلاقات ونواحي النشاط أكثر من اهتمامها بالمادة ذاتها.

وكان فرانز بواس F. Boas أول عالم أنثروبولوجيا استخدم المدخل الوظيفي، فقد كتب عام ١٨٨٧ يقول: «إن فن أي شعب أو طريقته المميزة لا

(١) نيقولا تيماشيف. مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٢) Guy Rocher. op. cit. p. 9.

يمكن أن تفهم إلا بدراسة ما يصدر عنه ككل»[1] ثم جاء لينتون Linton ليعرفها بأنها: محصلة ما تسهم به الأجزاء من أجل استمرار الصيغة الاجتماعية الثقافية. أما في مجال علم الاجتماع، فيبدو أن سبنسر Spencer هو أول من أدخل مصطلح الوظيفية في ميدان العلوم الاجتماعية، واستعاره من الفسيولوجيا. ويستخدم علماء الاجتماع مصطلح الوظيفية للإشارة إلى العمليات الاجتماعية، والأفعال وبناءات الجماعة ووظائف أخرى كبيرة من الظواهر أوسع نطاقاً بكثير من الثقافة التي تظهر في الاستخدام الأنثروبولوجي.

وغالباً ما تشير الوظيفية[2] إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة، وهي تؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل، أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء، أي أن النسق الاجتماعي تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل، وتثبيته وتقويته وبالتالي تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة.

ونجد بعض الوظيفيين يستخدمون تعبير التحليل الوظيفي للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية، باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة، مثل أنساق القرابة أو الطبقة، وقد تستخدم أيضاً صيغة حركية هي التحليل البنائي ـ الوظيفي، وهذه الصيغة نجدها مستخدمة بكثرة في أعمال بارسونز وتلاميذه، وترجع هذه الصيغة إلى سبنسر، ويرى تيماشيف أن تعدد هذه الاصطلاحات يؤدي إلى الخلط واللبس خاصة إذا ما أدركنا أن الإشارة إلى المعاني المختلفة للوظيفية قد تتطلب استخدام اصطلاحات أخرى[3].

---

(١) محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) ينقسم التحليل الوظيفي إلى قسمين: قسم يدرس سوسيولوجيا الجماعات الصغرى - Micro Sociologie والآخر يدرس الجماعات الصغرى Macro - Sociologie .

(٣) نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

وهناك معنى محدد لمصطلح الوظيفية في علم الاجتماع. والعبارة التالية تشير إلى الاستخدام الشائع له، حيث يقول ميرتون Merton «إن الوظيفة الاجتماعية للدين تتمثل في المحافظة على تماسك الجماعة، وتشير الوظيفة هنا إلى نتيجة موضوعية ومشخصة ترتبط بالظاهرة الاجتماعية داخل نسق واسع هي جزء منه، وتعتبر الوظائف الظاهرة نتائج موضوعية للنسق يعترف بها المشاركون فيه، بينما لا تشير الوظائف الكامنة إلى مثل هذه النتائج»[١].

ويرى ميرتون أن الوظيفية هي تلك الآثار أو النتائج التي يمكن ملاحظتها، والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف، والتوافق في نسق معين.

وقد طور نموذجاً منظماً للوظيفية من خلال عرض دقيق لجوهر التحليل الوظيفي في كتابه المعروف «النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي» حيث قام بالتمييز بين الوظائف الظاهرة Manifest والوظائف الكامنة Latent، فالأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج التي تفرض على الأفراد التكيف معها. أما الثانية فتشير إلى النتائج غير المقصودة وغير المقررة. ويوضح ميرتون ذلك بمثال على الوظيفتين السابقتين، بأن الوظيفية الظاهرة للاستهلاك الاقتصادي هي الانتفاع، بينما تحقيق الهيبة وتأكيدها تعتبر إحدى الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك. ويعتبر ميرتون بتمييزه هذا قد قدم فائدة للتحليل الوظيفي والتحليل الاجتماعي عموماً[٢].

وتهتم الوظيفية بدراسة مسائل ثلاث هي: دراسة بناء النسق أو

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣٤٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الوظيفية عند ميرتون، أنظر:

Robert Merton: Social theory and social structure. Free press, Glencoe, 1957.

مورفولوجيته، ودراسة وظيفة النسق أو فسيولوجيته، ودراسة نمو النسق أو تطوره.

وفي تطبيق ذلك على الواقع الاجتماعي، يمكن ملاحظة البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يكون الأفراد فيه الوحدات الأساسية، وهم يرتبطون ببعضهم عن طريق مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية وهذه العلاقات متكاملة. ويرجع استمرار البناء الاجتماعي إلى التفاعل الاجتماعي للوحدات[1]، عن طريق القيام بوظائفهم من خلال أدوارهم الاجتماعية.

وتؤكد الوظيفية على الجانب المعياري للحياة الاجتماعية من خلال نظرتها إلى الفعل الاجتماعي كسلوك ينطوي على توجيه قيمي، وتحدد نمط المعايير الثقافية، فهي تعتبر المجتمع نظاماً أخلاقياً في جوهره.

والخلاصة: أن الوظيفية تشير إلى التأكيد على تكامل الأجزاء في الكل والتساند والتكامل فيما بينها. وأن كلاً من الجزء والكل يؤدي وظيفة خاصة به، بحيث لا يكون غيره قادراً على القيام بها، ويشبه ذلك إلى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله، ويحفظ استمراره، ووجوده. وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف محددة وضرورية ومتساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر.

ولهذا فهي تعتمد على الوظيفة التي تقوم بها الوحدات في المجتمع،

---

(١) الوحدات: هم الأفراد الذين يقومون بنشاط من خلال أدوار محددة حسب مفهوم بارسونز، انظر:

Talcott Parsons: The social system. Indian Ed., New Delhi, 1972.

وتركز على فهم الدور وإبرازه. بالإضافة إلى المحافظة على التوازن، والتكامل للنسق الاجتماعي.

الوظيفية والتغير الاجتماعي:

تنظر الوظيفية إلى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات متباينة إلا أنها محدودة، وهي تقول بالتغير المحدود البطيء للنسق الاجتماعي. وقد انشغلت في تحديد الوظائف وتساندها على حساب دراسة تغير البناء، إلا أن هناك من الوظيفيين أمثال ميرتون الذي يحذر من الاهتمام الشديد بالجوانب الاستاتيكية للبناء الاجتماعي، مشيراً إلى أهمية دراسة المعوقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق أو توافقه، فالتفرقة العنصرية قد تكون معوقاً وظيفياً في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة. ويؤكد ميرتون أن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي، يمثل أداة تحليلية هامة لفهم، ودراسة الديناميات والتغير، وإلى التأكيد على دراسة البدائل الوظيفية Alternatives لأنها تلغي الحتمية الوظيفية التي ينطوي عليها بناء اجتماعي معين، ويتجه الاهتمام إلى مدى التنوع الممكن في الوسائل التي تستطيع تحقيق مطلب وظيفي، وكما يقول تيماشيف، فهو بذلك يذيب ذاتية ما هو موجود بالفعل، وما هو محتم أيضاً.

ويذهب أغلب الوظيفيين إلى أن هناك عوامل متعددة، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً تسهم في تشكيل المجتمع، وتغييره. وترى الوظيفية أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي، ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق ذاته. إلا أن الوظيفية ترى أن التغير في الوظائف لا يتبعه تغير في البناء الاجتماعي. كما وأن آلية التغير تأتي من عوامل خارجية وعوامل داخلية، والوظيفيون منقسمون حول هذه العوامل، في إطار الإشكالية التالية: هل يرجع تغير النسق الاجتماعي إلى عوامل داخلية؟ أم إلى عوامل خارجية؟ أم لكليهما معاً؟

وحينما نعود إلى الأدبيات الوظيفية نلاحظ إجابات شتى حول مصدر التغير، ويبدو ذلك واضحاً في مقولات كل من مالينوفسكي Bronislaw Malinowski ممثلاً للوظيفية الأنثروبولوجية، ودوركايم ممثلاً للوظيفية السوسيولوجية وبارسونز ممثلاً للوظيفية المحدثة. ويهمنا في هذا المجال توضيح نظرية بارسونز لأنها تتمثل الاتجاه الوظيفي بكل أبعاده.

ويرى بارسونز أن كل نظام يتألف من أجزاء ترتبط ببعضها، كنظام الأسرة المؤلف من وحدات تقوم بوظائف محددة، تؤدي في النهاية إلى تكامل النظام الكلي، فمفهوم الثبات لدى بارسونز مرادف لمفهوم التوازن المستقر الذي يمكن أن يكون ثابتاً أو متغيراً. واستقرار النظام يأتي من توازن العلاقة بين تركيبه والعمليات التي تجري في محيطه من أجل الإبقاء على خصائص العلاقات البنيوية فيه، ويضرب مثلاً بدرجة الحرارة التي تبقى ثابتة لدى الحيوانات رغم تغير ظروف المناخ من حرارة أو برودة، وذلك عن طريق الأجهزة التي تعمل بداخلها، وكذلك بالنسبة للبناء الاجتماعي، حيث تعمل أجهزة كثيرة فيه ضد التغيرات الخارجية من أجل الإبقاء على حالة التوازن المستقر لديه[1].

ويؤكد بارسونز على وجود عمليات هدم وبناء تحدث داخل النسق. فالأفراد حين يؤدون أدواراً نتيجة للتفاعل الاجتماعي بينهم يؤثرون ويتأثرون ببعضهم، وتكون أفعال هذه الوحدات محكومة بمعايير، الأمر الذي يجعلها «منمطة» وفق الفعل النموذجي.

ويتم استقرار البناء في حالة استقرار النموذج المعياري نفسه، واستقرار الوحدات بالتزامها بالحد الأدنى للتوقعات المطلوبة من النظام

---

(١) A. Etzioni. op. cit. p. 84.

ككل، واستقرار في حدوث الفعل، أي في الناحية العملية أثناء التطبيق[١].

وتحدث عملية التغير، حينما يعجز النظام عن تلبية أهداف ومتطلبات الوحدات فيه، أي حينما تكون المؤسسات غير قادرة على تلبية متطلبات وحداته. فالنظام الاقتصادي المنزلي حينما يظهر قصوره عن تلبية الأهداف المطلوبة، يأتي نظام متمايز ـ مختلف ـ بديلاً عنه يحقق أهداف وحداته، وفي هذه الحالة يقوم الأفراد بتأدية وظائف مختلفة عن تلك الوظائف في النظام القديم. فالنظام الزراعي التقليدي المبني على العمل العائلي والتعاون والانسجام يصبح بلا جدوى مقارنة بالنظام الرأسمالي المبني على التعاون والتنافس، فتدخل متغيرات عديدة كالتغير في القيم، وأنماط السلوك الأخرى، مما يؤدي إلى إعادة البناء من جديد، أي إعادة التوازن والاستقرار إلى النظام.

وفي هذا المعنى يقول بارسونز: «إن مبدأ التوازن المستقر يقوم على التكامل بين المتغيرات الداخلية وبنية النسق الرئيسية مع المحافظة على الانسجام بين العناصر القابلة للتكيف والعلاقات المتغيرة بين وحدات النسق الاجتماعي»[٢]. ويعتقد الوظيفيون ـ ومنهم بارسونز ـ أن التغيرات البنائية والوظيفية على مستوى النسق الأكبر، يترتب عليها تغيرات على مستوى النسق الأصغر، والعكس صحيح أيضاً أي أن العلاقة تبادلية بين النسقين.

وتذهب الوظيفية إلى أن تغير النسق إنما يكون تدريجياً وليس فجائياً وقد تؤدي العوامل المؤثرة إلى تدعيم النسق وتقويته بدلاً من تغييره. كما هو سائد حالياً بالنسبة لانتشار الأفكار العلمانية المختلفة، فإن النسق الديني أخذ يتدعم كردة فعل من أجل المحافظة على بقائه، فعلى سبيل المثال يلاحظ في

---

(١) Ibid. p. 86.

(٢) Ibid. p. 87.

المجتمعات العربية اليوم أمام انتشار الأفكار الواردة من الخارج والتي يدعو بعضها إلى الإلحاد، فإن ردة الفعل نحو تعظيم دور الدين واضحة، في الحياة الاجتماعية ومن مظاهر ذلك انتشار ارتداء الحجاب لدى المرأة المسلمة في أماكن العمل والتعليم، ومظاهر عدة تنم عن المحافظة على النسق الديني وتدعيمه.

وتمشياً مع فكرة التوازن الدينامي، ترى الوظيفية في التغير السريع والجذري ظاهرة شاذة لأن الأساس عندهم أن يكون التغير بطيئاً وهي تميز بين التغير باختلاف المجتمعات من صناعية أو نامية، حيث نرى أن التغير البطيء من صفة المجتمعات النامية عموماً.

وخلاصة القول، أن النظرية الوظيفية في عمومها تنظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً يؤدي دوره في ضوء معنى معين وهدف معين، وهو إشباع حاجات أفراده (وحداته). وأن هناك عوامل محددة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً تؤدي إلى تشكيل النسق أو تغييره، والتركيز خاصة حول أداء الأبنية ووظيفتها.

نقد النظرية الوظيفية:

لقد أثارت الوظيفية جدلاً لدى الوظيفيين أنفسهم، وكذلك عند معظم علماء الاجتماع، وهذا يعود لأسباب أيديولوجية ومنهجية. ولما كان الاتجاه الوظيفي يتضمن تفسيرات وتعليلات متباينة، فإن هذا يصعب من عملية الفهم، ناهيك عن تقييمه، ولهذا سنتخذ من بارسونز ـ أو سنعتبره ـ الممثل للاتجاه الوظيفي من أجل تيسير وتوحيد الإطار العام للتقييم.

لقد تعرضت الوظيفية ـ وبارسونز على الخصوص ـ إلى انتقادات عدّة من قبل كثير من علماء الاجتماع أمثال: رايت ملز، وولبرت مور، وجولدنر،

ودارندورف وتيماشيف وغيرهم. وتتركز أهم الانتقادات حول القضايا التالية:

١ ـ يؤخذ على الوظيفية عدم استخدامها لأدوات البحث التجريبية، ذلك أن التحليل الوظيفي يوجه اهتمامه نحو المعنى، وأنه متمحور حول الإجابة على السؤال التالي: ما هو الدور الذي تلعبه الظواهر المختلفة في تأكيد وتدعيم النظام الكلي؟ وهي تحاول كما يشير تيماشيف إلى الربط بين الوظيفية والغاية والهدف متخذة طابعاً شبه فلسفي[١].

٢ ـ هناك خلط بين التحليل الوظيفي، والتحليل النفسي في الشكل والمضمون، لدرجة تمكننا من القول: أن التحليل الوظيفي قد أغرق قضايا علم الاجتماع في علم النفس، ويبدو ذلك، في المقولات الوظيفية المتعددة مثل: الدوافع، وموجهات الفعل، والتوجيه الدافعي، إلى غير ذلك، وكلها مصطلحات نفسية ذات دلالات خاصة، ويؤكد بارسونز على تلك العلاقة قائلاً: يبدو أن العلاقة بين علم النفس، ونظرية الأنساق الاجتماعية وثيقة الشبه بعلاقة الكيمياء الحيوية بعلم الفسيولوجيا العام، فكما أن الكائن العضوي ليس مقولة من مقولات علم الكيمياء العام، كذلك ليس النسق الاجتماعي مقولة من مقولات علم النفس. ولكن داخل إطار الفهم الفسيولوجي لكيفية أداء الكائن العضوي لوظيفته، فإن العمليات تكون كيميائية في طبيعتها، وبالمثل فإن عمليات السلوك الاجتماعي ليست سيكولوجية على الإطلاق، ولكنها تفقد أهميتها في فهم الظواهر الاجتماعية بدون المعنى الذي يضفيه عليها السياق النظامي البنائي[٢].

٣ ـ تعتبر النظرية الوظيفية غير كافية لتفسير مقولة التغير الاجتماعي

(١) تيماشيف. مرجع سابق. ص ٣٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص (٣٦٩ ـ ٣٧٠).

طالما قيدت نفسها بالإجابة عن التساؤلات التي تدور حول وظائف الوحدات من أجل المحافظة على البناء الاجتماعي، وتأثير البناء على الأجزاء، فهي بذلك تدور في حلقة مفرغة.

٤ ـ هناك غموض في المصطلحات المستخدمة في التحليل الوظيفي وتباين المعاني عند الوظيفيين، ويأخذ رايت ملز Wright Mills على الوظيفية البارسونزية، مآخذ عدة تتعلق بالشكل والمضمون، فهي خليط من الكلمات لا تؤدي إلى مفاهيم واضحة، ناهيك عن كونها معلومات مدرسية معروفة لا تضيف شيئاً إلى التحليل السوسيولوجي(١).

٥ ـ يؤخذ على الاتجاه الوظيفي من الناحية الأيديولوجية أنه اتجاه محافظ، يحاول الإبقاء على النظام الذي انبثق منه، من أجل تفسير التغير الاجتماعي في الوقت الذي يفسر فيه الاستاتيك الاجتماعي في مقولات عن حفظ التوازن في المجتمع، من خلال تدعيم نسق القيم، والتنشئة الاجتماعية، واعتبار الخروج عن ذلك عملاً شاذاً. فالعمل الشاذ هو العمل اللاوظيفي، أما العمل الذي يدعم النسق الاجتماعي فهو عمل وظيفي.

أي أن الوظيفية تعتبر التغير ظاهرة مرضية، أما التوازن والاستقرار فيعتبران ظاهرة سوية، وفي ذلك، خوف من التغير ينم عن نظرة تشاؤمية. وعلى الرغم من وجاهة هذه الانتقادات، تبقى النظرية الوظيفية ذات أهمية في تحليل الاستاتيك الاجتماعي، وهي في عمومها تبقى نظرية مفسرة للثبات الاجتماعي أكثر منها نظرية مفسرة للتغير الاجتماعي.

---

(١) Wright Mills: The sociological imagination, chap. 3rd., Grove press, N. Y., 1959.

ثانياً: النظريات التحديثية

Théories de Modernisation

مقدمة

تسمى النظريات التحديثية بالنظريات التطورية المحدثة، لأنها تحاول تجنب الانتقادات التي وجهت للنظريات التطورية الكلاسيكية السابقة، وخاصة في المماثلة بين تطور المجتمع، وتطور الكائن العضوي، وفي نظرتها الخيالية المعتمدة على تحليل قضايا نظرية وأفكار مجردة، في حين أن النظريات التحديثية تحاول إنزال تلك الأفكار المعلقة إلى الأرض. فهي تقوم على تلمس قضايا الواقع الاجتماعي، وفحصه بتأمل، مسترشدة بنماذج من المجتمعات الغربية المتقدمة، مفسرة أسباب وعوارض التغير الاجتماعي فيها.

والملاحظ أن النظريات التحديثية تعتبر المتغير التقني عاملاً رئيسياً في عملية التحديث والتغير الاجتماعي عامة، لهذا تعتبر التطور التكنولوجي ونضجه قمة التقدم، وبوجه عام، تؤكد على أن أهم مظهر للتحديث هو التصنيع L'Industrialisation الذي يتضمن قاعدة الإقلاع الاقتصادي Décollage Economique التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج على الاستهلاك، وما يتبع التصنيع من ظواهر اجتماعية كالدقة والمواظبة والانتظام، مما يؤثر على الدوافع، وعلى شخصية الأفراد، ناهيك عن الترشيد الإداري وتغير القيم والعادات والتقاليد وما إلى ذلك.

ولما كانت المجتمعات تتغير أنظمتها عن طريق التصنيع في الدرجة الأولى، لهذا فإن دراسة التصنيع تتطلب دراسة التحديث بكل أبعاده.

مفهوم التحديث:

لمفهوم التحديث معان متباينة لدى المفكرين الاجتماعيين في العلوم الاجتماعية، ويتضمن وجهات نظر مختلفة لدى المختصين في أي علم من هذه العلوم.

وقد اهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالتحديث متخذين من عملية التمايز Différenciation نقطة ارتكاز في دراسة المؤثرات التي تميز المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات الأخرى.

فقاموا بدراسة الطريقة التي تظهر من خلالها البناءات الحديثة للنهوض بوظائف جديدة، أو تضطلع بوظائف كانت تؤدى عن طريق بناءات أخرى مركزين جل اهتمامهم على التمايزات التي تحدث في البناءات الاجتماعية، مثل ظهور مهن جديدة، أو أنماط جديدة من المجتمعات المحلية، كما يدرس علماء الاجتماع صور التفكك في عملية التحديث، مثل: التواترات المتصاعدة، وانحراف الأحداث، والآفات الاجتماعية، والصراع العقائدي والطبقي[1].

وقد ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية، لأن القائلين به يؤكدون على أهمية الجانب الاقتصادي في التغير الاجتماعي، وجاءت تفسيرات سياسية للتحديث تركز على الطرق والوسائل التي تزيد فيها الحكومات من قدرتها لقبول التجديد، والتكيف مع التغير، من أجل وضع سياسة للمجتمع مهتمة بالنسق السياسي عموماً.

---

(١) سناء الخولي: مرجع سابق، ص ٢٦١.

وجاءت تعريفات عديدة منها: أنه يعني الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليها عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة. أي عملية تغيير مخططة ومراقبة منهجياً كما بين ذلك دوركايم في تقسيم العمل.

وهو يشير إلى جملة الظواهر الهامة التي تؤدي إلى التماسك والتكامل الاجتماعي، وإلى التنمية العامة في المجتمع، والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج، وتحسن الإنتاجية، والاعتماد على العلم الحديث المبني على الواقعية والتقنية.

وهناك علاقة تاريخية بين مفهوم التحديث، ومفهوم التشبه بالغرب أي «التغريب» Ouesternisation الذي يعني الأخذ بالأنساق الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وغيرها من البنى التي تولدت في الغرب. فالتحديث بهذا المعنى هو اكتساب «الطابع الغربي». ويحمل هذا التعريف نوعاً من التحيز للغرب يتماشى ومفهوم النظريات التحديثية.

وتتصف المجتمعات الحديثة في كونها تمتاز بسرعة التغير وبسهولة تقبل الأفكار الجديدة، والقيام بتطبيقها في المجالات المختلفة، مثل استعمال الآلات التقنية المتطورة، وتبني أفكار جديدة، وأساليب متقدمة، وانتشار حرية التفكير «العلمنة» والديمقراطية وتحقيق مبدأ الربحية عن طريق الاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج، وتحقيق المساواة والعدالة، وتحقيق التنمية في كافة المجالات، وتطبيق العقلنة الاقتصادية Rationalité Economique، وإقامة المشروعات الحديثة المبنية على الإنجاز الأمثل متخطية العلاقات التقليدية في العمل[1].

(١) لمزيد من التفصيل حول مفهوم التحديث، انظر:

— Francois Perroux: L'Europe sans rivages. P. U. F., Paris, 1956.

أي أنه يشير إلى محاولة القضاء على جوانب التخلف عن طريق إحداث تغييرات جوهرية هامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع من خلال ما توصل إليه العلم الحديث.

ونرى أن التحديث بالمفهوم العام والشامل: تطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد في الأنساق الاجتماعية كافة من أجل تقدم المجتمع، وزيادة رفاهيته، وإزالة العوائق التي تحول دون تقدمه سواء أكانت هذه العوائق اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية.

خصائص التحديث:

يتصف التحديث بعدة سمات، ذات دلالات خاصة، وهي:

١ ـ الحركية.

٢ ـ التمايز.

٣ ـ العقلانية.

٤ ـ التصنيع.

وكل مصطلح من هذه المصطلحات يشير إلى مضامين خاصة نبينها على النحو التالي:

١ ـ الحركية Mobilisation:

نعني بمصطلح الحركية:

سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات والأحوال في المجتمع الواحد، أي سهولة التنقل مع السرعة في التغير، دون حواجز تذكر. وهذه سمة من سمات المجتمعات الحديثة. وهي تشكل جانباً من جوانب العملية التحديثية

— Daniel Lerner: The passing of traditional society: Modernizing the Middle East. Free = press, Glencoe, 1964.

في المجتمعات المتقدمة، وبالمقابل فإن المجتمعات النامية والتقليدية عموماً لا تحدث فيها حركية بسهولة نظراً لوجود عوائق عديدة تحول دون ذلك. وتحدث الحركية تغيراً في البناء الاجتماعي وفي الوظيفة الاجتماعية مثل التغيرات التي حدثت في مجال الأسرة النواة. وانفصالها عن أسرة التوجيه، وقيام ظاهرة التعاون محل ظاهرة الخضوع، والارتباط المباشر بين أفراد الأسرة، وظهور الاستقلالية الفردية بين أبناء الأسرة النواة بشكل واسع، مع تغير مكانات ووظائف عديدة، وهي دلالات تعكس مدى الحركية التي حلت بالأسرة في المجتمعات الحديثة.

٢ ـ التمايز Differenciation :

وهي خاصية في توصيف التحديث. والتمايز يعني التباين ـ الاختلاف ـ في الوظائف نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، وقد بين دوركايم ذلك في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي، كما أن ماكس فيبر أكد على المؤهلات في تقسيم العمل. فالتمايز يرتبط بمؤهلات الأفراد التي بها يكونون قادرين على مواجهة المتطلبات المستحدثة للأدوار والأوضاع التي تفرضها طبيعة العمل. أي أن التمايز يرتبط بماهية المؤهلات في الأعمال كافة. فالأشخاص المعروفون بالمؤهلات العالية يتبوأون أعلى المستويات.

ففي المجتمعات الحديثة يرتبط التمايز بالاستحقاق والأهلية، ولا يرتبط بالأصول والأنساب العائلية وما إلى ذلك.

لهذا يرتبط التحديث بوضوح التمايز في تأدية الأعمال في المجتمعات الحديثة. ولا يعني ذلك أن المجتمعات التقليدية ليس لديها تمايز إطلاقاً، بل يوجد لديها بعض التمايز، ويقل خاصة في المشاريع الصناعية، إلا أن التمايز فيها يخضع لقواعد مرتبطة بالانتماءات العائلية، والطائفية والعرقية.

وفي إطار عملية التحديث تجرى تغييرات على الأنساق الاجتماعية،

والوظائف وتتغير الأدوار، وتتقسم الأعمال إلى أجزاء تقوم بها وحدات خاصة، وفق شروط تركيبية معينة لمساعدتها في أداء وظيفتها بشكل أفضل.

إن كثيراً من الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة في المجتمعات التقليدية قد أسندت إلى مؤسسات خاصة في المجتمعات الحديثة، كوظيفة التعليم التي أسندت إلى المدرسة.

ولا شك أن الانتقال والتمايز عموماً لم يكن سهلاً على حد تعبير إيتزيوني Etzioni فلا يتم دون تمزيق النماذج القديمة، وغالباً ما يكون مصحوباً بالارتدادات العنيفة والتفكك، وعندها يتطلب من النظام الجديد أن يجد طرقاً لربط الوحدات المتمايزة من جديد من أجل إعادة التماسك الناتج عن التغيير. فالظهور المتجدد للطوائف الدينية والحركات السياسية الراديكالية هي مؤشرات على إعادة التماسك[1].

أي أن التمايز يعني تفكك الوحدات القديمة، وتفتيت وظائفها ثم إعادة تشكيلها من جديد عن طريق خلق وحدات، وارتباطات بينها لعبور هوة التفكك، فالمجتمعات الحديثة تسعى إلى العمل على تماسك أنظمتها المتعددة.

٣ ـ العقلانية Rationalisation :

لمفهوم العقلانية عدة معان في العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى تعدد معانيه لدى المختصين في العلم الاجتماعي الواحد. وقد شاع استعماله في مجال علم الاقتصاد والفلسفة والاجتماع.

فالعقلانية تعني في المجال الاقتصادي تكيف الوسائل مع الغايات. أي الاختيار الأمثل للوسائل الموصلة إلى الغايات المقررة. وتعني عند

---

(١) Etzioni. op. cit., p. 254.

باريتو Pareto اختيار الفرد للفعل الذي يفضله. فالعقلانية في هذه الحالة تعني الوسائل لا الغايات.

وهي تعني مجال الفلسفة والمنطق: القدرة على استخلاص النتائج من المقدمات المنطقية، والرجوع إلى العقل كمصدر أساسي للمعرفة. وقد شاع استعمال المفهوم في علم الاجتماع على يد العالم ماكس فيبر في نظريته حول الفعل[1]. فالفعل العقلي، هو الفعل الذي تختار فيه الوسائل اختياراً صحيحاً، ومتفقاً مع مستويات القيمة الواعية.

أي الرجوع إلى حكم المجتمع في النهاية.

وتتعدى العقلانية إلى التطابق مع المعرفة العلمية بالنسبة لمعيار التحديث، فهي التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية عن طريق تحكيم العقل في التطبيق، والابتعاد عن الأوهام والخرافات، وغير ذلك. وباختصار هي التفكير والسلوك الواعي المتفق مع أحكام المنطق والمعرفة العلمية «النظرية والتطبيقية» متصفاً بالأهداف المتماسكة والموضوعية. وتعتبر العقلانية سمة من سمات التحديث، فالمجتمعات الحديثة تقوم بالتطبيق الواسع للمعارف العلمية بمنهج عقلاني، من أجل الوصول إلى الأهداف المقررة.

وقد سادت النزعة العقلانية المجتمعات الأوروبية مع بداية عصر النهضة، حينما تم فصل الصراع الدائر بين رجال الكنيسة والحكام، ووضع

---

(١) قسم ماكس فيبر نماذج الفعل إلى أربعة أقسام:

١ ـ الفعل العقلاني الهادف: وهو الفعل الذي تختار فيه الوسائل اختياراً صحيحاً وفقاً للأهداف المطلوبة.

٢ ـ الفعل العقلاني القيمي: وهو الفعل الذي يتفق ومستويات القيمة الواعية.

٣ ـ الفعل التقليدي.

٤ ـ الفعل العاطفي (الغريزي). وهذان الأخيران يعتبران غير عقليين.

العلم خارج حكم الكنيسة ، والتأكيد على المعرفة الوضعية في الحكم على الظواهر الاجتماعية .

٤ ـ التصنيع Industrialisation :

يعتبر التصنيع منهجاً وعملية سياسية تتبنى الصناعة كوسيلة للتنمية ، ويتضمن ذلك التحول من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي ، وتحديث الزراعة عن طريق المكننة Machineism ، وبناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها التنمية في نهاية الأمر[١] .

فالتصنيع قاعدة الإقلاع الاقتصادي ، حيث يؤدي إلى الإنتاج المتزايد مما يجعله يزيد على الاستهلاك ، مؤدياً إلى تغيرات اجتماعية ـ اقتصادية مختلفة ، وخاصة في المؤسسات الصناعية ، والعلاقات العمالية ، وتكوين ظواهر اجتماعية جديدة في العمل بين العامل والإدارة في التنظيم الرسمي وغير الرسمي ، والتوظيف وغير ذلك .

وقد أجريت دراسات هامة في الحقل الصناعي في أنحاء كثيرة من العالم ، فقد قام بندكس Bendix بدراسة آثار الصناعة على بعض المجتمعات الأوروبية في مجالات الإدارة وعلاقتها بالعمال ، وتبرير الأساليب الجديدة المتبعة ، والمشكلات الناتجة عن التصنيع مؤكداً على التفاعل بين الصناعة والمجتمع بأجهزته المختلفة من سياسية ودينية واجتماعية ، وخلص إلى نتيجة أن المجتمعات تتغير كأنظمة وبالتالي فإن دراسة التصنيع تتطلب دراسة التحديث بوجه عام[٢] .

خلاصة القول ، إن سمات التحديث تظهر في الحركة والتمايز

---

(١) حول مفهوم التصنيع ، انظر : الفصل السابع من هذا الكتاب .

(٢) Etzioni. op. cit., p. 256.

والعقلانية والتصنيع، وهي سمات المجتمعات الحديثة التي تتميز عن غيرها من المجتمعات التقليدية.

الأسس العامة للنظريات التحديثية:

ترتكز النظريات التحديثية على بعض المفاهيم القديمة التي جاءت في النظريات التطورية الكلاسيكية. مثل مفهوم التطور عند سبنسر، في الانتقال من التجانس Homogénéité إلى اللاتجانس Hétérogénéité وكذلك في مفهوم تقسيم العمل Division du travail عند دوركايم.

وتشترك هذه النظريات في أن التغير يسير في خط مستقيم صاعد إلى أعلى نحو التقدم.

ولا شك أن الأساس العام للنظريات التحديثية هو الاتجاه الوظيفي، إلا أنها تتميز عنه في كونها لا تهدف إلى خلق توازن وظيفي للبناء الاجتماعي بقدر ما تهدف إلى الوصول إلى نموذج مثالي، وهو نموذج المجتمع الغربي الصناعي الذي تنتهي إليه عملية التحديث.

وتهتم النظريات التحديثية اهتماماً خاصاً بغائية التغير الاجتماعي، متخذة من المجتمعات المتقدمة في مظهرها التكنو - اقتصادي نموذجاً ومطلباً تسعى إليه المجتمعات النامية في تقدمها. فتكون النقطة المحورية للمجتمعات النامية في تغيرها هي الوصول إلى مستوى المجتمعات المتقدمة الغربية، خاصة في بنائها الاقتصادي، لذا ركزت النظريات التحديثية على نموذج البناء الاقتصادي أولاً. ولما كانت المجتمعات المتقدمة تضم تناغمات بنائية متلائمة مع البناء الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب من المجتمعات النامية بأن تستكمل هذا التناغم بتغيير الأبنية الأخرى.

وتنظر النظريات التحديثية من جوانب عدة إلى عملية التغير

الاجتماعي، وإلى التنمية عموماً، ومن حيث الوسائل الموصلة للأهداف المقررة، إلا أنها تشترك في أن عملية التحديث لا تأتي إلا من خلال «تغريب» المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات النامية.

ولا شك أن هناك بعض الاختلافات المظهرية للتحديث لدى المنظرين: أمثال سملسر Semelser، وروستو Rostow، ومور Moore، وغيرهم.

وهم يرون في التحديث عملية نقل عفوي للسياسات التنموية الأوروبية يشتمل على البناءات الثقافية عامة، ونشر المركب التكنو-اقتصادي، من أجل تحقيق عملية التحديث.

ومن القائلين بذلك خبراء هيئات الأمم المتحدة والبنوك العالمية، الذين كانت مهمتهم ليست في تقديم النصح والإرشاد للمسؤولين في المجتمعات النامية، وإنما أيضاً لضمان الحد الأقصى بسبب مساهمة مؤسساتهم في المساعدات المقدمة لتلك المجتمعات.

ولا شك أن الاقتصاديين الغربيين الذين وضعوا مقولات حول تكوين رأس المال، وآليات السوق، والعمل، أدركوا مدى تعقد المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم. ومدى الصعوبات التي اعترضتهم حتى أصبحت متناغمة مع أوضاعهم التنموية.

لذا فإنهم ينصحون المجتمعات النامية بالسير على نهجهم التنموي تجنباً للمشكلات التي مروا بها أثناء عملية التحديث، ونقل النماذج الغربية للإسراع في عملية التحديث. وهم بذلك يتجاهلون الاختلافات البنيوية بين المجتمعات والخصائص الثقافية لها، مقدمين التوجيهات، والشروط العديدة من أجل تنمية سليمة. ومنها تحديث الصفوة، والتكوين للنخبة الاقتصادية

والسياسية. وشروط الإنجاز الأمثل بزرع «الفيروس العقلي» والإدارة الرشيدة وغير ذلك.

وتنتهي النظريات التحديثية إلى نتيجة مشتركة هي أن الدول النامية ستصل في نهاية المطاف إلى المرحلة التي وصلتها الدول المتقدمة، تلك المرحلة التي تتصف بتناغم أنماط الفعل التي تبدو في التطبيق الشمولي لمبدأ الربحية، والاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج المتحررة من العراقيل، والحواجز التقليدية المعوقة للتغير.

وهي تنظر إلى العمل المنتج بأنه العمل الذي يحقق الزيادة في الإنتاج عن طريق إلغاء الحواجز المعوقة، وتطبيق كل الوسائل المؤدية إلى الزيادة في الربحية، والتركيز على الصناعة المؤدية إلى التحضر، وتقسيم العمل والتخصص. أي إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة التقليدية القائمة من أجل الاتساق مع عملية التحديث. وتؤكد النظريات التحديثية أن عملية التحديث تتم وفق الأيديولوجية الرأسمالية مستبعدة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج التي تسميها رأسمالية الدولة، معتبرة النماذج الاشتراكية في التنمية بعيدة عن دائرة العقلنة الاقتصادية، لأنها تتجاهل الشروط اللازمة لربحية العمل، والحد من الملكية الخاصة وغير ذلك من المقولات الأخرى.

ومن أبرز الممثلين للنظريات التحديثية:

سملسر، وليفي، ومور، ورستو، أولئك الذين سنتعرض لنظرياتهم على النحو الآتي:

١ - نظرية سملسر:

تركز نظرية سملسر Niel Semelser بشكل خاص على التنمية الاقتصادية وعلى التمايز كركن أساسي للتحديث.

وفي مجال تحليل العلاقات بين النمو الاقتصادي والبناء الاجتماعي يرى بأنه يمكن فصل آثار العديد من العمليات المتداخلة، سواء أكانت تقنية أم اقتصادية أم سكانية، التي تصاحب عملية التطور وهي: [1]

١ ـ في مجال التقنية (التكنولوجيا):

يكون التغير من استعمال التقنيات البسيطة إلى تطبيق المعرفة العلمية.

٢ ـ وفي مجال الزراعة:

يحدث الانتقال من الاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية الغذائية إلى الإنتاج الزراعي التجاري من أجل تسويق المنتجات، وانتشار العمل الزراعي المأجور. وفي هذه الحالة يتجاوز الإنتاج الزراعي حاجة السكان، والانتقال إلى التسويق وتحقيق مردود نقدي.

٣ ـ وفي مجال الصناعة:

يكون الانتقال من استعمال الطاقة البشرية والحيوانية إلى الطاقة المتولدة عن الآلات وإنتاج مواد مصنعة.

٤ ـ وفي مجال الترتيبات الأيكولوجية:

يكون انتقال السكان من المزرعة والقرية نحو المراكز الحضرية، والتمركز في المدن الصناعية.

ويرى سملسر أن العمليات السابقة ـ غالباً ـ ما تحدث في نفس الوقت، إلا أنه في بعض الأحيان قد تتخلف حالة عن أخرى، فيمكن للزراعة أن تكون تجارية دون مصاحبة التصنيع لها، كما هو الحال في كثير من الأقطار النامية التي تنفرد بسيادة محصول واحد أو اثنين للتصدير مثل، محصول

---

(١) Niel Semelser: Toward a theory of modernization "in" Etzioni. op. cit., p. 259.

القطن في مصر، والكرمة في الجزائر. . . وذلك نتيجة للسياسة الاستعمارية إبان هيمنتها على تلك البلدان، من أجل سد حاجة البلدان المستعمرة (بكسر الميم) بالدرجة الأولى.

وقد تنبه سملسر إلى حقيقة اختلاف النتائج الاجتماعية لدى المجتمعات. أي أن نتائج العمليات السابقة ليست واحدة، وإنما تختلف من ناحية إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، وهي تؤثر من ناحية عامة على البناء الاجتماعي مؤدية إلى تغيرات بنائية تبدو في المظاهر التالية: [1]

١ ـ التمايز البنائي:

وهو يتضمن قيام وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة في العائلة والاقتصاد والدين والتكوين الطبقي.

فالتمايز البنائي من الدور المتعدد الوظائف إلى الأبنية المتعددة الأكثر تخصصاً يظهر عند الانتقال من الصناعة المنزلية ـ العائلية ـ إلى الصناعة في المصانع، حيث يزداد تقسيم العمل، وتنتقل كثير من النشاطات العائلية إلى المصنع. كما أن كثيراً من أعمال التعليم التي كانت تسند إلى العائلة والمؤسسات الدينية أصبحت تقوم بها وحدة متكاملة متخصصة هي المدرسة.

٢ ـ التكامل البنائي:

أي تكامل النشاطات المتمايزة التي جاءت نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، حيث تعود إلى التكامل بعد التجزئة، فالأجزاء ترتبط ببعضها في عملية تكاملية، وفي هذه المقولة يلتقي مع الوظيفيين. فالتكامل يأتي بعد التمايز، ولكن على أسس جديدة. ثم يحدث تمايز آخر، وينطبق ذلك على الدولة والقانون، والتجمعات السياسية والطوعية، وغير ذلك.

(١). Ibid. p. 259.

٣ ـ الاضطرابات الاجتماعية :

وتحدث حين ينقطع التمايز والتكامل، مثال ذلك هستيريا الجماهير، وانتشار العنف، والحركات الدينية، والسياسية المتعصبة . . . وهي تعبير عن المسار غير السوي.

ويرى سملسر أن التغيرات البنائية المصاحبة للتحديث تؤدي إلى تخلخل النظام الاجتماعي للأسباب التالية : (١)

١ ـ لأن التمايز يتضمن تنوع جديد للأدوار والنشاطات عامة، مما يؤدي إلى التصارع مع أنماط العمل القديمة التي غالباً ما تقوم بها وحدات تقليدية، فحين يزول نفوذها تقوم بمصارعة الوحدات الجديدة، مما ينتج مشكلات وعوائق أمام عملية التحديث.

٢ ـ لأن التغير البنائي لا يكون متناغماً ومتزامناً خلال فترة التحديث، فتقف أبنية اجتماعية قديمة أمام أبنية حديثة. وغالباً ما يلعب الاستعمار دوراً في تغيير بعض الأنظمة الاجتماعية، والإبقاء على أنظمة أخرى تمشياً مع مصالحه الخاصة، مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية داخل المجتمع، وكذلك يحدث لدى الدول حديثة الاستقلال، فتعايش أنظمة تقليدية وحديثة ـ متناقضة ـ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تفكك اجتماعي.

٣ ـ ولأنه يحدث عدم الرضى بسبب الصراع بين الطرائق التقليدية، والتغيرات المصاحبة لعملية التحديث، مما يؤدي إلى ظهور مراكز قوى متصارعة تنتج العنف والثورة. . . فالحركات الاجتماعية على سبيل المثال، تستهوي بشكل خاص أولئك الذين انفكوا عن الروابط الاجتماعية القديمة، ولم يتكاملوا بعد مع النظام الاجتماعي الجديد.

---

(١) Ibid. pp. (270 - 271).

ويؤكد سمسلر على أن هناك خمسة عوامل حاسمة في تشكيل وتعديل الاضطرابات الاجتماعية وهي :[1]

١ ـ مدى مجال وكثافة التفكك الاجتماعي الناتج عن التغيرات البنائية ، فكلما كانت التغيرات أسرع كلما تسارعت المشاكل الاجتماعية .

٢ ـ طبيعة البناء الاجتماعي عند بداية التحديث ، ففي المجتمعات التقليدية تكون لغة السياسة في الوقت نفسه لغة الدين ، وتأخذ حركات الاحتجاج طابعاً دينياً في الغالب ، في حين تأخذ حركات الاحتجاج طابعاً سياسياً في المجتمعات الحديثة ، ويعتقد سملسر أن علمانية الاحتجاج تزداد بزيادة التحديث والتمايز.

٣ ـ إن وصول المجموعات المضطربة إلى أجهزة الحكم يهدىء من الغليان ، وإلا فإن الغليان سيزداد ويزداد العنف ، وخاصة من قبل الأقليات المعزولة اجتماعياً ، ولا شك أن العنف يخضع إلى سلم المعايير ، والقيم السائدة في المجتمع .

٤ ـ تجاوز المصالح وخطوط الانقسام ، فالنظام الاجتماعي في المجتمعات المستعمرة (بفتح الميم) ـ غالباً ـ ما ينقسم إلى ثلاث مجموعات : مجموعة الموالين للغرب ، وهم يمثلون الرأسماليين الكبار ، ومجموعة الوطنيين ـ الطبقة المتوسطة وما دون ـ وتكون مصالحهم متشابهة ، ومجموعة الأجانب المهاجرين الذين يمتهنون أعمالاً رأسمالية في الغالب ، وإذا ما تفجر صراع بين تلك المجموعات فإنه يكون عرقياً وعنيفاً ، ما لم يحدث تعاطف وتعاون بينهما .

٥ ـ مدى التدخلات الأجنبية لصالح بعض المجموعات المتصارعة ،

---

(١) Ibid. pp. (272 - 273).

وبطبيعة الحال، فإن تأكيد سملسر على تلك العوامل نابع من فهمه لطبيعة الاستعمار، ولا شك أن الاستعمار وراء معظم المشكلات الاجتماعية سواء عن طريق التدخل المباشر أم غير المباشر، كما أن للأيديولوجيا المسيطرة دوراً حاسماً أيضاً في معالجة الاضطرابات إيجاباً أو سلباً.

ويؤكد أن عمليات التحديث المتضمنة في التقدم التقني، والتنظيم الزراعي، والتصنيع والتحضر، تختلف من مجتمع إلى آخر، نتيجة لاختلاف وتنوع ظروف المجتمعات ما قبل التحديث، من حيث نظام القيمة الصناعية لدى المجتمع، ودرجة التماسك الاجتماعي أو التفكك ومدى التبعية أو الاستقلال.

وتختلف عمليات التحديث باختلاف الدوافع المؤدية إليه، هل هي رغبة الحكام أم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية؟ لأن ذلك يؤثر في مدى التكيف مع التحديث وتغير اتجاهه، بالإضافة إلى الاختلاف في المنهج المتبع في تطبيق التحديث. ولا شك أن المجتمعات النامية اليوم تسلك مناهج عديدة في ذلك، كاتباع سياسة التصنيع الثقيل، أو الخفيف أو كليهما معاً، أو اتباع الطريقة الاشتراكية أو الرأسمالية وما إلى ذلك.

وتتبع الاختلافات التحديثية التكوين الاجتماعي للمجتمعات من حيث التكوين الطبقي والثقافي عموماً، بالإضافة لاختلاف الحوادث الوظيفية والسياسية والاجتماعية وكذلك الطبيعية بين المجتمعات، كما أن استجابة المجتمعات متعددة نحو هذه الحوادث، فكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنوع واختلاف عملية التحديث[1].

ويؤكد على التغير الاجتماعي الذي يأتي عن طريق التطور الاقتصادي، ويكون على صورة واحدة هي التطور التدريجي للمجتمعات

---
(1) Ibid. p. 26.

النامية، وهي ستصل في نهاية المطاف إلى المثال الرأسمالي الغربي، فيكون بذلك قد استبعد التغير السريع الذي يأتي عن طريق الثورة، كما أنه لم يوضح الدور الأمبريالي في خلق ظاهرة التخلف من أساسها. كما أن الانتقال من البناءات الأقل تمايزاً إلى الأكثر تمايزاً إنما يأتي وفق مسارات عديدة، وليس عن طريق مسار واحد، نظراً للتباين البنائي بين المجتمعات عامة.

٢ ـ نظرية ولبرت مور:

يعتبر ولبرت مور W. Moore من الممثلين الرئيسيين للنظرية التحديثية وهو يربط بين التحديث والتصنيع والتلازم بينهما.

ويعني بالتحديث التحول الشامل للمجتمع التقليدي ـ ما قبل التحديث ـ إلى المجتمع المتقدم المزدهر اقتصادياً والمعتمد على التكنولوجيا والمتمتع بالاستقرار السياسي مثل العالم الغربي[١].

ويرى أن التمايز بين المجتمع التقليدي والحديث يكمن في مدى امتلاك التكنولوجيا واتباع التصنيع بوجه عام. وأن المجتمعات التقليدية لن تصل إلى التحديث إلا بالأخذ بنمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية، ويؤكد على أن فكرة التمايز قد جاءت عند التطوريين الاجتماعيين قبل وبعد أعمال دارون Darwin ويقصد بالتمايز التخصص في العمل كظاهرة مصاحبة للنمو السكاني والتنمية من ناحية عامة[٢].

ويقصد بالتحديث الأخذ بنمط الحياة الغربي ـ التغريب ـ في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا وفي الثقافة، وأشكال ومحتوى النظم الاجتماعية، مؤكداً

---

(١) Wilbert E. Moore: Social change. Prentice - Hall, Inc, New Jersey, 1963, p. 89.

(٢) Wilbert E. Moore: World modernization, the limits of convergence. Elsevir north Holland, Inc., N. Y., 1979, p. 46.

على العقلانية Rationalisation في المجالات الاقتصادية والسياسية والأسرية والدين والتربية[٣].

وتتم عملية التحديث في المجتمعات التقليدية عن طريق المحاكاة Mimétisme للمجتمعات الصناعية الغربية، وخاصة في اكتساب التصنيع الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، على أن يسبق ذلك تحريك، وتهيئة الأفراد من الناحية الفكرية، من أجل استيعاب التكنولوجيا، والتغيرات التي ستتبعها، تلك التغيرات التي ستحل في البناء الاجتماعي بكل أبعاده.

ويضيف بأن هناك عمليات إجرائية أيضاً يجب أن تتم، مثل إدماج القطاع التقليدي والحديث، وإحلال الطاقة الآلية محل الطاقة الحيوية (الإنسانية والحيوانية) من أجل تحقيق فائض من الإنتاج، وزيادة النشاط التجاري والمالي.

وقد أوضح في كتابه: التغير الاجتماعي «جملة من الشروط اللازمة لعملية التصنيع التي تبدو في:»[٢]

١ - **تغير القيم Valeurs**: ويعتبرها مور من أهم شروط التحديث التي تؤدي إلى التصنيع.

٢ - **تغير في المؤسسات Institutions**: أي تغير المؤسسات التجارية والمالية.

٣ - **تغير التنظيم Organisation**: الذي يعتبر من سمات الأنظمة الاقتصادية الحديثة. ويعني به تهيئة المصانع المنتجة عن طريق الإدارة الرشيدة. والتخصص الدقيق، من أجل البدء بعملية التصنيع.

---

(١) Ibid. p. 29.

(٢) W. Moore: Social change, op. cit., p. 95.

٤ ـ **تغير الـدافعية Motivation** : بأن تتوفـر لدى أفـراد المجتمـع الرغبة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتمـاعية، مثلمـا بين ماكس فيبـر M. Weber في مقولته عن الأخلاق البروتستنتية في تكوين الرأسمالية الرشيدة. ويؤكد مور على أن تغير الدافعية، يرتبط بمسألة القيم والمعتقدات والتـربية بالإضافة إلى الأيديولوجية.

إن العوامل الأربعة السابقة تلعـب الـدور الأساسـي في دفـع عجلـة التصنيع نحو التحديث.

وقـد بين في كتابـه أثـر الصناعـة The Impact of Industry، بأن هناك نتائج لعملية التصنيع لا بد أن تأتي خلالهـا وبعدهـا، رغـم اختـلاف الظروف بين المجتمعات وهي: [١]

١ ـ **التنـظيم الاقتصـادي**: ويشتمل علـى إدمـاج القطـاع التقليدي الزراعي في اقتصاديات السوق من أجل تمكين مناطق الاقتصاد التقليدي من أن تستوعب السلع المصنعة من قبل المصانـع، ومـن أجـل تخفيض نسبـة العمـال في الميدان الزراعـي، كمـا حدث في الدانمـارك ونيوزلنـدة. . . وزيادة المهارة في العمل الصناعي. والاعتمـاد علـى مصـادر الطاقـة غير الحيوية في إنتاج السلع، مما يؤدي إلى تكثيف النشـاط والتوسـع في بنـاء المصانع، وإلى اختصار مراحل النمو الاقتصادي من ناحية عامة.

ويحدث نتيجة لذلك نشـوء تنظيمـات، وعلاقـات صنـاعية خاصـة، وتزداد درجة التحضر Urbanisation والنمو السكاني الكبير، وهما ظاهرتان مترابطتان من صفات العالم المعاصر (الحديث).

٢ ـ **البناء الديموغرافي والأيكولوجـي**: من الظواهـر التـي تصاحـب

---

(١) W. Moore: The Impact of Industry. Prentice - Hall Inc., N. J., 1965, pp. (48 - 82).

عملية التصنيع ظاهرة الانفجار السكاني، والحراك الجغرافي الواسع، مما يتطلب معالجة دقيقة بوضع سياسة سكانية تهدف إلى الحد من التزايد السكاني، والحراك الجغرافي من أجل تحقيق قاعدة الإقلاع الاقتصادي، وفي هذه المقولة يلتقي مع نظرية مالتوس Malthus الشهيرة. ويبين مور مدى إيجابيات تخفيض السكان من الناحية الصحية والتربوية وما إلى ذلك[1].

٣ ـ **البناء الاجتماعي**: تحدث تغيرات في البناء الاجتماعي من ناحية التماسك والتفكك الاجتماعي، وقيام علاقات وظواهر أسرية جديدة، وخاصة قيام الأسرة النواة، والتنظيم السياسي، والديمقراطية... إن تكوين هذه الظواهر المتمايزة يستدعي البحث عن تكوين مؤسسات جديدة من أجل إعادة التوازن والتماسك من جديد إلى المجتمع.

ويخلص مور إلى أن المجتمعات الحديثة تتميز بالطابع الديناميكي المستمر والمتصاعد نحو الأعلى. وهذه الديناميكية في التغير من سمات المجتمع الصناعي.

كما أنه يؤكد بأن التحول الاقتصادي يكون مرحلياً، ويتم وفق ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل التصنيع ـ الثبات ـ ومرحلة التغير وأخيراً مرحلة الثبات التي تتبع الثورة الصناعية. وأن عملية التحديث لا تتم بسهولة، وإنما يتخللها صراع بين القيم القديمة والقيم الحديثة، وفي النهاية، يتم حسم الصراع لصالح التجديد، وحينئذٍ يتم بناء النظم الملائمة لعملية التصنيع وبناء المجتمع[2].

وقد أكد في أكثر من موقف على العقلانية ـ كغيره من المفكرين في هذا المجال ـ في مجال التربية والديمقراطية والبيروقراطية.

---

(١) W. Moore: Social change. op. cit., pp. (98 - 105).

(٢) Ibid. p. 106.

ورغم نظرته المتفائلة نحو المجتمعات التقليدية بقدرتها على التحديث من قبل الصفوة الحاكمة، إلا أن ذلك لن يتم كما يرى إلا عن طريق الاتصال، وبمساعدة المجتمعات الغربية الصناعية، أي عن طريق التغريب، وفي هذا مغالاة، نظراً للاختلاف الواضح بين واقع المجتمعات التقليدية - النامية - وتجاربها الخاصة من جهة، وتجارب المجتمعات الحديثة من جهة أخرى.

وهو يمجد دور الاستعمار في زرع بذور التحديث لدى المستعمرات[1]. وهذه قضية أصبحت واضحة، ومن نافلة القول بأن الاستعمار المسؤول الأول عن التخلف لدى المجتمعات النامية، ناهيك عن المحافظة على توازن التبعية بين «الأطراف والمراكز».

وعموماً يلتقي مع الاتجاه الوظيفي بالدعوة للمحافظة على استقرار النسق، وحفظ التوازن فيه.

٣ - نظرية ماريون ليفي:

تأتي نظرية ماريون ليفي Marion Levy ضمن النظريات التحديثية، وقد عرضها في مؤلفه الضخم بعنوان: التحديث وبناء المجتمعات Modernization and the structure of societies مؤكداً على أن التحديث يعني الاستعمال الواسع للأدوات كمصادر للطاقة، والتركيز على التكنولوجيا والاقتصاد، أي أن درجة التحديث تقاس بمدى استعمال الطاقة «غير الحيوية»[1].

ويشير إلى مظاهر التحديث المتمثلة في إحياء وتنشيط مصادر الثروة

(١) W. Moore: World modernization. op. cit., p. 21.

(٢) Marion J. Levy: Modernization and the structure of societies. Prencton university press. N. J., 1966, pp. (10 - 11).

والقوة، وتكثيف الجهود المتنوعة بشكل متضافر بالاعتماد على الوسائل والأدوات الحديثة.

أي أنه يركز على مصادر الطاقة، وطبيعة الأدوات والآلات المستعملة في المجتمع. فالمجتمع يمكن أن يكون أكثر أو أقل حداثة بموجب استخدام أفراده لمصادر الطاقة غير الحيوية، واستعمال الأدوات المضاعفة الإنتاج. وهو بذلك يعتمد على التكنولوجيا (الطاقة والأدوات) في تصنيف المجتمعات التي لا تخلو من استعمال للتكنولوجيا سواء أكانت بدائية أم متقدمة.

فدرجة الحداثة تقاس بمدى استعمال الطاقة وإنتاجها، فالحداثة تتناسب تناسباً طردياً مع الاستعمال المتزايد للطاقة غير الحيوية. وبموجب ذلك يقسم المجتمعات إلى قسمين:

١ - مجتمعات أصلية: وهي تلك المجتمعات التي كونت البناءات القائمة فيها بنفسها، خلال مدة طويلة مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، فهي أصلية في التحديث.

٢ - مجتمعات بدأت متأخرة: وهي تلك المجتمعات التي دخلت مرحلة التحديث متأخرة مثل المجتمع الألماني والروسي والياباني ومجتمعات الشرق الأوسط. وتنحصر سمات التحديث في المجتمعات فيما يلي:[١]

١ - تخصص الوحدات: أي تخصص الأفراد والوحدات في العمل الذي يؤدي إلى زيادة نشاط الأفراد داخل الوحدات، بالإضافة إلى نقل الخبرات بين الأفراد في داخل الوحدات، فالتخصص داخل التنظيمات استراتيجية تتبعها المجتمعات الحديثة.

---

(١) Ibid. pp. (38 - 79).

٢ ـ الاكتفاء الذاتي للوحدات الاجتماعية، نتيجة لتفاعلها وتبادلها داخل المجتمع، مثل الأسرة التي كانت تقوم بعدة وظائف، وأصبحت تقوم ببعض وظائفها مؤسسات وتنظيمات أخرى.

٣ ـ انتشار الأخلاق العالمية التي تنظر نظرة عامة للأفراد في تأدية العمل بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الأصل أو النسب.

٤ ـ الجمع بين المركزية واللامركزية، وهي صفة يتميز بها المجتمع الحديث، غير أن المركزية تزيد لدى المجتمعات الحديثة، نتيجة لتقدم وسائل الاتصال بوجه عام.

٥ ـ انتشار روح المحبة والتعاون بين الأفراد، والتزاوج بين ظواهر عديدة بين العالمية والفردية بما يؤدي إلى حرية الحركة والعمل، وإلى زيادة الاكتشاف والإبداع.

٦ ـ حركية السوق، والمبادلات السلعية، والخدمات، وهي من سمات المجتمع الحديث، وبناء التنظيمات المتضمنة في البيروقراطية، والنظام الأسري الحديث.

إن تلك السمات هي من مميزات المجتمع الحديث. وهو مجتمع مبني على التمايز في تأدية الأدوار. ويشمل التمايز أيضاً اختلاف النظرة السياسية والاقتصادية للأفراد مما يؤدي إلى اختلاف الإنجازات[1].

ويؤكد ليفي أن التغير الاجتماعي يعتمد على تغير نظام العمل الذي يؤدي بدوره إلى تغير الأبنية التي تقرر بموجبها الأفعال الاجتماعية التي يعتمد عليها في تحديث المجتمع، فالاختلاف بين المجتمعات هو اختلاف في

---

(١) Ibid. p. 188.

طبيعة التغير الاجتماعي الذي يحدث بالتدريج وليس فجائياً[1] .

يتبين من وجهة نظره ، أن التحديث يتم من خلال التكنولوجيا واستعمالها على غرار ما حدث لدى المجتمعات الغربية ، وهي نظرة تتصف بالعمومية . متجاوزة التباين بين المجتمعات النامية والواقع العالمي المتمثل في التقسيم الدولي للعمل ، الذي فرضته المجتمعات الصناعية المتقدمة على المجتمعات النامية ، الأمر الذي يصعب عملية التحديث لديها ، ما لم يحدث تغيير جذري في العلاقة الدولية اللامتكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية .

٤ ـ نظرية والت روستو:

تتلخص نظرية التحديث عند والت روستو W. Rostow في عملية النمو الاقتصادي ، وهي مبنية على فكرة المراحل التاريخية المتعاقبة ، كما جاءت في كتابه : The stages of economic growth الذي نشره عام ١٩٦٠ . حيث يقسم مراحل النمو إلى خمس مراحل متتابعة هي : [1]

١ ـ مرحلة المجتمع التقليدي Etape de la société traditionnelle .

٢ ـ مرحلة شروط التهيؤ للانطلاق Etape de les conditions préalables du démarrage.

٣ ـ مرحلة الانطلاق Etape de le démarrage .

٤ ـ مرحلة الاتجاه نحو النضج Etape de la marche vers la maturité.

٥ ـ مرحلة الاستهلاك الوفير Etape de la consommation de masse.

---

(١) Ibid. p. 787.

(٢) Walt Rostow: Les etapes de la croissance economique. Traduit par M. J. du Rouret, Editions du seuil, Paris, 1963, p. 13.

ويرى روستو أن المجتمعات لا بد أن تمر عبر هذه المراحل بالترتيب، مع الأخذ بالاعتبار اختلاف المدة الزمنية اللازمة لكل مرحلة. ويربط روستو بين البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. وأن انتقال المجتمع نحو التحديث لا يتم إلا بتغير البنائين معاً.

وقد أسهب في توصيف الخصائص العامة المميزة لكل مرحلة.

وقد طرح روستو تساؤلات عن مستقبل تطور مجتمع الاستهلاك الوفير، «مجتمع ما بعد الصناعي» هل سيكون الاهتمام بالأسرة والنسل والتربية؟ أم سيكون متجهاً نحو الفضاء؟ أم ستسود مرحلة من القلق والملل إلى غير ذلك؟ ويقر أن تلك المرحلة لم تتضح معالمها بعد.

وقد قدم روستو مراحله الخمس على النحو التالي:

أولاً ـ مرحلة المجتمع التقليدي:

تتصف هذه المرحلة بانخفاض إنتاجية الفرد، بسبب استعمال وسائل بدائية في الإنتاج، وهيمنة القطاع الزراعي المتخلف على باقي القطاعات الأخرى، وعدم توفر تكنولوجية الإنتاج الحديثة، والجهل بتطبيقات العلم الحديث.

وتتميز هذه المرحلة أيضاً، بسيادة النظام الطبقي الإقطاعي، وجمود حركة التنقل الاجتماعي، وانتشار القدرية والقيم المعوقة للنمو من ناحية عامة، وتمركز السلطة السياسية لدى فئة معينة باستمرار، ولا تخلو هذه المرحلة من الصراع على القوة السياسية. ويؤرخ لهذه المرحلة بعصر ما قبل نيوتن في أوروبا[1].

ويرى أن المجتمع لن يتجاوز هذه المرحلة ما لم تحدث تغيرات

(١) Ibid. p. 16.

جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وفي النظام السياسي، وكذلك في تغير تقنيات الإنتاج، وفي اتجاهات القيم نحو العمل، وتستغرق هذه المرحلة مدة طويلة من الزمن من أجل الانتقال إلى المرحلة التي تليها، وهي مرحلة التهيؤ ـ الاستعداد ـ للانطلاق[١].

وتعتبر التغيرات الجذرية السابقة لازمة للانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.

ثانياً ـ مرحلة التهيؤ للانطلاق:

ويسميها روستو مرحلة شروط الاستعداد للانطلاق.

تبدأ تتبلور في هذه المرحلة الظروف الملائمة للانطلاق داخل وسائل الإنتاج التقليدية كمقدمة لمرحلة جديدة.

ويأخذ المجتمع التقليدي في التحول نحو الأخذ بسمات المجتمع الحديث حيث التغلب على ظاهرة انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي ويأخذ المجتمع بتطبيقات العلم الحديث في النشاطات الاقتصادية، وتتغير بعض القيم والاتجاهات نحو العمل الصناعي.

وتتسم هذه المرحلة بتحسن الاستثمارات خاصة في قطاع النقل والتجارة وغيرها من مجالات الرأسمال الاجتماعي. وتبدأ بعض المؤسسات المالية بالظهور، وتتسع السوق المحلية، وتظهر بعض الصناعات التحويلية مع ظهور فئة من المنظمين واتساع التعليم، كما يسود هذه المرحلة صراع بين القيم القديمة المعوقة والقيم التي تدعو إلى التحديث، وقد دخلت أوروبا الغربية هذه المرحلة في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر[٢].

---

(١) Ibid. p. 36.

(٢) Ibid. p. 16.

إلا أن مسألة الزيادة السكانية تبقى مستمرة لدى المجتمعات النامية فهي وإن حققت زيادة في الاستثمار تصل ٥٪ من الدخل القومي. فهي في هذه الحالة لن تتغلب إلا على الآثار السلبية الناتجة عن الزيادة السكانية، مما يجعل الطريق نحو التقدم أمراً صعباً وشاقاً. ويعتقد روستو أن المجتمعات النامية هي إما في مرحلة المجتمع التقليدي، أو في مرحلة شروط التهيؤ للانطلاق.

وحينما تجتاز المجتمعات هذه المرحلة بتحقيق الشروط السابقة، تنتقل إلى مرحلة الإقلاع [١].

أي حينما يحدث تحول اقتصادي وتكنولوجي وتغير القيم والاتجاهات المعوقة، ويتحقق نمو يتجاوز ١٠٪ للدخل القومي، وقتها ينتقل المجتمع إلى مرحلة ثانية.

ثالثاً ـ مرحلة الانطلاق:

تظهر في هذه المرحلة سمات المجتمع الحديث، وتتهدم فيها القوى المناوئة للتقدم، ويأخذ الإنتاج في التزايد حيث تصل نسبة الاستثمار إلى ١٠٪ من الدخل القومي. وتظهر في هذه المرحلة سمات المجتمع الحديث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويحدد روستو ثلاثة شروط مترابطة من أجل تحول المجتمع إلى مرحلة الانطلاق وهي: [٢]

١ ـ زيادة نسبة الاستثمارات المنتجة إلى ما يقارب ١٠٪ سنوياً من مجموع الدخل القومي.

---

(١) Ibid. p. 37.

(٢) Ibid. p. 65.

٢ ـ خلق قطاع رائد أو أكثر من قطاعات الصناعة التحويلية Secteurs de L'industrie de transformation التـي تتصف بمعـدلات نمـو عالية Croissance éléve من أجل تقدم المجتمع.

٣ ـ تكوين جهاز سياسي ـ اجتماعـي ومؤسسـي Institutionnel قـادر على استغلال اتجاهات التوسع للقطـاع الحـديث، وكذلك استغـلال كل الإمكانيات المتوافرة للانطلاق، التي تعطي النمو ظاهرة الاستمرار.

ويؤكد روستو أن مرحلة الانطلاق ـ الإقلاع ـ تبدأ عادةً بوجود حافز من نوع معين، على نحو ثورة في الصين، وإنشاء السكك الحديدية، والتوسع الصناعي في الولايات المتحدة من عام ١٨٤٠ ـ ١٨٥٠، وانتشار التعليم في اليابان. أي أن المجتمعات تنتقل إلى عصر الصناعة نتيجة لمتغير خاص بها، وقد يكون هذا المتغير إيجابياً أو سلبياً. ويتطلب الأمر في كل الحالات وجود فئة من المنظمين، أو صفوة من أجل استغلال ذلك الحافز، وأن توجد مرونة لدى المجتمع. أي وجود إمكانية الحراك الاجتماعي. ويعتقـد روستـو أن عملية الانطلاق بثورة صناعية من أجل إعطاء نتائج هامة وسريعـة، إلا أن ذلك لا يمنع من قيام الثورة في القطاع الزراعي.

ويحدد روستو تواريخ الإقلاع ـ بشـكل تقريبـي ـ لعـديد من الـدول حسب الجدول التالي[١].

---

(١) Ibid. p. 65.

تاريخ الإقلاع لبعض الدول

القطر	تاريخ الإقلاع	القطر	تاريخ الإقلاع
بريطانيا	١٧٨٣ - ١٨٠٢	روسيا	١٨٩٠ - ١٩١٤
فرنسا	١٨٣٠ - ١٨٦٠	كندا	١٨٩٦ - ١٩١٤
بلجيكا	١٨٣٣ - ١٨٦٠	الأرجنتين	١٩٣٥(*)
الولايات المتحدة	١٨٤٣ - ١٨٦٠	تركيا	١٩٣٧(*)
ألمانيا	١٨٥٠ - ١٨٧٣	الهند	١٩٥٢(*)
السويد	١٨٦٨ - ١٨٩٠	الصين	١٩٥٢(*)
اليابان	١٨٧٨ - ١٩٠٠		

(*) مرحلة الإقلاع بالنسبة لهذه الدول لم تنته بعد.

رابعاً - مرحلة الاتجاه نحو النضج :

يتصف المجتمع في هذه المرحلة بارتفاع معدل الاستثمارات، حيث تتراوح ما بين ١٠ - ٢٠٪ من الدخل القومي متجاوزة بكثير معدل الزيادة السكانية. وتحدث تغيرات جوهرية في القطاعات الاقتصادية، حيث تتناقص أهمية بعض القطاعات، وتظهر قطاعات جديدة تكون ذات أهمية في زيادة الإنتاج، وتتنوع الصناعات الحديثة في هذه المرحلة، ويزداد الإنتاج، فتصبح ظاهرة النمو التي يمكن ملاحظتها من الخارج طبيعية لدى المجتمع.

وتختلف المدة الزمنية لهذه المرحلة من دولة إلى أخرى، ويقدر روستو المدة اللازمة للنضج بحوالي ٦٠ عاماً[١].

خامساً - مرحلة الاستهلاك الوفير:

أو الاستهلاك الجماهيري، تتميز هذه المرحلة بزيادة الإنتاج وتنوعه

(١) Ibid. p. 22.

بشكل رئيسي، وخاصة في إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ـ وتزداد قدرة المواطنين على الشراء أو على الأقل تظهر فئة كبرى تشارك في ذلك، ويقبل الأفراد على استهلاك السلع الكمالية ويتحقق الرفاه الاجتماعي، فينعم الأفراد بمزيد من الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي Sécurité Social ويضعف عندهم حافز الربح، ويتجه الأفراد في العمل نحو قطاع الخدمات.

ويرى روستو أن الولايات المتحدة هي الوحيدة من بين دول العالم التي تعيش هذه المرحلة (حتى نشر هذه النظرية عام ١٩٦٠).

ويتنبأ بمرحلة قادمة «ما بعد المجتمع الصناعي» لم تتضح معالمها بعد، غير أن السمة العامة ـ كما يقول ـ قد تتجه نحو العناية بالأسرة، وزيادة الإنجاب، وما إلى ذلك.

تقييم النظرية:

لقد واجهت نظرية روستو العديد من الانتقادات، من أهمها:

ـ تأكيده على الطابع الحتمي لتطور المجتمعات وفق مراحل محددة ومتعاقبة، وهي مقولة تنطوي على مغالطة واضحة، ذلك أن مبدأ الحتمية في التطور غير جائز التطبيق على المجتمعات الإنسانية التي تتغير، فقد تتقدم أو تتخلف حسب الظروف والأوضاع، والأمثلة معروفة في هذا المجال. كذلك قد تختصر المجتمعات هذه المراحل، أو تدمج مرحلة مع أخرى. فكثير من المجتمعات النامية حققت نمواً معتبراً دون المرور بالمراحل الخمس التي حددها روستو.

ـ استقراءه الناقص لتطور المجتمعات وتحديثها، فنظريته مبنية على معايشته للمجتمعات الغربية دون المجتمعات النامية التي تختلف عن الأولى

الأمر الذي يفرض سبيلاً مختلفاً في التنمية .

ـ تبسيطه لعملية التطور والتحديث عامة، ففي نظريته «تفاؤل خطر» حسب تعبير ستفن أنك S. Enks وهو أمر يفتقر إلى الدقة والموضوعية. فعملية التطور عملية معقدة وصعبة، وليست مجرد عبور مراحل زمنية محددة، أو في متناول المجتمعات كافة.

ـ تجاهله لدور الاستعمار في التخلف، وتجاوز العلاقات اللامتكافئة بين المجتمعات. وهي حقيقة ظاهرة للعيان تنبه إليها بعض المنظرين في التحديث ـ كما سبق الإشارة إلى ذلك.

ـ عدم الدقة في تحليل خصائص كل مرحلة من المراحل، حيث يبدو عدم وضوح في الفصل بين خصائصها، ويبدو هذا التداخل في وصفه لسمات مرحلة الانطلاق وسمات مرحلة التهيؤ للانطلاق من جهة، وسمات مرحلة الاتجاه نحو النضج ـ كما تبين في التحليل السابق.

ـ إطلاق بعض الأحكام التعسفية في تحديد تواريخ مرحلة الإقلاع لبعض المجتمعات، وحيث نجد كوزنيتس Kuznets وهباكوك Habakkuk ودين Deane وغيرهم. يرفضون التسليم بأن الإقلاع في بريطانيا قد تم حوالي عام ١٧٨٠، بل يجدون أن النمو الذي عرفته بريطانيا حتى الحرب العالمية الأولى كان بطيئاً نسبياً، لكنه متواصلاً[١].

كما أنه أخطأ في بعض الخصائص التي ميز بها مرحلة الاستهلاك الوفير التي تتحول فيها الأيدي العاملة إلى قطاع الخدمات، وتحول الدولة إلى دولة الرفاه ـ قد تحقق في بعض الدول النامية مثل الكويت والسعودية والإمارات العربية وبعض الدول النفطية الأخرى. في حين أن روستو يضع

(١) أنطونيوس كرم: اقتصاديات التخلف والتنمية. مركز الإنماء الاجتماعي، بيروت ١٩٨٠، ص ١٢٥.

مثل هذه الدول في المرحلة التقليدية وفي أحسن الحالات في مرحلة التهيؤ للانطلاق ويعني ذلك أن هناك سبلاً أخرى وإمكانات تسمح لها بتحقيق عملية النمو[1].

ـ التناقض المنطقي في تقرير بعض الحقائق بالنسبة لمقولة «الحافز» حيث يرى أن مرحلة الانطلاق تتسم بالتوسع الصناعي الذي يؤدي إليه حافز معين. وفي وصفه لحالة الولايات المتحدة يؤكد أن بناء السكك الحديدية واتساع التصنيع نتج عنهما «الإقلاع»، أي أن اتساع التصنيع ـ حسب رأيه ـ سبب ونتيجة في آن واحد، وفي ذلك تناقض، إذ لا يعقل أن يكون المعلول علة لنفسه في الوقت ذاته.

ـ يلاحظ الراديكاليون من الناحية الأيديولوجية أن نظريته موجهة مباشرة للوقوف أمام النظرية الماركسية ذات المراحل الخمسة أيضاً، وتوجيهه الهدف النهائي في التطور نحو مجتمع الاستهلاك الوفير وليس إلى المجتمع الاشتراكي حسب المادية التاريخية.

كما أن نظريته تتعارض مع نظرية ماكس فيبر التي تربط بين الأخلاق البروتستانتية ونشأة الرأسمالية الرشيدة حيث يؤكد روستو على دور المنظمين في التحديث الذين يتواجدون في كل المجتمعات.

وخلاصة القول، إن نظرية روستو قد سادها الغموض أحياناً، والتداخل بين خصائص المراحل، ولا تنطبق إلا على حالة المجتمعات الغربية، وتنطوي على هدف أيديولوجي معروف. متجاهلة أثر الاستعمار في تخلف المجتمعات النامية.

ومع ذلك، فقد اكتسبت شهرة عالمية واسعة ما زال صداها يتردد إلى اليوم.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٦.

ثالثاً ـ اتجاهات تحديثية أخرى

هناك اتجاهات تحديثية عديدة تعالج إشكالية التحديث من وجهات نظر متباينة نسبياً، إلا أنها تتسق مع الاتجاه البنائي الوظيفي العام. فتذهب أتيزوني E. Etzioni إلى أن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يخضع لعدة شروط منها: [1]

١ ـ قيام ثورة ديموغرافية تؤدي إلى انخفاض نسبة المواليد والوفيات مما يؤدي إلى تقليص حجم الأسرة.

٢ ـ إحداث تغييرات هيكلية في البناء الاجتماعي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي والمهني، وإنشاء مؤسسات اجتماعية متطورة تستوعب المتغيرات الجديدة.

٣ ـ توسيع قاعدة الثقافة الجماهيرية عن طريق التوسع في المؤسسات التعليمية وتطوير وسائل الإعلام.

٤ ـ توسيع نطاق التخصص في العمل واستغلال الكفاءات العلمية والعملية.

٥ ـ التوسع في مجال التصنيع، والمؤسسات الاقتصادية عموماً.

(١) Etzioni: op. cit., p. 181.

٦ ـ تطبيق مبدأ العقلانية في المجالات الفكرية والعملية.

وهي شروط ـ كما تعتقد أتيزوني ـ لازمة لعملية الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، وهي تتفق ـ إلى حد ما ـ مع ما ذهب إليه روستو ومور وغيرهما من التحديثيين.

وقد أكد كنجزلي ديفز Kingsley Davis على الجوانب الديموغرافية للتحديث. مقارناً بين المجتمعات النامية والمجتمعات الحديثة في هذا الجانب، حيث يرى أن الزيادة السكانية لدى المجتمعات الحديثة قد صاحبها زيادة في الموارد، بعكس ما هو سائد لدى المجتمعات النامية اليوم، ويصل إلى نتيجة مؤادها أن الاتجاه السكاني الحديث يؤكد على الزيادة البطيئة[1]. أي أن على المجتمعات النامية أن تستجيب إلى تخفيض نسبة الزيادة، نظراً لانخفاض معدل النمو الاقتصادي، ولا يخفى أن هذا الاتجاه العام قد نادى به مالتوس Malthus من قبل.

وقد توصل برنارد باربر Bernard Barber في دراسته عن «التغير وأنظمة تكوين الطبقات» من خلال المقارنة بين المجتمع الحديث والتقليدي، أن الأخير يتصف بالانغلاق الطبقي، فالتحديث يتطلب انفتاحاً طبقياً على غرار ما هو سائد في المجتمعات الغربية التي تتصف بسهولة الحراك الاجتماعي، ويضرب مثلاً بالتغيرات الطبقية التي حدثت في كل من بريطانيا وفرنسا. ففي عصر الإقطاع وبداية العصور الحديثة كانت الصفة السائدة في كليهما أقرب إلى الانغلاقية الطبقية. فقد كانت العادات والمؤسساتية السائدة لا تفضل التحرك الطبقي، نظراً لوجود متغيرات محدودة مثل الفروسية، إلا أنه بعد مضي وقت طويل تعددت المتغيرات فزادت فرص التغير الطبقي، وهكذا أخذت كل من بريطانيا وفرنسا بالتحرك الطبقي خاصة

(١) Kingsley Davis: The demographic transition. "in" Etzioni op. cit., pp. (187 - 194).

اليوم في عصر الصناعة. إلا أن باربر يعترف بأنه من الصعوبة وضع تاريخ محدد لتغير نظام الطبقات المغلقة إلى نظام الطبقات المفتوحة في كل من فرنسا وبريطانيا[1].

وتجمع معظم الاتجاهات التحديثية على أن المجتمع الأمريكي يعتبر النموذج الكامل للتحديث. وأن التغيرات الهامة قد استنفدت، وظهر اتجاه نحو التوازن من خلال تأدية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لدورها في المجتمع، ولذا، نجد بعض التحديثيين ينتقدون الانتفاضات الاجتماعية والحركات الطلابية وغيرها. ويعتبرونها انتكاسات مؤقتة وزائلة في إطار مسيرة المجتمع الحديث، ولا تشير إلى بداية تغيير جذري في الإخلال بتوازن المجتمع القائم على التقنية العالمية، والتضخم الاقتصادي، والمتسم بالعدالة والمساواة والرفاه الاجتماعي[2].

ويؤكد أليكس إنكلز Alex Inkeles على الجانب السيكولوجي في عملية التحديث مشيراً إلى الصفات التحديثية مثل الرغبة في التجديد، والتوافق مع المتغيرات الحديثة، والتطلع إلى المستقبل، وانتهاج العقلانية والتعاون مع الآخرين[3].

خلاصة القول، يتبين أن الاتجاهات التحديثية متعددة المداخل في تناولها لعملية التحديث والطريق الموصلة إليه، فهي تركز على جانب أو أكثر من جوانب التحديث، مما عرضها إلى انتقادات عدة.

---

(١) Bernard Barber: Change and stratification system "in" Etzioni, op. cit., pp. (203 - 208).

(٢) Etzioni, op. cit., p. 186.

(٣) Alex Inkeles: Social change and social character: The role of parental mediation. "in" Etzioni, pp. (343 - 348).

تقييم عام للنظريات التحديثية

يتبين من العرض السابق، أن النظريات التحديثية ترى بوجه عام، أن التحديث هو عبارة عن عملية نقل لنماذج المجتمعات الغربية إلى المجتمعات النامية، تلك النماذج المتضمنة في نقل التكنولوجيا، والأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ـ المؤسسية. أي «التغريب»، وفي الإطار العام للبنائية ـ الوظيفية. وفي ذلك طمس للاختلافات الأيديولوجية، بين المجتمعات والاعتماد على الحتمية التكنولوجية في التطور، متجاهلة تباين الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية، ومصادرة الوسائل والطرق الأخرى العديدة الموصلة لعملية التنمية.

كما أن النظريات التحديثية توصف بالتغيرات القصيرة المدى، وارتباطها الوثيق بالتحليل الأمبريقي، والدراسة المقارنة للمجتمعات المعاصرة. وهي لا ترقى إلى النظريات الكبرى العامة التي توصل إليها توينبي أو سوروكين على حد تعبير تيماشيف[1].

وهي تتخذ من المجتمعات الغربية نموذجاً للتحديث انطلاقاً من النظرة الثنائية (التقليدية ـ الحديثة). وعموماً تتنازعها اتجاهات ثلاثة: اتجاه التمايز المستمر في البناء الاجتماعي والتخصص في الوظائف مما يؤدي إلى تنسيق

(١) نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٤٣٧.

وتكامل في المستويات العليا، والامتثال للمعايير والقواعد الأخلاقية. واتجاه التحول الكامل للأنساق التقليدية، وهو ما حدث للمجتمعات المتقدمة اليوم التي شهدت تحولات جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وقيام مؤسسات جديدة لم تعهدها من قبل.

وأخيراً اتجاه التكامل بين العناصر التقليدية والحديثة في سياق من التواصل الاجتماعي.

وقد انشغلت النظريات التحديثية كثيراً في الكشف عن أوجه الاختلاف بين المجتمعات النامية، والمجتمعات المتقدمة بدلاً من الكشف عن أوجه التشابه بينهما. ودون أن تتعمق في تحليل الأسباب التي أدت إلى «التقليدية» وتجذيرها، متجاهلة دور الاستعمار في ذلك.

وبالتالي فإن المنظور التحديثي يعجز عن إدراك «جوهر التقليدية» ناهيك عن كيفية تحديثها، لأنها قائمة على فهم تاريخ المجتمعات الغربية، لذا تطلب من المجتمعات النامية أن تتبع مراحل تطور المجتمعات المتقدمة، والاحتذاء بها من أجل الوصول إلى «الحداثة»، الأمر الذي يبقي المجتمعات النامية في «ديمومة التبعية».

وهي تؤكد أن التحديث لا يرد إلا على صورة واحدة، وطريقة واحدة موصلة إليه هي «صورة المجتمع الغربي»، وطريق التصنيع على النمط الغربي وبالتكنولوجيا الغربية.

أي إنها تنفي أية تنمية بديلة قد تقوم بها المجتمعات النامية. عدا التنمية التي رسمتها، فمستقبل المجتمعات النامية يتجسد في صورة المجتمعات الغربية، ويأتي ذلك عن طريق النقل والمحاكاة من أجل التحديث. لذا يكون التحديث، والحال هذه، هو «تنمية مغتربة». وهي تنطوي على

أيديولوجية معينة لم تعد خافية على أحد.

وفي كل ذلك، تجاهل للاختلاف الثقافي بين المجتمعات، والتفاوت في الموارد وتنوعها التي تحدد متى وكيف تتم عملية التغير الاجتماعي؟

الفصل السادس

عوائق التغير الاجتماعي

مقدمة .

أولاً : العوائق الاجتماعية

١ ـ الثقافة التقليدية .

٢ ـ طبيعة البناء الطبقي .

٣ ـ الميل للمحافظة على الامتيازات .

ثانياً : العوائق الاقتصادية

١ ـ ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية .

٢ ـ التكلفة المالية .

٣ ـ محدودية المصادر الاقتصادية .

ثالثاً : العوائق الأيكولوجية .

رابعاً : العوائق السياسية .

١ ـ العوائق السياسية الداخلية .

٢ ـ العوائق السياسية الخارجية .

الخلاصة العامة .

مقدمة

يلاحظ مما سبق أن المجتمعات تختلف في مدى استجابتها لعملية التغير الاجتماعي. وأن عوامل التغير ليست على درجة واحدة في التأثير على المجتمعات، وإنما هناك اختلاف بين المجتمعات في مدى تقبل عملية التغير الاجتماعي، فبعض منها يظهر التغير فيه على درجة واسعة وعميقة، وبعضها يظهر مقاومة شديدة له، مما يؤدي إلى ضيقه وسطحيته، وهذا الاختلاف يعود إلى وجود بعض العوائق (Les Obstacles) التي تتوفر في مجتمع دون آخر.

ولذلك تكون عملية التغير غير مرغوبة، وتجد مقاومة لدى أفراد المجتمع. وهذه العوائق مختلفة وعديدة، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي:

١ ـ العوائق الاجتماعية.
٢ ـ العوائق الاقتصادية.
٣ ـ العوائق الأيكولوجية.
٤ ـ العوائق السياسية.

كما أن كل قسم من هذه الأقسام تندرج تحته جملة من المتغيرات الفرعية، متفاوتة في تأثيرها في عملية التغير الاجتماعي.

أولاً ـ العوائق الاجتماعية

هناك عوائق اجتماعية عديدة تقف أمام التغير الاجتماعي، وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة، وأهم العوائق الاجتماعية ما يلي:

١ ـ الثقافة التقليدية:

يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة. فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد، والقيم بوجه عام، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان مادياً أم معنوياً. وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت، كلما كانت المقاومة أشد وأقوى.

فالأيديولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم على أنه «ليس بالإمكان الإتيان بأفضل مما كان»، والتي تؤدي إلى مقاومة كل جديد. وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين عايشوا أوضاعاً مختلفة عن الأوضاع الحالية، مما يؤدي إلى الجهل بالتجديد، والتحديث عامة، وقديماً قيل «من جهل شيئاً عاداه».

وقد بين وليام أوجبيرن أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكية ـ ثبات ـ العادات والتقاليد، كلها متغيرات

تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام[1].

وتظهر المقاومة بشكل أوسع، حينما يتعلق التغير بالقيم والمعتقدات التقليدية، ففي الهند مثلاً يعيش غالبية السكان في حالة سوء تغذية شديدة، قد تصل في بعض الأحيان إلى حد المجاعة، ومع ذلك فإن طائفة الهندوس يقدسون الأبقار ويحرمون ذبحها، ويتركونها تتجول في الحقول والمزارع، مع أن عددها يقدّر بحوالي ٣٠٠ مليون بقرة، وقد حاول الزعيم نهرو "Nihro" إقناع تلك الطائفة بالمنطق والبرهان بخطأ هذا المعتقد، ومع ذلك فليس من مجيب، كما وأنه ليس من المحتمل ظهور اتجاه نحو تربية الماشية من أجل الغذاء، أو أنه سيكون مقبولاً عندهم في المستقبل القريب، ما دامت التغذية على لحم البقر تخالف معتقدات الهندوس الحالية[2].

وقد استغل المستعمرون الإنجليز هذا المعتقد، فكانوا يذبحون البقر ليلاً ويلقونها في أحياء الهندوس مدعين أن المسلمين هم الذين قاموا بذبحها، وذلك من أجل الإيقاع بين الطائفتين الهندوسية والمسلمة. إن سيادة مثل هذه المعتقدات القديمة لدى الطوائف يحول دون إحداث عملية التغير والتقدم الاجتماعي عموماً.

وفي بعض المجتمعات العربية، هناك اختلاف في النظرة إلى القيم السائدة، فقد بين محمد الرميحي أن اختلاف النظرة إلى القيم في الكويت بين المواطنين من شأنها أن تعيق عملية التغير والتنمية الاجتماعية عموماً، وقد ذكر بأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قد قامت ببحث استطلاعي لقياس اتجاهات مقدمي الطلبات للحصول على قسائم وقروض حول مدى

---

(١) William F. Ogburn (and others): Technology and social change. Appeton - centry, crofts, INC., N. Y. 1957 pp. (12 - 27).

(٢) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص ١٤٣.

رغبتهم في سكن الشقق عام ١٩٦٧، وبلغ عدد الحالات التي بحثت ٦٢٧ حالة من ١٥١٧ طلباً، تقدم أصحابها للحصول على قسائم وقروض في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٦٧، أي أن النسبة قد شملت ٦٢٪، وقد شمل البحث مقدمي الطلبات من العاملين في القطاع الحكومي (٣, ٩٢٪)، والقطاع الأهلي (٧, ٧٪) وتركز المبحوثون في ٢٢ جهة حكومية من وزارات الداخلية والدفاع والتربية والصحة . . . أي أن العينة كانت على مستوى لا بأس به من التعليم، فكانت النتيجة العامة للبحث أن ٩, ٩٥٪ من العينة رفضوا سكن الشقق، وكانت أكبر نسبة للرافضين (٧, ٦٧٪) بسبب العادات والتقاليد أي القيم السائدة في المجتمع[١]. لهذا فإن القيم الاجتماعية تفرض نمطاً معيناً من الإسكان، وهذا المثل يمكن أن ينطبق على الأقطار العربية كافة، الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول: أن هناك قيماً اجتماعية معطلة لعملية التغير الاجتماعي.

كما أن المحافظة على البناء الأسري المتعلق بالأسرة الممتدة من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، بعكس بناء الأسرة الصغيرة، «الأسرة النووية». وفي دراسة عن العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر الأردنية قام بها مجد الدين خيري على عينة مؤلفة من ٢٧٤ أسرة نووية تسكن في مختلف مناطق عمان السكنية توصل إلى أن صغر حجم الأسرة يؤدي إلى العمل على استمرار التقدم المهني وإلى اكتساب أنماط سلوكية واتجاهات جديدة[٢]، وأن من شأن التنظيم البيروقراطي وانتشاره أن يؤدي إلى تكون الأسر النووية[٣]. أي أن عملية التغير ترتبط إلى حد بعيد - من هذه الناحية - بتكون

(١) محمد الرميحي: معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة. دار السياسة، الكويت، ١٩٧٧، ص ص (٢٥ - ٢٦).

(٢) مجد الدين خيري: العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية، مكتبة المعرفة، عمان ١٩٨٥، ص ١٣٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٤٢.

الأسرة الصغيرة. وهو نظام اجتماعي سائد في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

كما وأن تعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي. ففي المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ترتفع نسبة الأمية لدى النساء، حيث تصل إلى أكثر من ٩٠٪ الأمر الذي يحد من فاعلية المرأة وتهميشها في عملية التنمية الاجتماعية، ومن الجدير بالذكر أن المرأة في المجتمعات العربية من الفئة المضطهدة، بالإضافة إلى فئة الأطفال والفقراء على حد تعبير هشام شرابي[١].

٢ ـ طبيعة البناء الطبقي:

لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي. فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي. لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدوداً نتيجة للانغلاق الطبقي، فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير، كما هو في الهند والباكستان حيث أن النظام الطائفي يحدد نوع المهنة التي تكون مفروضة على فئات معينة في المجتمع، فنظام الطبقات في الهند Caste يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها، وتنتقل بفعل عامل الوراثة، وليس بموجب الكفاءة، ويكون الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية والالتزام بها. أي أن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل الاجتماعي الذي يكاد يعم في المجتمعات النامية اليوم.

٣ ـ الميل للمحافظة على الامتيازات:

تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال

(١) هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط ٥، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥، ص ٨٨.

مصالحهم، تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية، أو الامتيازات الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو غير ذلك. لهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد، سرعان ما تقوم المعارضة، وأمثلة ذلك عديدة في المجتمعات. فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقي على علاقات الإنتاج دون تغيير، الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغيير إيجابي للطبقة العاملة في مجال علاقات الإنتاج التي تتغير، بتغير وسائل الإنتاج. والأمر نفسه يحدث من قبل الطبقة العاملة نحو تحقيق المزيد من الامتيازات للطبقة الرأسمالية، حيث تقوم الطبقة العاملة بمعارضة شديدة.

وتتعدد أشكال المقاومة بتعدد التغيرات التي تحدث في كافة أنحاء المجتمع. فقد تقاوم الأحزاب السياسية في مجتمع إنشاء أحزاب جديدة حتى لا ينقص عدد المنتسبين إليها، وحتى لا تتفرق أصوات الناخبين أثناء عملية الانتخاب. كما أن الأطباء مثلاً يقاومون أي تغيير في تخفيض أجورهم لصالح المرضى، وقد تقوم الجماعات المتضررة من عملية التغير بنشر الإشاعات - غير الحقيقية - ضد التغيرات المقترحة كما يقول فوستر Foster [١] وتظهر المقاومة في مجال استعمال الآلات الحديثة، حيث قام العمال بتحطيم الآلات في بداية الثورة الصناعية، حينما أخذت الآلة البخارية تحل مكان الآلة اليدوية، الأمر الذي أدى - في البداية - إلى الاستغناء عن كثير من العمال في مصانع بريطانيا، لهذا قاوم العمال عملية التحديث الصناعي[٢].

وقد قام المؤلف بالإشراف على دراسة ميدانية في شركة الصناعات

---

(١) G. Foster: Traditional societies and technological change. Harper and Rew, N. Y., 1973, p. 117.

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذه الفكرة، انظر:

Jean - Pierre Rioux: La revolution industrielle (1780 - 1880). Editions du seuil, Paris, 1971.

الحديدية والميكانيكية ـ سيمكو Simco ـ بمدينة قسنطية، في مجال التغير الاجتماعي للعمال في المصنع، عام ١٩٧٨، على عينة تضم (١٠٠) عامل. وقد دلت النتائج أن عمال المؤسسة أبدوا معارضة واضحة (٧٩٪) نحو المسيرين الإداريين، بسبب أن الإدارة تباطأت في تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يتضمن حقوقاً عديدة لصالح العمال المشاركين في العملية الإنتاجية، وذلك لحداثة تلك الإدارة، الأمر الذي أثر تأثيراً واضحاً في الحد من طموحات العمال في التغيير نحو الأفضل[١].

وتظهر المقاومة بوضوح في ميادين عديدة في أنماط الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والعلمية . . . وغالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة، والخوف على المصالح المستقرة، وبطبيعة الحال، تكون المقاومة قوية كلما تعرضت تلك المصالح إلى تغيير كبير.

وقد دلت كثير من الدراسات الاجتماعية في المجتمعات النامية، أن الإقطاعيين كانوا يقاومون الإصلاح الزراعي والتأميم للأراضي، نظراً لكونها تحد من حيازاتهم للملكية الواسعة. وفي غياب المؤسسات القانونية الحديثة يظهر ما يسمى بقانون «تصادم المصالح» الذي يظهر كافة فئات المجتمع مما يؤدي بالتالي إلى إعاقة التغير الاجتماعي بوجه عام.

(١) محمد الدقس: التغير الاجتماعي للعمال في المصنع، بحث ميداني بشركة سيمكو، قسنطينة، عام ١٩٧٨، ص ص (١٠٣ - ١٠٤).

ثانياً ـ العوائق الاقتصادية

تأتي مقاومة التغير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل، وبالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة، تؤدي إلى التغير السريع، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وكذلك، فإن نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير. وهناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك. وهي عوامل تلعب دوراً مؤثراً في عملية التغير الاجتماعي، ومن أهم تلك العوامل:

١ ـ ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع، إذ لا بد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول، وغير ذلك، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها، من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو

التقدم والتنمية، ولهذا لا بد من توفر الشروط التكنولوجية، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم، لكي يصبح الاختراع ممكناً.

ومن البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر، والإمكانيات اللازمة، والبيئة الاجتماعية الملائمة، فأي اختراع جديد لا يجد طريقه في المجتمع، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من أجله، ولهذا فإن الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم، والدليل على ذلك، أنه أحياناً تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد. وقد بين نمكوف "Nimkoff" أن الاختراعات تعتمد على: [1]

١ ـ القدرة العقلية.

٢ ـ الحاجة للاختراع.

٣ ـ المعرفة القائمة.

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة والتكلفة، وعلى مكانة المخترع، وثقافة الفرد المستقبل للاختراع، كل ذلك له أكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير الاجتماعي[2].

ولذلك، فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب، ورعايتهم وتوجيههم يؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة. وأن توفير الأدوات والمواد اللازمة من معامل مخبرية، وأدوات تكنولوجية وغير ذلك، من شأنه أن يشجع البحث العلمي، مما يزيد في الاختراعات ويعمق فائدتها لدى المجتمع.

---

(١) William Ogburn: Technology and social change. op. cit., p. 56.

(٢) Ibid. p. 26

إن نقص الإمكانـات الاقتصـادية اللازمـة يحـول دون تقـدم الاختراعات، وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

٢ ـ التكلفة المالية :

فـي كثير من الحـالات، يرغـب الأفـراد في امتـلاك المخترعـات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك. أي أن توفر الرغبة لا يكفي، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء(١).

إن كثيراً من الأفراد يرغبون في اقتنـاء الآلات الكهربـائية والوسائـل المادية الحديثة، غير أن عدم وجود القـدرة المـادية يمنـع من تحقيق تلك الرغبات. فالتأمينات الاجتماعية فكرة مرغوبة لدى المجتمعات كافة، إلا أن عدم توفـر الشـروط المـادية لا يسمـح بتنفيذهـا. أي أن ما ينطبـق علـى الأفراد ينطبق على المجتمعات.

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه، من ناحية عامة، فكلما تحققت فائدة أعلى، كلما كان الإقبال أعم وأشمل.

وقد أشار روجرز Rogers بأن قبول التجديد (التغير) لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز ١٠٪، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة(٢).

أما إبراهيم أبو لغد، فقد توصل إلى نتيجة مختلفة، مبينـاً أن الأخـذ بالتجديد يتأثر بالموقف الاجتماعـي، رغـم الفائـدة المـالية. حيث بين في ميدان الزراعة والإرشاد الزراعي، فقد أراد أخصائـي زراعـي في إحـدى القرى المصرية إدخال زراعة، «الذرة الهجين»، في المنطقة التـي يعمـل

---

(١) Ibid., pp. (61 - 62).

(٢) E. M. Rogers (and others): Communications of innovations. Free press, N. Y. 1971, p. 143.

بها، ونجح في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع، وقد زاد عدد من قاموا بزراعته، فارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن ١٥٪. ولكنهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التالي رغم الفائدة التي تحققت، وتبين أن السبب في ذلك يعود إلى أن نساء تلك المنطقة لم يرتحن إلى عجن دقيق الذرة الهجين عند إعدادها للخبز[١].

أي أن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ بالاعتبار كعامل مؤثر في عملية التغير يضاف إلى العامل السابق، وأن تحقيق الفائدة المادية ليست هي العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد.

٣ ـ محدودية المصادر الاقتصادية:

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا، فإن المجتمعات النامية ـ والفقيرة منها ـ لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها. فتبقى على مستوى الكفاف، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار... في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية، تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر، فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية. بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية بوجه عام وقد وصف ج. البرتيني الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص:[٢]

---

(١) إبراهيم أبو لغد: التقويم في برامج تنمية المجتمع، مركز التربية الأساسية، سرس الليان، ١٩٦٠، ص ص (١٤ ـ ١٥).

(٢) ج. م. البرتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث: ترجمة، ط٣، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠، ص ص (٤١ ـ ٤٤).

١ ـ إنه اقتصاد تقليدي: ويسود الزراعة فيه نمط بدائية الإنتاج، وكثيراً ما يكون هذا الاقتصاد منكفئاً على نفسه، مفتقراً إلى إنتاج كاف. . . مما يجعله مقطوعاً جزئياً عن باقي الاقتصاد.

٢ ـ يتصف الاقتصاد المديني فيه بضعف الإنتاج، ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك، والباقي يستورد من الخارج، أي هو اقتصاد تابع في الدرجة الأولى، ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية.

٣ ـ يتميز باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى، وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النامية.

وعموماً، يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها، وغالباً «فالمجتمعات القومية في البلاد النامية تطلب مستوى من الحياة كريماً، ويقعدها عنه الفقر، ويحول بينها وبينه العجز المادي، حتى الأفراد، فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها، ويحسون الحاجة إليها، وما يصدهم عنها إلا قلة الوسائل إليها»[١].

فالوسائل المادية، لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال، وكذلك الاختراعات والمصانع وغير ذلك. فالمقدرة المادية هي التي تساعد في الحصول على ذلك، وفي غيابها تلغى عملية التغير، وتبقى أمنية فقط، وهي تفسر لنا سبب كثرة وسرعة التغير الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة دون المجتمعات النامية.

(١) محي الدين صابر: التغير الحضاري وتنمية المجتمع، مرجع سابق، ص ١٦٧.

ثالثاً ـ العوائق الأيكولوجية

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء أكان إيجاباً أم سلباً. فالبيئة الطبيعية، من مناخ وسهول وجبال وأنهار... تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات. فقد قامت الحضارات القديمة مثل: حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها، حول المناطق الغنية، وخاصة حول ضفاف الأنهار، فكان ليسر الحياة وغناها الأثر الكبير في إقامة الحضارة لدى هذه المجتمعات دون غيرها. وقد بنيت حضارة الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي على الزراعة نتيجة لغنى «البلاد الجديدة».

وبالعكس، فإن شح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغير، وبناء حضارة كبيرة، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك، من شأنه أن يعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى. أي أن الموقع الجغرافي في هذه الحالة يفرض على المجتمع عزلة طبيعية، «أيكولوجية»، تعيق التغير الاجتماعي فيه. فبلاد اليمن نتيجة إحاطتها بالجبال في الدرجة الأولى، ولعوامل سياسية واقتصادية في الدرجة الثانية، تأخرت عن غيرها من المجتمعات المجاورة، إلا أن هذه العزلة بدأت تخف حدتها في الوقت الراهن أمام ثورة المواصلات والتقدم التكنولوجي بوجه عام.

وتؤدي العوائق الاقتصادية مع عوائق أخرى إلى تكوين الانغلاق

الطبقي، وإلى استاتيكية العادات والتقاليد، وركود حركة الاختراعات والتجديد وما إلى ذلك.

وانطلاقاً من ذلك، تكون عملية التغير بطيئة وغير واعية، وبالمقابل فإن سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، يؤدي إلى تفاعل اجتماعي واسع، فعملية الانتشار الثقافي ـ كما تبين سابقاً ـ تساهم إلى حد كبير في التغير الاجتماعي.

رابعاً ـ العوائق السياسية

تعيش المجتمعات أوضاعاً سياسية متباينـة ، وتؤثـر هذه الأوضـاع في عملية التغير الاجتماعي إيجاباً وسلباً ، ويمكن تقسيم العوائق السياسية إلى قسمين :

١ ـ عوائق سياسية داخلية .

٢ ـ عوائق سياسية خارجية .

وسنحاول تلمس كل واحد من هذه العوائق على حدة .

١ ـ العوائق السياسية الداخلية :

هناك عوائق سياسية عديدة تقف أمام عملية التغير منها :

١ ـ ضعف الأيديولوجية التنموية : تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة . وذلك وفق الأيديولوجية التي تتبناها ، فحينما تكون الأيديولوجية غير واضحة ، ومتأرجحة ، فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم ، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية . فخطة التنمية تصاغ في إطار أيديولوجي سياسي ، لأن التنمية عملية سياسية في المحل الأول ، في البناء والتطبيق والإشراف ، فحينما تكون السياسة التنموية غير واضحة فإنها في هذه الحالة لن تلبي حاجات المجتمع ، علماً أن هناك بعضاً من الدول النامية لم تأخذ بالتخطيط الاجتماعي كمبدأ ، الأمر الذي يؤدي إلى

بطء التغير الاجتماعي. كما ويرجع إلى كون بعض المسؤولين لا يرغبون في إحداث التغير لأسباب منها: إما لقصور إدراكهم لعملية التنمية، وإما لعدم وضوح الأيديولوجية التنموية لديهم.

٢ ـ **تعدد القوميات، والأقليات داخل المجتمع**: غالباً ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظاً على التوازن العام داخل المجتمع، فأي إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم استجابة، أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع، على عكس المجتمع المتجانس، فإن عملية التغير فيه تسير بشكل أفضل، وبسهولة ويسر في تقبل عملية التغير الاجتماعي.

٣ ـ **عدم الاستقرار السياسي**: إن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقه، حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود، وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي، فإن جهود السلطة تكون موزعة بين إعادة استتباب الأمن، وتنمية المجتمع، ناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج، مما يحرم المجتمع من فاعليتها في عملية التغير، وإن بقيت داخل الوطن تكون مواهبها معطلة انتظاراً لعودة الاستقرار مما يفوت في النهاية الفرصة في إحداث عملية التغير.

٢ ـ العوائق السياسية الخارجية:

وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج، ومن أهمها:

١ ـ **السياسة الأمبريالية**: من المعروف أن الأمبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات، وتحارب كل تغير إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة، فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها، وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة. ناهيك عن فرض ثقافتها وحضارتها التي

لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة عملية التغير.

لقد أملى الاستعمار الفرنسي لغة وثقافة على الشعوب التي حكمها من المجتمعات النامية في إفريقيا وغيرها، وقد خلف ذلك عبئاً ثقيلاً ما زالت تعاني منه تلك المجتمعات إلى اليوم.

كما أن الأمبريالية تتبع سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد تمشياً مع المبدأ القائل: «فرق تسد» مما يؤدي في النهاية إلى الحروب الداخلية والمنازعات، وإلى إعاقة التغير الاجتماعي من ناحية عامة.

٢ ـ **الحروب الخارجية**: لا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية. كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية. ومن المؤسف حقاً أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها، بدأت بالمنازعات فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير الاجتماعي لديها، ومن الجدير بالذكر أن هذه المنازعات ـ في الغالب ـ تكون مخططة من قبل بعض المجتمعات المسماة بالمتقدمة، وذلك لأسباب شتى، ـ لا مجال لذكرها ـ إلا أن المجتمعات المتحاربة تجد نفسها في نهاية الأمر في مشاكل اجتماعية واقتصادية، تشغلها عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها، وإلى تخلفها في النهاية.

الخلاصة العامة

تبين مما سبق أن عوائق كثيرة، ولكنها مترابطة، بحيث يصعب توصيفها بشكل نهائي أيها أساسي وأيها ثانوي، فإشكالية الفصل بينها تبدو صعبة، إلا أنها تؤدي في النهاية إلى إعاقة التغير الاجتماعي وتجذير التخلف.

وليس هناك خروج من دائرة التخلف إلا بمعالجة تلك العوائق، كما وأن استجابة المجتمعات تكون مرهونة بطبيعة ثقافة المجتمعات، وإمكاناتها، والظروف العامة المحيطة بها.

ولا شك أن في معالجة تلك العوائق وإزالتها تحقيقاً للتغير الاجتماعي نحو الأفضل، وذلك مرهون ومشروط بالوعي الاجتماعي والقدرة على التغيير.

الفصل السابع

التصنيع والتغير الاجتماعي العمالي

- مفهوم التصنيع .
- مراحل تطور الصناعة .
- المتغيرات الاجتماعية المصاحبة للتصنيع .
  ١ - تقسيم العمل والتخصص .
  ٢ - الاغتراب .
  ٣ - البيروقراطية .
  ٤ - القيم العمالية .
  ٥ - متغيرات أخرى .
- الخلاصة .

مفهوم التصنيع

يرتبط مفهوم التصنيع Industrialisation بالصناعة Industrie فهو يعني سياسة توظيف الصناعة من أجل تنمية المجتمع في إطار مخطط التنمية العام بحيث تعطى الأهمية لقطاع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي أو القطاع التجاري.

وتعرفه لجنة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة: بأنه عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الجانب المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتقنية حديثة وبقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي.

وهو يشير إلى وعي أفراد المجتمع والحكومة بأهمية الصناعة في عملية التنمية. ويعتبر من الناحية السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية تستوعب نشاط الأفراد المرتبط بالعمل الصناعي تلك الظواهر التي جاءت نتيجة لإدخال الصناعة في الحقل الاقتصادي. ومن هذه الظواهر: ظاهرة تقسيم العمل والاغتراب والتنظيمات العمالية والبيروقراطية وغير ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، أوجد التصنيع متغيرات عديدة في المجتمع تبدو في التغيرات التي حدثت في ميدان الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة. وفي

الحراك الاجتماعي والجغرافيا، وبالإضافة إلى ظواهر أخرى. ويرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة التي تتضمن معاني عديدة عند كثير من المفكرين أمثال ولبرت مور وأجبيرن وميلر وغيرهم.

ويرى ولبرت مور أن الصناعة تعني مجموع الإنتاج المادي الذي يأتي عن طريق استخدام الآلات عن طريق مصادر الطاقة المختلفة[١].

وهناك من يربط بين الصناعة والتكنولوجيا ويظهر في استخدام مصطلح التكنولوجيا الصناعية تمييزاً لها عن الأنواع الأخرى من التكنولوجيا[٢]. ويستعمل مصطلح الصناعة أيضاً بمفهوم أوسع، حيث يدل على جوانب متعددة من النشاط الاقتصادي والفني. أي بكل ما يتعلق بإنتاج الإنسان المادي والفكري سواء كان في المصنع أو في الحقل أم في أي مجال آخر.

وقد يعني المجهود الذي يتفق في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمادة من حيث استخراجها وتحويلها إلى حالة أخرى.

وهي تضم مجموعات رئيسية ثلاث هي:

١ ـ الصناعات الاستخراجية: التي تقوم على استخراج الخامات من باطن الأرض.

٢ ـ الصناعات التحويلية: التي تقوم على تحويل مادة إلى مادة أخرى.

٣ ـ الصناعات الإنشائية: التي تتضمن بناء المنشآت المختلفة.

وقد تغيرت الصناعات وفقاً لتطور المجتمعات الإنسانية، وهي مختلفة في مراحلها عبر العصور ناهيك عن اختلافها من مجتمع إلى آخر.

---

(١) Wilbert Moore: The impact of industry op. cit. p. 4.

(٢) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب بخصوص مصطلح التكنولوجيا واستعمالاته.

مراحل تطور الصناعة

ليس هناك من شك في أن العمل الصناعي في تطور مستمر، فالانتقال من صنع الفأس الحجرية إلى استخدام الذرة، قد مر في مسيرته بتغيرات عديدة، وقد كان يصاحب كل تغير تكنولوجي تغيرات اجتماعية معينة. وقد أشار إلى هذه المسألة عالم الأنثروبولوجيا لويس هنري مورجان L. H. Morgan في كتابه «المجتمع القديم» بأن كل مرحلة من التاريخ الإنساني مرتبطة باختراع مادي جديد، مقسماً مراحل التطور إلى ثلاث مراحل: الوحشية والبربرية والمدنية، ثم قسم كلاً من المرحلتين الأولى والثانية إلى مراحل فرعية ثلاث.

وتتولد كل مرحلة من هذه المراحل العامة والفرعية بواسطة اختراع تكنولوجي عظيم معللاً ذلك، بأن المرحلة الثانية من الوحشية قد ترتبت على اكتشاف النار، وظهرت المرحلة الثالثة نتيجة لاختراع القوس والسهم، وبدأت المرحلة البربرية بالتوصل إلى صناعة الفخار[1].

ويعني ذلك أن الثقافة تتطور بتطور الوسائل المادية المستخدمة. أي أن تاريخ المجتمعات يرتبط بتطور الصناعة.

وقد قسم ماكس فيبر التطور الصناعي إلى أربع مراحل هي:

(١) تيماشيف. مرجع سابق، ص ٧١.

١ ـ النظام العائلي.

٢ ـ نظام الصناعة اليدوية أو الطوائف الحرفية.

٣ ـ نظام الاستخدام.

٤ ـ نظام الصناعة المركزة، والنظام الأخير يمتاز بالكثافة السكانية الكبيرة[١].

وقد بين براون J. Brown في كتابه «علم النفس الاجتماعي في الصناعة» أن تاريخ الآلة وحضارتها في الألف سنة الماضية قد مرت في ثلاث مراحل متعاقبة ومتداخلة. وهي: [٢]

مرحلة العصور الوسطى ومرحلة الثورة الصناعية والمرحلة الحديثة. وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بتكنيك خاص بها: التكنيك القديم والمتوسط والحديث على التوالي. أي أن كل مرحلة كما يقول لويس ممفورد Lewis Mumford لها مناطقها الخاصة بها، واستخدامها لمصادر ومواد أولية مميزة، ووسائلها النموذجية لاستخدام الطاقة وتوليدها ومهناً وطرقاً خاصة تستخدم من قبل العمال[٣].

ويمكن التمييز بين العصور التكنولوجية على أساس التغيرات في مهارات العمل. والمواد. والنقل والاتصال التي شهدتها هذه العصور، وفق المخطط التالي: [٤]

---

(١) محمد حجازي: التصنيع والأسرة. ط ٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص (٨١ ـ ٨٢).

(٢) ج. براون: علم النفس الاجتماعي في الصناعة. ترجمة خيري السيد وآخرون دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٤) علي جلبي: علم اجتماع الصناعة. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣، ص ٣٩٣.

عصور الصناعة ومحدداتها

المحددات / العصور	(١) القوة	(٢) الأدوات	(٣) المادة الخام	(٤) مهارات العمل	(٥) النقل
١ ـ ما قبل الصناعة عام ١٥٠٠	العضلات ـ الريح المياه .	اليد	خشب ، حديد ، برونز	حرفيون ذوي مهارة شاملة، وعمال غير مهرة	الحيوان والمراكب الشراعية
٢ ـ الصناعة المبكرة عام ١٧٨٥	البخار باستخدام الفحم	الآلة البسيطة	الصلب	حرفيون مهرة لتشغيل الآلات	القطار البخاري والمراكب البخارية
٣ ـ الصناعة المتقدمة عام ١٨٧٠	الكهرباء ، البترول والفحم	الآلة المعقدة	نحاس ، صلب ، ألمنيوم	فنيون ومشرفون مهرة	القطار التجاري السيارة ـ الطائرة
٤ ـ ما بعد الصناعة عام ١٩٥٣	الذرة وطاقات أخرى	مصانع آلية	بلاستيك ، معادن جديدة	مهندسون وفنيون ، ومدراء مختصون	قطارات آلية وبواخر ضخمة وطائرات متنوعة

ويشير براون أنه في **المرحلة الأولى** كان الاعتماد على الماء والخشب ثم الاعتماد على الفحم والحديد في المرحلة الثانية. والاعتماد على الكهرباء والمعادن في المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما زالت في طور التكوين، ويضيف إلى أن كل مرحلة قد صاغت أيديولوجية خاصة بها من أجل تفسير وتبرير تنظيمها الاجتماعي.

لقد كانت الصناعة في العصور الوسطى ذات تقنية بسيطة تقوم على ورش صغيرة مبنية على نظام الطوائف، وذات إنتاج محدود وفق الحاجة، وتتسم بالروح الجماعية بين العمال.

أما في **المرحلة الثانية**: مرحلة الثورة الصناعية، فقد كانت تتصف بتقدم تكنولوجي كبير انعكست آثارها على المجتمع، فقد ارتفع مستوى معيشة السكان وزادت من الحراك الجغرافي - الهجرة - والحراك الاجتماعي. وتميزت بسيادة الروح الفردية بعكس المرحلة السابقة.

وقد ظهرت أنظمة اجتماعية جديدة، فقد جاء النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، نتيجة لانتشار الصناعة والحركة الصناعية بوجه عام، وحدثت تغيرات اجتماعية عميقة. في الأسرة والمجتمع عامة. وبتوسع المشاريع الصناعية بدأت الشركات الكبرى بالظهور وأخذ المالك الفرد في الاختفاء في كثير من الصناعات. وظهرت الحركة النقابية التي جاءت مكان الرابطات الحرفية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة.

وفي **المرحلة الثالثة**: ظهرت التكنولوجيا بشكل متقدم خاصة في استخدام الذرة وهي تتميز بحدثين هامين هما:

١ - **الإنتاج الوفير - الجماهيري**: الذي طبق في الولايات المتحدة في إنتاج عربات البضاعة وإنشاء السكك الحديدية في نهاية القرن التاسع عشر، وقد توسع منذ أوائل هذا القرن. فقد عمت قاعدة الإنتاج بالجملة معظم

أقطار العالم، وأصبحت قاعدة أساسية في تنظيم أوجه نشاط الإنتاج الصناعي، وقد تعدى الإنتاج بالجملة المصنع إلى الزراعة مثلما هو سائد في التعاونيات الجماعية في الاتحاد السوفياتي. وإلى مجالات البحث العلمي وغير ذلك.

ويرى بيتر دروكر أن الإنتاج الوفير يجب أن لا ينظر إليه كقاعدة ميكانيكية فقط بل اجتماعية أيضاً. فهو قاعدة للتنظيم الإنساني، أي تنظيم الأفراد من أجل القيام بعمل مشترك[1].

أي أن المنتج في النظام الحديث هو التنظيم في المقام الأول.

وتقلص دور العامل في العملية الإنتاجية، فأخذت الآلات تحل مكان العمال، وتعدى الأمر من المهارات اليدوية إلى المهارات الفنية والنظرية.

٢ ـ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات Multinational : التي تعرف اليوم بالشركات المتعدية الجنسيات Transnational وهي شركات كبيرة لا تعتد بالحدود بين الدول، وترسم استراتيجيتها التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة معينة، كما أنها لا تقوم على أساس تمثيل جنسيات أو قوميات معينة[2].

لقد وجدت هذه الشركات الكبيرة مشكلات عديدة في مجال العمل الصناعي، من أبرزها المسألة الإدارية والقيادة العامة. فأوجدت فئة تعرف بفئة المديرين الموظفين غير المالكين، نظراً لسعة المشاريع وتخصصاتها وبعد مكان عملها، الأمر الذي يتطلب من صاحب الشركة تعيين مدراء للقيام بإدارتها نيابة عنه...

---

(١) المرجع نفسه، ص ٤١.

(٢) لقد اعتمدت الأمم المتحدة تسمية «متعدية الجنسيات» بدلاً من «متعددة الجنسيات» في أوائل السبعينات من هذا القرن.

ومن الجدير بالذكر، أن التطور الصناعي لم يكن واحداً في مستوياته لدى المجتمعات كافة، ولا حتى في المجتمعات الأوروبية، فالثورة الصناعية قد بدأت في بريطانيا أولاً، مما أدى إلى تقدمها على غيرها من البلدان الأوروبية الأخرى، وبطبيعة الحال لكل مجتمع ظروفه الخاصة التي بموجبها تتحدد سياسة التصنيع وأبعاده. وقد حاول بعض من المفكرين أن يربط التصنيع بحادث أو ظرف معين، ولعل من أبرز تلك التعميمات ما يراه بروسلر Proesler من أن التصنيع كان يبدأ دائماً بحرب ما، ويرى في هذا الصدد أن التصنيع بدأ في فرنسا بعد حرب نابليون وفي ألمانيا بعد حرب ١٨٧١ م بالذات وفي أمريكا بعد الحرب الأهلية وفي روسيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي الصين والهند بعد الحرب العالمية الثانية[١].

وبوجه عام، تعتبر الصناعة بمراحلها المختلفة من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي في الحقل العمالي والاجتماعي عامة.

ولعل أبرز السمات الاقتصادية والاجتماعية لمراحل التصنيع ـ خاصة مرحلة الإنتاج الوفير ـ زيادة الإنتاج الصناعي زيادة كبيرة، وسيطرة الصناعة وأسلوب الإنتاج الصناعي على نمط الإنتاج في معظم المجالات. وتشغيل الأيدي العاملة بوفرة، وإلى ضرورة توفير قيادة وإدارة فعالة من أجل تسيير المشروعات الكبرى، وضبط العلاقات العمالية.

وقد أحدثت الصناعة تغيرات اجتماعية مهمة في المجتمع العمالي تبدو في عدة مظاهر حسب رأي رالف دارندورف، وهي: [٢]

(١) محمد الجوهري: مقدمة في علم الاجتماع الصناعي. ط ٢، دار الكتاب للتوزيع القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٢٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٤.

١ ـ تحويل مجتمعات الطوائف الحرفية أو الطبقات المغلقة إلى مجتمعات طبقية مفتوحة.

٢ ـ تحطيم النظم التقليدية في تدرج المكانة، والمساواة بين جميع العمال المأجورين.

٣ ـ تكوين حالة من عدم التكيف الخطير، والاغتراب لدى العمال الصناعيين.

٤ ـ ظهور أزمات اجتماعية متزايدة، وخاصة بين العمال الصناعيين.

٥ ـ زيادة حدة الصراع الطبقي بين أصحاب المؤسسات والعمال الصناعيين.

أي أن المراحل الصناعية أدت إلى إحداث تفكك وفوضى في الأشكال التقليدية المعروفة في كل مجالات الحياة الاجتماعية العمالية.

المتغيرات الاجتماعية المصاحبة للتصنيع

لعل من أهم المتغيرات التي حدثت في الحقل العمالي الصناعي هي: تقسيم العمل، والاغتراب، والعلاقات العمالية، والبيروقراطية والحراك المهني، وبالمقابل حدثت تغيرات مهمة في الحقل الاجتماعي العام، خاصة في مجال الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة، والحراك الاجتماعي والجغرافي، وهذه المتغيرات الأخيرة رغم أهميتها إلا أنه سيقتصر تحليلنا على المتغيرات الأولى، تلك التي تقع في مجال العمل الصناعي أي داخل بوابة المصنع، لأنها تغيرات اجتماعية مباشرة لعملية التصنيع. وسنحاول تحليل تلك المتغيرات على النحو التالي:

أولاً ـ تقسيم العمل والتخصص:

بدأ تقسيم العمل في بداية تكوين فائض الإنتاج، حيث بدأ الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي، وقد أدت الصناعة إلى تعميق هذا التقسيم وإيجاد ظاهرة التخصص الدقيق.

لقد انطوى تقسيم العمل في الصناعة على سلطة مطلقة مارسها الرأسماليون تجاه العمال الذين أصبحوا عبارة عن أجزاء في جهاز اجتماعي متكامل، وقد صاحب تقسيم العمل زيادة في الإنتاج وتحسن في الإنتاجية والتركيز على التخصص الدقيق، الأمر الذي أدى إلى فصل العامل عن

محيطه العمالي، والقيام بعمليات محدودة، في إطار العملية الإنتاجية العامة التي تنقسم إلى وظائف فرعية تنتهي إلى مهنة، أو عمل واحد يقوم على إنجازه عامل بعينه.

وقد لاحظ دوركايم أن تقسيم العمل يؤدي إلى التضامن العضوي الذي يبدو في ارتباط الوظائف ببعضها، واعتمادها على بعضها اعتماداً متبادلاً ويتطلب حداً من التعاون بوجه عام.

وهناك عيوب ومزايا لظاهرة تقسيم العمل الصناعي.

ومن أهم هذه المزايا:

١ - **زيادة مهارة العامل**: لقد أدى تقسيم العمل والتخصص إلى زيادة مهارة العامل نتيجة لتكرار العمل نفسه يومياً، مما يؤدي إلى إتقانه وزيادة مهارته والوقوف على التفاصيل الدقيقة المتعلقة به، والتغلب على الصعوبات التي تعترض سبيله، فضلاً عن أنه قد يبتكر وسائل تؤدي إلى زيادة مستوى أدائه لعمله.

٢ - **الاقتصاد في الوقت**: فالتخصص في أداء نوع معين من الوظائف يؤدي إلى اقتصاد في الوقت، لأن تنقل العامل من مكان إلى آخر يؤدي إلى ضياع كثير من الوقت من أجل أن يتهيأ نفسياً وذهنياً لعمل جديد.

٣ - **الاستفادة من المهارات المختلفة**: لأن التخصص وتقسيم العمل تتيحان الفرصة لاستخدام المهارات المختلفة. إذ يمكن لكل فرد أن يمارس العمل الذي يراه ملائماً لمواهبه الخاصة، فيمكن للعامل العادي أن يعمل بكل قوته، والعامل الماهر أن يعمل بكل مهارته اليدوية، والمنظم بكل قدرته الإدارية. أي أن كل فرد يتجه إلى الأعمال التي تلائم ميوله ومواهبه الخاصة، فتتحقق مقولة: العامل المناسب في العمل المناسب.

هذه المتغيرات السابقة تعتبر من أهم محاسن تقسيم العمل. أما

مساوىء التقسيم والتخصص: فتبدو في عدة مظاهر أهمها:

١ ـ **إحداث بطالة عند العمال**: إن تقسيم العمل داخل المصنع، أو الوحدة الإنتاجية، يتطلب بطبيعة الحال تخصص العمال في عملية إنتاجية أو أكثر من العمليات الجزئية في مختلف مراحل الإنتاج، لسلعة معينة. لذلك فإن الاستغناء عن هؤلاء العمال أمر ينطوي على خطورة، إذ يصعب عليهم القيام بعمل جديد قد يختلف في نمط أدائه عن العمل السابق، مما يؤدي إلى استغراق وقت طويل من المران والتدريب على العمل الجديد.

٢ ـ **انتشار الملل**: إن العامل الذي يقوم بعملية واحدة بسيطة طوال النهار على مدار سنين طويلة ـ أي الأداء التكراري ـ لعملية واحدة يؤدي إلى إصابة العامل بالملل والسأم ويشعره بتفاهة العمل الذي يؤديه لعدم بذل مهارة فنية كبيرة. وللقضاء على هذه الظاهرة، يتطلب إدخال وسائل جديدة منها إدخال الموسيقى وقت العمل، وإدخال فترة الراحة القصيرة خلال العمل اليومي، وترقية العمال الذين يظهرون مهارة عالية، وغير ذلك من الوسائل.

٣ ـ **تقليل أهمية المهارة عند العمال**: إن زيادة التخصص، تحرم العامل من الحافز الناتج عن الاعتزاز بما يحققه نتيجة لمهارته، ويرى فريدمان G. Friedmann أن من مساوىء التخصص القضاء على المهارة الفنية التي كانت تتوفر في الصانع القديم، وذلك لأن الإنتاج الوفير اليوم يقوم في معظمه على عمال نصف مهرة، ولأن وظيفة العامل ليست في الإنتاج الحقيقي بل في مجرد السيطرة على الآلة وكيفية تشغيلها، والمحافظة عليها كي تبقى في حالة جيدة. أما المقدرة الفنية فقد قضي عليها إلى درجة كبيرة بواسطة التقسيم الصناعي وأصحاب الياقات البيضاء[1].

---

(١) George Friedmann: Industrial sociology. The emergence of the human problems of =

وبوجه عام، يعتبر تقسيم العمل والتخصص من الظواهر التي أوجدها التطور الصناعي، والتي انعكست آثارها إيجاباً أو سلباً على العامل مباشرة. . .

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر دلالة على تقدم الصناعة والتصنيع، وهناك تفاوت بين المجتمعات في الاستجابة لهذه الظاهرة وفقاً للأهداف التنموية المنشودة، ونظام الملكية لوسائل الإنتاج.

ثانياً: الاغتراب Aliénation

استعمل مفهوم الاغتراب بمعاني عديدة في العلوم الاجتماعية، واستعمل بمعاني مختلفة لدى المفكرين الاجتماعيين، أمثال كارل ماركس ودوركايم وماكس وغيرهم.

والاغتراب بوجه عام، يعني العزلة الاجتماعية والنفسية للإنسان في المحيط الاجتماعي. ويعتبر من الظواهر التي أوجدتها الصناعة في المحيط العمالي. وهو مظهر سلبي شد انتباه الباحثين من أجل دراسته، ومعالجته في إطار معالجة الظواهر المعتلة التي أوجدتها الصناعة بشكل عام.

وقد كان ماركس يعني بالاغتراب فقدان «القوة» أو فقدان «المعنى» نتيجة للآثار التكنولوجية على العلاقات الصناعية في ظل الإنتاج الرأسمالي، حيث يرى أن العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الصناعة الرأسمالية تحرم العمال من فرص إشباع حاجاتهم النفسية في العمل مما يؤدي إلى عدم فهمهم لنتائج العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاغتراب. وفي ظل تعقد العملية الإنتاجية، تحول العامل إلى مجرد آلة وعبداً لها، ولنتاج عمله أيضاً، الذي بات يتحكم فيه ويسيطر عليه. وعموماً يعتقد ماركس أن النظام

= automation. The free press of Glencoe, N. Y. 1955, p. 40.

الرأسمالي يمثل قمة الاغتراب ، لأن العامل يصبح عبارة عن ترس في آلة الإنتاج ، ولا يحصل على ثمرة جهوده وأتعابه .

ويرى ماكس فيبر أن الاغتراب يبدو في التحول نحو البيروقراطية التي هي عبارة عن سلسلة من القواعد التنظيمية التي تسير بموجبها الإدارة الصناعية ، وهي ضرورة لكل مؤسسة صناعية متقدمة . وتفرض البيروقراطية على العامل الالتزام بتطبيق القوانين والامتثال لها . رغم أنه في كثير من الحالات لا يدرك معنى تلك القوانين فيؤدي ذلك إلى اغترابه . ويؤكد فيبر أن كل أنواع البيروقراطية تؤدي إلى الاغتراب .

أما دوركايم فيرى موضوع الاغتراب في العمل الأنومي Anomie وقد بين بلونر Blauner أن الأبعاد المختلفة للاغتراب في العمل ، تختلف من حيث شكلها وشدتها باختلاف المواقف الصناعية . وعلى الرغم من وجود مظاهر عامة للاغتراب في الأساليب الإنتاجية الحديثة ، والتنظيمات البيروقراطية الصناعية ، فإن هذه المظاهر تختلف باختلاف التكنولوجيا السائدة ، وتقسيم العمل ، والبناء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي في الصناعة[1] .

وبوجه عام ، تظهر أبعاد الاغتراب في انعدام القدرة على التحكم في عملية الإنتاج بصفة مباشرة ، وعدم إدراك الهدف من العمل ، ومدى ارتباطه بعملية الإنتاج كلها ، وإخفاق العامل في الاندماج بالمجتمع الصناعي ، وإخفاقه في الاندماج كلية في أسلوب الإنتاج .

---

(١) لمزيد من التفصيل عن الاغتراب في العمل الصناعي انظر:

Robert Blauner: Alienation and freedom; the factory worker and his industry, university of Chicago press, Chicago, 1964.

وقد زاد الاغتراب خاصة في المؤسسات الصناعية الكبيرة. أكثر مما كان عليه في مرحلة ما قبل الصناعة.

ثالثاً: البيروقراطية Bureaucratie

لعل من أهم الظواهر التي صاحبت الثورة الصناعية هي ظاهرة البيروقراطية التي ازدهرت بتطور الصناعة ونشوء المصانع الكبرى. وقد تعددت التعاريف والنظريات حول البيروقراطية. ولا يتسع المقام هنا لعرض وتحليل ذلك، وإنما سنتعرض لها باعتبارها ظاهرة نمت بقوة في إطار الثورة الصناعية.

ومفهوم البيروقراطية [1]، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠).

وهي جهاز تنظيمي يضم مجوعة من العاملين تحكمهم قواعد محددة من أجل تحقيق أهداف مقررة مسبقاً.

وتعرف البيروقراطية بأنها مجموعة من الأجهزة والمنظمات التي تتخذ شكلاً معيناً من أشكال التنظيم الرشيد الذي يقوم على قاعدة السلطة الرسمية، ومرتكزاً على نظام رسمي غير معتمد على التأثير الشخصي للأفراد.

ويعتبرها فيبر أعلى أشكال التنظيم كفاية، وأقدرها على تحقيق الأهداف المنشودة.

وهناك من ينظر إليها نظرة أخرى، حيث يعتبرها ماركس نوعاً من الاغتراب والتسلط من قبل الطبقة الرأسمالية على الطبقة العمالية. ويعتقد أن العاملين في التنظيم البيروقراطي يفتقدون القدرة على المبادأة، والتخيل

---

(١) بيروقراطية: كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين Bureau ومعناها مكتب. و Cracy ومعناها حكم أو سلطة، فتصبح «حكم المكاتب».

الخلاق والخوف من تحمل أعباء المسؤولية والسعي من أجل تدعيم أوضاعهم والتقدم وما يرتبط بذلك من تعلق طفيلي بالرموز والمكانة والهيبة[١].

ويضع فيبر نموذجاً مثالياً للتنظيم البيروقراطي متماشياً مع النسق الفكري الذي أقامه، وهي ممارسة للضبط على أساس المعرفة[٢]. وفي المجال التنظيمي في الصناعة، استطاعت البيروقراطية أن تواجه التغير التنظيمي بكفاءة عالية، لقد أدى نمو التخصص في الصناعة إلى زيادة الاعتماد على التنظيم الإداري الرشيد من أجل الوفاء بمتطلبات الإنتاج الوفير. ومن الجدير بالذكر أن التخصص يمكن أن يوجد في أي نمط من أنماط التنظيم الاجتماعي، إلا أن البيروقراطية قد قدمت فوائد مهمة لظاهرة التخصص في المصانع، فقد أوجدت وظائف ذات نطاق محدود للمسؤولية، ومكنت التنظيم من الاعتماد على قواعد موضوعية، يمكن أن يحتكم إليها في تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج الإنتاج. كما أن البيروقراطية بوصفها تنظيماً اجتماعياً رشيداً قد أوجدت لدى أفراد الإدارة اتجاهاً نحو تطبيق المعرفة والأساليب الفنية في العمل. وأخذت تنمي لديهم الخبرة والمهارة، طالما أنها بحكم بنائها تنقسم إلى أدوار معينة، يطلب إلى كل عضو التخصص طوال الوقت في واحد منها.

إن ما يشجع على تطور البيروقراطية في المصنع هو تزايد استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع، لأن الاعتماد الهائل على الآلات من شأنه أن يؤدي إلى التخصص، كما يقتضي التنظيم في الأنشطة الاقتصادية، ولا

---

(١) السيد محمد الحسيني: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم. دار المعارف بمصر القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٧.

يحتاج ذلك إلى تخطيط رشيد فحسب، بل يتطلب وجود نظام فني دقيق، وقد تحقق ذلك في التنظيم البيروقراطي الجديد.

ومن المعروف أن البيروقراطية تستطيع أن تضاهي التقسيم الدقيق للعمل الذي صاحب التشغيل الآلي. من حيث تحديد الأدوار تحديداً واضحاً، وبالتالي يمكن أن يعتبر تطور البناء الحديث للمصنع هو عصر ازدهار البيروقراطية.

وأن دور البيروقراطية يختلف من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي، لأنها تتكيف وحاجة النظام الاجتماعي بوجه عام.

لقد استطاعت البيروقراطية أن تواجه نمو التنظيم الصناعي من عدة جوانب:

١ ـ من حيث القدرة على التوفيق بين التغيرات الاجتماعية للعمال في المصنع، وبين متطلبات الإنتاج من حيث الكم والكيف، ومن حيث التسيير الإداري.

٢ ـ ومن حيث تحديد نطاق المسؤولية، فعلى كل عضو تحمل مسؤوليات محددة لا يتعداها، مما يؤدي إلى تدعيم العدالة والموضوعية في تطبيق القوانين التي يقوم عليها التنظيم البيروقراطي.

لقد أصبحت البيروقراطية على كفاءة عالية في مواجهة متطلبات الصناعة الحديثة.

وهناك عوامل أخرى عملت بدورها على ازدهار البيروقراطية الصناعية، مثل التوسع في الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية، والتطور السريع الذي طرأ على وسائل الاتصال، والاتجاه نحو تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا في الحقل الصناعي.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن العلاقة جدلية بين التطور الصناعي وازدهار البيروقراطية.

ولعل أهم خاصية بنائية للبيروقراطية الصناعية هي انقسامها إلى ما يعرف بتنظيم التسلسل، فالعامل مثلاً يدخل مع زملائه في أنماط من التفاعل الرسمي، تتصل بعملية الإنتاج، وهو في الوقت نفسه يتلقى الأوامر والتوجيهات من رؤسائه، ويتوافق تنظيم التسلسل مع بعض متطلبات الإنتاج الصناعي التي تتطلب توافر مستوى عال من النظام المحكم، لأن السلطة في تنظيم التسلسل تنشأ عن مصادر محددة، ومعترف بها وذات شرعية لا يرقى إليها الشك.

لقد أتاحت البيروقراطية التنسيق بين مجموعات هائلة من الأعمال والمهام المتباينة من حيث العمل على تركيز السلطة في القمة، وإعطاء الإدارة العليا قوة من أجل رسم الخطط التي تواجه متطلبات التطور الصناعي، والعمل على تنظيم الهيئة الفنية التي تضمن الإفادة من الخبرات المتخصصة.

ومن الخصائص البنائية للبيروقراطية الصناعية الفصل الاجتماعي، والإداري بين فئتين هما: فئة تشغل أوضاعاً عليا في التسلسل هي الإدارة. وفئة تشغل أدنى سلم التدرج المهني، وهي فئة العمال، ولكل فئة أدوارها المحددة، وصفاتها العملية.

وهناك مظاهر أخرى للبيروقراطية الصناعية تنطوي على خاصية أساسية، هي وجود الميكانيزمات التي من خلالها يستطيع التنظيم أن يدعم وجوده، ومنها وجود نسق محدد للسلطة المتضمن في الوسائل والأساليب التي تستخدمها البيروقراطية من أجل ضمان سلوك أفرادها ليتطابق مع أهداف التنظيم العام، من خلال إيجاد عدة وسائل وقنوات لتبليغ القرارات.

ومع ذلك، لا يعني أن البيروقراطية إيجابية دائماً، وإنما قد تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، كما أن كبر حجمها قد يؤدي إلى الجمود نتيجة الالتزام المطلق بالقواعد الرسمية.

ولقد أجريت دراسات عديدة على العمال الصناعيين في أنحاء كثيرة من العالم تدور في معظمها حول مطابقة النموذج الغيبري للبيروقراطية. مثل دراسة سكوت Scott وكروازييه Crozier ودالتون Dalton وغيرهم. وقد بحثت في مدى التغير التنظيمي وأسبابه وتوصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين حدوث الصراع وظهور التغير التنظيمي، وأن صورية القواعد البيروقراطية تحمي الأفراد وتجنبهم - إلى حد ما - الإحساس بعدم الأمان، وإن كان هؤلاء العلماء قد أوضحوا في بعض الأحيان، أن هذه الصورية قد فشلت في تحقيق الإحساس بالأمان.

وهناك مدخل آخر لدراسة الجوانب الدينامية في التنظيم، يهتم بدراسة الأبعاد الأيكولوجية للتنظيم البيروقراطي تكشف عن أثر البناء الطبقي ونمط استغلال الأرض، وطبيعة التنظيمات الاقتصادية كل في التأثير على البناء التنظيمي لمجتمع المصنع، ويذهب دونكان في التأكيد على تأثير موقع المجتمع على نوع الصناعة المنشأة، ثم يكشف عن تأثير حجم المجتمع على درجة تخصص التنظيمات الصناعية التي توجد فيه[1].

رابعاً - القيم العمالية:

تعتبر القيم العمالية من أبرز الظواهر الاجتماعية التي صاحبت العمل الصناعي. وقد تغيرت وفق التطور الصناعي عامة. وهذه القيم عبارة عن فكرة أو معيار ثقافي تقارن على أساسه المعطيات فتحظى بالقبول أو الرفض نسبة لبعضها البعض ويرتبط الأفراد بهذه القيم ارتباطاً عاطفياً، وتوجه حياتهم

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٥.

في التعامل مع المعطيات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ولا شك أن القيم تعكس بعداً ثقافياً لدى المجتمع، وهي تتغير حسب المكان والزمان، متباينة لدى المجتمعات. وهي كأفكار تتعلق بمختلف شؤون الحياة. المادية والفكرية، تعين على تحقيق الأهداف، مبينة الوسائل المرسومة لبلوغها، ومحددة الجزاءات المختلفة في ذلك.

ومن المعلوم أن الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول إليها تتغير بتغير المجتمع، ولهذا تتغير مجموعة القواعد السلوكية التي تبين قيمة تلك الأهداف والطرق التي تؤدي إليها. أي تتغير القيم بوجه عام.

وتأتي أهمية القيم من مساهمتها في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، والعمل على تنمية المجتمع بشكل عام، ولكل نشاط اجتماعي قيماً خاصة به.

وفي مجال بحثنا، فيما يتعلق بالقيم العمالية في الصناعة، والتغيرات الاجتماعية التي حدثت فيها، يمكن الإشارة إلى أهم القيم التي جاءت مصاحبة لعملية التصنيع وهي:

١ - **قيمة العمل**: تختلف نظرة المجتمعات إلى قيمة العمل، وقد كانت النظرة القديمة في معظمها تنظر إلى العمل نظرة دونية. فقد بين أفلاطون في جمهوريته أن العمل اليدوي من مهام الطبقة الدنيا وحدها، وقد سادت هذه الفكرة لدى المجتمعات الأوروبية إلى وقت قريب الأمر الذي حفز المصلحين للمناداة بنصرة العمال، والطبقة العاملة، وتخفيف الأعباء عنهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ولا شك أن التصنيع قد أدى في نهاية الأمر إلى تحسن أوضاع العمال الاقتصادية، والاجتماعية بعد أن كانت متدنية في المجالات كافة مع بداية

الثورة الصناعية، وانطلاقاً من العملية الإنتاجية التي يشكل العامل فيها العنصر الرئيسي، ونظراً لأهمية الإنتاج الصناعي في الحياة الاجتماعية فإن قيمة العامل في هذا المجال قد ارتفعت الأمر الذي انعكس على تحسن مستوى معيشة العامل. ولا شك أن الطبقة العاملة قد قدمت تضحيات في سبيل ذلك.

وأصبحت اليوم قيمة العمل الصناعي تتصف بالتقدير والاعتزاز، لقد أعطت الصناعة أهمية خاصة للعامل بمنحه امتيازات عديدة كالضمان الاجتماعي والصحي وغيرها من الامتيازات الأخرى التي لم تكن متوفرة للعامل الزراعي مما زاد في تقدير عمله وأهميته. أي أن هناك تغير اجتماعي في النظرة إلى قيمة العمل والعامل من قبل أفراد المجتمع.

٢ ـ **قيمة الوقت**: تقوم سياسة التصنيع على مبدأ التشغيل الكامل للقوى العاملة في القطاع الصناعي، ولما كان الإنتاج الصناعي يقوم على التخصص والتنظيم الدقيق، مما يستدعي الإنجاز في وقت محدد، لهذا تصبح قيمة الوقت ذات أهمية أساسية في العملية الصناعية. وأي تأخير في الوقت يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج، بالإضافة إلى أن العمل الصناعي المعقد يتطلب دقة كبيرة في احترام الوقت أثناء عملية الإنتاج، لأن العامل يكون حلقة في سلسلة الإنتاج، وعمله يكمل عمل الآخرين المشاركين في العملية الإنتاجية.

لهذا فإن العمل الصناعي يعطي قيمة خاصة للوقت، بعد أن أعطى قيمة خاصة للعامل، وهي متغيرات اجتماعية مهمة جاءت استجابة لعملية التصنيع.

٣ ـ **قيمة النظام والدقة في العمل**: إن طبيعة العمل الصناعي تختلف عن العمل الزراعي من حيث متطلبات الإنتاج وظروفه الفيزيقية وما إلى

ذلك. فالعامل الصناعي في المصنع يخضع لتنظيم بيروقراطي معين، ويتعامل مع آلات دقيقة معلوم إنتاجها. فالعامل والآلة متكاملان، وعمل كل منهما يتوقف على عمل الآخر. وأي خطأ في التعامل مع الآلة يؤدي إلى تعطيل الإنتاج وانخفاضه، وربما يؤدي إلى إصابة العامل وتعرضه إلى الخطر.

لذا يتطلب من العامل الدقة في العمل، والمحافظة على النظام مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بوجه عام.

٤ ـ **قيمة الذات العاملة**: يبدو ذلك في الاعتماد على النفس، فالعمل الصناعي يختلف بطبيعته عن العمل الزراعي الذي يستدعي مشاركة جماعية من قبل أفراد الأسرة، مما يجعل التمييز بين الجهود الفردية أمراً صعباً.

ومن المعلوم أن العملية الإنتاجية زراعية أم صناعية هي عملية اجتماعية في المحل الأول، غير أنه في المجال الصناعي القائم على التخصص يكون العامل بمفرده مع الآلة، مما تستدعي الضرورة الاعتماد على نفسه أولاً.

فمسؤوليته كبيرة أمام الآخرين، مما يعمق الاتجاه الفردي لديه، بالإضافة إلى أن قيمة أجر العمل وترقيته ترتبط بكفاءته في العمل الذي يقوم به، الأمر الذي ينمي عنده الطموح والمثابرة.

٥ ـ **قيمة عمل المرأة**: لقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، فأخذت المرأة تشارك إلى جانب الرجل في العمل الصناعي كما كانت تشارك في العمل الزراعي. وقد أوجدت الصناعة وظائف عديدة مما أعطى فرصاً أوسع لمشاركة المرأة في هذه الوظائف المختلفة التي تتناسب مع إمكانياتها في هذا المجال. وأصبحت المجتمعات تفتخر بارتفاع نسبة العاملات فيها، لأن المشاركة الواسعة للمرأة معناه

الإسراع في تحقيق التنمية ، وتقدم المجتمع .

ويتبين مما سبق ، أن الصناعة قد أوجدت قيماً في الحقل الصناعي وهي تغيرات اجتماعية معتبرة .

خامساً ـ متغيرات أخرى :

لقد أوجدت الصناعة متغيرات عديدة بجانب المتغيرات التي سبق ذكرها ، فقد أحدثت حراكاً مهنياً واسعاً يبدو في :

١ ـ الحركة داخل القوى العاملة وخارجها .
٢ ـ تغيير المهنة والمهارات المستخدمة .
٣ ـ التغيرات في مضمون العمل .

إن الحراك الواسع من شأنه أن يؤدي إلى تغيرات في سلوك العامل نحو العمل والمجتمع المحلي . لقد أعطت الصناعة للعامل فرصاً عديدة في هذا المجال . فظاهرة الحراك المهني أو دوران العمل لم تكن منتشرة في القطاع الزراعي ، وإنما كانت محدودة بشكل واضح ، نظراً لقلة تنوع المهن الزراعية ، على عكس ما هو سائد في القطاع الصناعي اليوم . وهناك ظواهر أخرى مثل النقابات العمالية التي نشأت وتطورت مع تطور الحركة الصناعية ، حين نشأت في بريطانيا مع ظهور الثورة الصناعية .

ولا شك أن هناك تغيرات عديدة أوجدتها الصناعة في مجالات الأسرة سواء في البناء أم في البيروقراطية وفي الطبقات الاجتماعية ، وغير ذلك .

الخلاصة

لقد صاحب ظهور الصناعة ظواهر اجتماعية عديدة في الحقل العمالي الصناعي. وهي ظواهر مختلفة باختلاف المجتمعات، حيث أن ثقافة المجتمع تلعب دوراً أساسياً في تشكيل تلك الظواهر، وأن المجتمعات العمالية في المصانع قد أوجدت ظواهر اجتماعية لم تألفها المجتمعات من قبل، مثل ظاهرة تقسيم العمل والتخصص الدقيق، والبيروقراطية، والاغتراب، والقيم العمالية، ودوران العمل، وما إلى ذلك. الأمر الذي أدى إلى قيام دراسات ميدانية للكشف عن هذه الظواهر، وتحليلها، وتفسيرها. فقامت دراسات في بلدان عديدة من العالم مثل فرنسا وبريطانيا وأمريكا وألمانيا وغيرها. ولم يكن العالم العربي بعيداً عن هذا المجال، فقد قامت دراسات عديدة أيضاً لكنها جاءت متأخرة نسبياً مع بداية منتصف هذا القرن. لأسباب سنتبينها في الفصل التالي.

الفصل الثامن

بعض الدراسات العربية في التغير الاجتماعي الصناعي

- مؤشرات وقضايا .
- بعض الدراسات العربية :

١ ـ دراسة حسن الساعاتي .

٢ ـ دراسة محمد علي محمد .

٣ ـ دراسة عبد الكريم النصار.

٤ ـ دراسة أحمد النكلاوي .

٥ ـ دراسة عبد الباسط حسن .

- تقييم عام .

مؤشرات وقضايا

بدأ اهتمام الباحثين العرب يتجه نحو دراسة آثار الصناعة على المجتمع العربي، والمجتمع الصناعي على الخصوص. لذا قامت دراسات في الآونة الأخيرة مع بداية النصف الأول من هذا القرن مركزة على التغيرات الاجتماعية الطارئة نتيجة لعملية التصنيع، ونظراً للعلاقة القائمة بين البناء الاجتماعي والصناعي.

غير أنه من الضروري أن نشير إلى أن الجهود المبذولة في هذا الحقل لا تزال إلى الآن غير كافية، مقارنة بالجهود التي بذلت من قبل علماء الاجتماع في أوروبا وأمريكا.

وتتصف الدراسات العربية في هذا المجال بالطابع الأكاديمي البحث، بمعنى أنها جاءت - في الغالب - من أجل نيل درجة علمية في المحل الأول، ولم تأت استجابة لدراسة مشكلة وحلها على الصعيد الاجتماعي، من قبل هيئات حكومية أو مؤسسات صناعية على غرار ما هو سائد في المجتمعات المتقدمة.

لهذا جاءت الدراسات العربية جزئية في تصديها لمشكلة التغير، أي أنها تناولت التغير الاجتماعي في أجزاء معينة مثل: دراسة تغير أسرة العامل، أو التغير لبعض القيم عند العمال، أو دراسة تشكيل ظواهر معينة في

المصنع، كظاهرة البيروقراطية، أو البناء الاجتماعي، أو دراسة بناء القيادة في المصنع وغير ذلك.

وهي عموماً، دراسات مهمة في ضوء الواقع الصناعي للمجتمع العربي. ويبدو لنا أن قلة الدراسات في مجال التغير الاجتماعي للعمال في الصناعة، وجزئيتها من جهة، يعود للأسباب التالية:

١ - تأخر ظهور الصناعة الحديثة في المجتمع العربي، لأن المجتمع العربي حديث عهد بالصناعة لأسباب أملتها ظروف خارجية مفروضة من قبل الاستعمار، الأمر الذي أدى إلى تأخر الصناعة. ولأن السياسة الاستعمارية لم تأخذ باعتبارها تنمية المجتمع وتصنيعه. لذا لم تبدأ الحركة الصناعية في العالم العربي إلا مع بداية استرجاع الاستقلال. وبالتالي لم تحدث تجمعات عمالية، ولم يكوِّن العمال ظاهرة بارزة في بناء المجتمع العربي من أجل الدراسة.

٢ - التأخر في إنشاء الجامعات ومراكز البحوث العلمية: تعتبر الجامعات العربية حديثة عهد مقارنة بغيرها من الجامعات الأوروبية، وبالتالي لم يتجذر لديها البحث العلمي، ناهيك عن التأخر أيضاً في إنشاء مراكز البحوث العلمية التي جاءت بعد تكون الجامعات. فقد أدى ذلك كله إلى التأخر في الدراسات والأبحاث العلمية، وفي الأبحاث الصناعية خاصة.

٣ - عدم التشجيع الكافي من قبل الهيئات الحكومية للدراسات الميدانية التي تحتاج إلى الوقت، والمال والوسائل اللازمة لعملية البحث، مما يتعذر - غالباً - أن يقوم شخص بمفرده بعمل شامل لدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي في الحقل الصناعي.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى نتيجة واحدة هي التخلف في

الدراسات الميدانية للآثار الاجتماعية للصناعة على العمال.

ولهذا جاءت الدراسات متفرقة ومتباعدة وجزئية، ولكنها تكشف عن بداية اهتمام وتحول نحو دراسة التغير الاجتماعي.

وفي هذا الفصل سنشير إلى بعض من هذه الدراسات.

بعض الدراسات العربية

هناك دراسات متفرقة أجريت في العالم العربي على العمال الصناعيين قام بها باحثون عرب منها :

١ ـ دراسة حسن الساعاتي ، بعنوان : التصنيع والعمران .

٢ ـ دراسة محمد علي محمد ، بعنوان : مجتمع المصنع .

٣ ـ دراسة عبد الكريم النصار ، بعنوان : التصنيع وأثره في حفز التغيّر الاجتماعي .

٤ ـ دراسة أحمد النكلاوي ، بعنوان : التغير والبناء الاجتماعي .

٥ ـ دراسة عبد الباسط حسن ، بعنوان : التغير الاجتماعي في المجتمعات المحلية الصناعية .

وسنتعرض بالتحليل لأهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات ، وذلك على النحو التالي :

أولاً ـ دراسة حسن الساعاتي، بعنوان : التصنيع والعمران :

تعتبر دراسة حسن الساعاتي أول دراسة عربية رائدة في مجال التغير الاجتماعي والتصنيع .

وقد قام بمعاونة خمسة باحثين بإجراء دراسة ميدانية على عمال

الصناعة بمدينة الاسكندرية عام ١٩٥٤، بهدف الكشف عن آثار الصناعة على العمال في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اختار عينة بطريقة عشوائية عددها ٢٠٠٠ عاملاً، موزعة على ٦٠ مصنعاً بمدينة الاسكندرية وضواحيها. تمثل ٣٥ نوعاً من الصناعات المختلفة، وكانت نسبة العمال تمثل ٥٠٪ من مجموع العمال في ذلك الوقت في تلك المنطقة. وتمثل نسبة العينة ٧, ٥٤٪ من العمال في المصانع التي أجريت فيها الدراسة[1].

وقد صمم الاستبيان وفق الفروض المطلوبة التي تتعلق بالمتغيرات التالية:

١ ـ البيانات النوعية للعمال.
٢ ـ الأوضاع العمالية والحراك المهني.
٣ ـ الوضع السكني للعمال.
٤ ـ الحالة التعليمية والتغير.
٥ ـ اتجاهات العمال نحو الأسرة.
٦ ـ الحالة الاقتصادية وحركيتها.
٧ ـ متغيرات أخرى.

وقد كانت النتائج التي توصل إليها الباحث تتلخص في التالي:

لقد كانت نسبة العمال الذين جاءوا من الأرياف إلى مدينة الاسكندرية تقدر بـ ٥, ٣٨٪ من مجموع عمال العينة. وقد جاء هؤلاء العمال المهاجرون من مناطق نائية أو مجاورة تتصف بكثافة السكان. وقد كانت

(١) حسن الساعاتي: التصنيع والعمران، ط ٢، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٣، ص ص (٢٥١ ـ ٢٦٢).

أعمارهم تتراوح بين ١٦ ـ ١٩ سنة أثناء هجرتهم، أي أنهم في أنشط سني حياتهم، وإن معظمهم غير متزوجين، مما أدى بهم إلى حرية الانتقال من منطقة إلى أخرى.

وترتبط هجرة الريفيين إلى المراكز الحضرية ارتباطاً وثيقاً. لعدم رضاهم عن الحياة الريفية من جهة، وانجذابهم إلى المدينة لاعتبارات شتى، وقد وجد الساعاتي أن العامل الاقتصادي كان بالغ الأهمية في حفز الريفيين للهجرة إلى الاسكندرية، وأن ٣, ٦٣٪ من المهاجرين، قد ذكر بوضوح أن سبب هجرته كان سعياً وراء العمل المنتظم والأجر المرتفع نسبياً، أما مسألة الحرية الشخصية ومباهج المدينة الباهرة، التي يظن أنها عوامل جذب قوية للهجرة، فقد بدت عديمة الأثر عند القرويين البسطاء الذين يجهلون هذه المسائل التي تشكل اهتماماً ضعيفاً جداً لديهم.

إن الدافع نحو الهجرة يبدو في تشجيع الأقارب والأصدقاء، الذين هاجروا من قبل اعتماداً على إمكاناتهم في توفير العمل للمهاجرين الجدد[1]. وقد أكدت دراسات عديدة على هذه المسألة، حيث بين سعد الدين إبراهيم في كتابه: النظام الاجتماعي العربي الجديد، أن شخصاً واحداً من قرية قد أتاح إلى ١٧٤ فرداً في أقل من أربع سنوات بالهجرة نحو السعودية[2].

وقد وجد الساعاتي أن طبيعة العمل الصناعي أملت على العمال التدريب المهني، فوجد ٨, ٧٣٪ قد نالوا قسطاً من التدريب على المهن التي كانوا يشغلونها (وقت إجراء البحث). وقد بدت ظاهرة دوران العمل بشكل

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٢) سعد الدين إبراهيم: النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٧.

كبير حيث أن ٥, ٤٩٪ من أفراد العينة كانوا يعملون في مهن صناعية سابقة ، وأن الأوضاع السكنية للعمال المهاجرين كانت سيئة بحيث كانت نسبة عالية منهم تسكن في حجرة واحدة ليس بسبب عدم توفر السكن ، وإنما من أجل الاقتصاد في المال[١]. وهذا ما يفسر عدم إقبالهم على دور السينما ، والمسارح مفضلين البقاء في البيت أيام العطلة الأسبوعية للسبب نفسه .

ومن الطريف أن الباحث وجد أن نسبة المدخنين من المهاجرين أعلى منها لدى الآخرين ، حيث تصل إلى ٤, ٦٤٪ مقابل ٩, ٥٣٪ ، ويرجع سبب هذه الزيادة في إقبال المهاجرين على التدخين - رغم كرهه في الريف - حسب إجاباتهم ، أن التدخين يخفف من حدة قلقهم الناجم عن معيشتهم في المدينة[٢] .

وبالنسبة للتغيرات الأسرية . فقد لاحظ الباحث أنه كلما زاد الدخل قل الإقبال على إنجاب الأطفال . ويؤكد أن هناك ميلاً أشد بين المهاجرين المستقرين في المدينة إلى تأخير سن الزواج ، وإقامة بيت لأسرة نووية .

وفيما يتعلق بهذه النتيجة ، دلت الدراسة التي أجراها مجد الدين خيري عن الأسرة الأردنية ، خلص إلى نتيجة مؤادها أن ظهور الأسرة النووية وانتشارها في المجتمع العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحضر والتصنيع والسياسات الحكومية وخاصة في مجال الإسكان . ولكنه يؤكد في جهة أخرى على ارتباط نمو الأسرة النووية بنمو التنظيم البيروقراطي الرسمي[٣] .

ونعتقد أن النتيجة الأخيرة قابلة للنقاش لأن هناك نظريات عديدة تقول بعامل التصنيع مثل نظرية وليم جود وأجبيرن وسملسر وغيرهم .

---

(١) حسن الساعاتي: مرجع سابق ، ص ٣١٠.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٣٩.

(٣) مجد الدين خيري : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

لقد دلت دراسة الساعاتي على وجود تغيرات اجتماعية لدى العمال الصناعيين سواء ما يتعلق بالقيم أو العادات أو الجوانب الاقتصادية وغيرها، وهذا يعكس أثر التصنيع في التغير الاجتماعي بوجه عام.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة: أن سلوك المهاجرين في معيشتهم وفي أحوالهم الصناعية والزوجية يختلف في كثير من تفاصيله عن سلوك الحضريين، وذلك لاختلاف حضارة كل من المجموعتين عن حضارة المجموعة الأخرى.

ثانياً ـ دراسة محمد علي محمد، بعنوان: مجتمع المصنع:

قام محمد علي محمد بدراسة ميدانية لعمال شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة ـ ستيا ـ التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج بمدينة الاسكندرية، التي تأسست عام ١٩٤٦.

وقد قام بدراسته سنة ١٩٦٩ / ١٩٧٠، التي استغرقت نصف سنة، بحث خلالها التغير التنظيمي داخل المصنع، وقد انطلق من دراسة وصفية مقارنة لنظام المصنع أثناء الدراسة، بما كان عليه في السابق مستنداً على الملاحظة والمقابلة الحرة، والوثائق والسجلات مستخدماً استمارة بحث على عينة تضم ٢٠٥ مبحوثاً موزعة على خمسة أقسام في المصنع. وقد اشتملت الاستمارة على مؤشرات أهمها: [١]

١ ـ الظروف المحيطة بالعمال في المجتمع المحلي.
٢ ـ النشاط التنظيمي الطوعي.
٣ ـ العلاقة بين العمال والإدارة ـ البيروقراطية.

---

(١) محمد علي محمد، مجتمع المصنع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ٥٢.

٤ ـ دور النقابات والتنظيم السياسي.

٥ ـ مدى إدراك العمال للتغير التنظيمي الجديد.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة وفق المؤشرات السابقة. لقد وجد أن نسبة العمال الحضريين أعلى من نسبة العمال الريفيين في المصنع، ويرجع ذلك إلى أن صناعة النسيج ما زالت قائمة في القرى، وارتباط القرويين بموائلهم بشكل كبير.

وأشار إلى أن هناك نشاطات تنظيمية طوعية، يبدو في ارتفاع نسبة الذين يهتمون بالمشاركة الاجتماعية في المناسبات المختلفة مع جماعات الجوار، مما يدل على ضعف الارتباط الجوهري بين طبيعة العمل في الأقسام الصناعية. ومما يؤكد أيضاً أن العلاقات السائدة بين العمال تتسم بطابع أولي. إذ يهتم معظم سكان القرى بالمشاركة الاجتماعية في المناسبات العديدة مع جماعات الجوار. وهم يعتبرون الابتعاد عن هذه المشاركة مظهراً من مظاهر العزلة، والصراع الاجتماعي بين الجماعات المختلفة، لذلك يمكننا القول أن هذه القيمة الاجتماعية الريفية قد انتقلت إلى المجتمع الحضري مع انتقال العمال الريفيين. ونظراً لقرب مساكن العمال من بعضها، الأمر الذي سهل من مسألة الارتباط، والاتصال الاجتماعي، ويؤكد أن تأثير الصناعة وتنظيمها لم يكن واضحاً على مستوى المجتمع المحلي.

وينتهي إلى نتيجة، أنه ليس هناك علاقة ارتباطية واضحة أو ذات دلالة بين اختلاف نوع العمل والاهتمام بممارسة أنشطة اجتماعية معينة لدى المجتمع المحلي، كما أنه يجب أن لا نبالغ فيما يتعلق بنتائج التنظيم الفني، وآثاره على الحياة الاجتماعية للعمال في مجتمعاتهم المحلية. مما يجعلنا نبحث عن أسباب أخرى لها تأثير واضح في أنشطة العمال. ونرى أن هذه النتيجة التي انتهى إليها محمد علي محمد تخالف العديد من المقولات التي

تربط بين النشاط الاجتماعي العمالي ونوع الصناعة السائدة، بل والمهنة التي يمارسها العامل مثلما أكد على ذلك سملسر وآخرون في تحليلاتهم للتطور الصناعي وانعكاساته الاجتماعية على المجتمعات[1] .

ويذهب الباحث إلى أن فكرة النسق الاجتماعي الفني تبدو فائدتها مقصورة على الظروف الخاصة بالعمال داخل تنظيماتهم الصناعية فقط أكثر مما يبدو أثرها واضحاً في حياتهم الاجتماعية بمجتمعاتهم المحلية[2] . وأما موقف العمال من الإدارة فقد بدأ واضحاً في الآثار النفسية والاجتماعية لدى العمال. حيث تتسم هذه المواقف بالعزلة في تأدية أدوارهم، وقد وجد تعارضاً بين الظروف الواقعية المحيطة بالعمال، وبين رغبتهم وسعيهم الدائم من أجل الشعور بالاستقلال وتهيئة ظروف عمل مناسبة.

وقد ربط بين التنقل المهني باعتباره متغيراً اجتماعياً، وبين طبيعة الدور الذي يؤديه العامل، فكلما كان الدور فنياً نسبياً كلما زادت فرص التنقل المهني.

وبالرغم من أن ملكية الشركة قد آلت إلى القطاع العام ـ ملكية الدولة ـ التي تطبق البيروقراطية، والتي تتيح حرية التنقل المهني وفق قوانين محددة، إلا أن العمال أشاروا إلى مظاهر الخلل الوظيفي وتعقد البناء التنظيمي، وأن نسبة ٥٤,٢٪ يرغبون في تغيير أعمالهم الحالية نتيجة لذلك[3] .

وقد توصل الباحث إلى أن ضعف الارتباط، والتكامل مع التنظيم الصناعي، يبدو في ضعف الرضا، والتكيف مع السياسة التنظيمية القائمة

---

(١) Wilbert Moore: The impact of industry, op. cit., pp. (24-36).

(٢) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق، ص ١١١.

(البيروقراطية)، أي أن التنظيم البيروقراطي - في رأي العمال - يؤدي إلى الاغتراب نحو العمل بوجه عام.

وبيّن أن دور الثقافة والتنظيم السياسي خاصة لم يكن على مستوى كبير من أجل إحداث تغيرات في حياة العمال الاجتماعية، لأنه لم يقدم خدمات تذكر لهؤلاء العمال، وبمعنى آخر لم يلب ما يطمحون إليه فلم يشعروا أن ثمة تنظيماً قادر على التأثير على الإدارة، مع الملاحظ وجود ثلاث هيئات نظامية داخل المصنع هي: الحزب ونقابة العمال والإدارة. وبما أن الإدارة منتشرة في الحزب والنقابة الأمر الذي يحد من فاعليتها في نظر العمال، وهذا راجع إلى أن عضوية الحزب تكاد تكون قاصرة على أعضاء الإدارة، وأما النقابة فهي تشبه إلى حد كبير أقسام الخدمة الاجتماعية التابعة للإدارة، ويؤكد غالبية العمال أنها ليست ذات فعالية من أجل تحقيق مطالبهم إزاء الإدارة.

وهذا يؤكد أن كثيراً من التنظيمات المفروضة لا تؤدي إلى تغيرات اجتماعية، ما لم تحدث استجابة عمالية نحوها. ويدل على ذلك عدم إدراك العمال أو وعيهم بالقوانين الاشتراكية التي صدرت من أجل تحسين أوضاعهم، فقد تبين أن نسبة ٩, ٤٣٪ لا يدركون هذه القوانين ويرجع ذلك إلى ضعف قيام التنظيمات النقابية والسياسية بدورها في هذا المجال.

وقد كشفت الدراسة على وجود ارتباط بين الوعي العمالي ومستوى التعليم فقد كانت نسبة ٩٠٪ من المتعلمين يدركون أهمية هذه القوانين الاشتراكية في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وأن هناك علاقة بين التحول نحو البيروقراطية الحديثة وكبر حجم المصنع وتعدد هياكله.

ويبدو لنا أن النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة لا تعبر تعبيراً كاملاً

عن التغير الاجتماعي العمالي. إلا أنها تعرضت لجوانب مهمة منه خاصة فيما يتعلق بأنشطة العمال وتأثير الصناعة على المجتمع المحلي.

ويرجع كل ذلك إلى حداثة الصناعة في المجتمع العربي التي تتطلب مدة طويلة من الزمن من أجل إحداث التغيرات الاجتماعية العميقة اللازمة.

ثالثاً ـ دراسة عبد الكريم النصار، بعنوان: التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي في مدينة بغداد:

لقد قام عبد الكريم عبد السادة النصار بدراسة ميدانية حول أثر ظاهرة التصنيع في التغير الاجتماعي في الوسط العمالي في القطاع العام والمختلط والخاص بمدينة بغداد، عام ١٩٧٧.

وهو يهدف من دراسته إلى الكشف عن التغيرات الاجتماعية التي حدثت نتيجة لعملية التصنيع. وقد اختار ثلاثة مصانع بمدينة بغداد من أجل الدراسة هي:

١ ـ الشركة العامة للمعدات الكهربائية باعتبارها ممثلة للقطاع الاشتراكي.

٢ ـ شركة الهلال الصناعية لإنتاج المبردات، ممثلة للقطاع المشترك.

٣ ـ معمل حلويات زهير، ممثلاً للقطاع الخاص.

وقد اختيرت هذه المصانع من أصل ٢٠٩ مصنعاً كانت قائمة آنذاك إبان القيام بتلك الدراسة[1].

---

(١) عبد الكريم عبد السادة النصار: التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي في مدينة بغداد، دراسة ميدانية لأثر هذه الظاهرة في الوسط العمالي في القطاعات العام والمختلط والخاص. منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٧، ص ٦٥.

وقد تم اختيار ٣٠٠ عاملاً كعينة ممثلة للمصانع الثلاثة السابقة موزعة على النحو التالي :

١٥٠ عاملاً من شركة القطاع الاشتراكي .
١٠٠ عاملاً من شركة القطاع المشترك .
٥٠ عاملاً من شركة القطاع الخاص .

وقد تم هذا التقسيم لاعتبارات منهجية وعلمية حسب رأي الباحث [١] .
وقد طبق استمارة بحث مؤلفة من سبعة وسبعين سؤالاً وظيفياً عدا عن أسئلة البيانات الأولية . مقسمة حسب الفروض التي وضعها الباحث ، من أجل الكشف عن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على العمال نتيجة العمل الصناعي في مجال القيم العمالية والتنظيم البيروقراطي وفي المجالات الاقتصادية المختلفة وغير ذلك .

وقد توصل الباحث في البداية إلى أن الفروق الفردية والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تؤثر على حياة العامل وما يقدمه للمجتمع .

وأن التغير التكنولوجي قد أثر بشكل فعال في حياة المجتمع حسب درجة التطور الصناعي فيه .

ومن استقراء للبيانات الإحصائية يتبين أن المرأة ـ نتيجة للتصنيع ـ أخذت تشارك بفعالية في النشاط الاقتصادي ، والتنمية الاجتماعية عامة . وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه كل من ممكوف وأوجبيرن في هذا المجال .

وقد دلت الدراسة أن نسبة كبيرة من العمال هم من الشباب الذين كان لهم الدور الكبير في عملية التغير الاجتماعي ، ومواكبة هذا التغير والأخذ به .

(١) المرجع السابق ، ص ٦٧.

بعكس الفئات الكبيرة السن التي تقف عقبة أمام التغير الاجتماعي على حد تعبير وليم أوجبيرن.

وقد اتضح أن نسبة ٣, ٥٨٪ من عينة البحث قد قدمت من خارج مدينة بغداد، وهذا يدل بدون شك على أثر التصنيع في زيادة عدد المهاجرين نحو المدن من أجل العمل في المصانع، وكانت نسبة الشباب من فئة (١٨ ـ ٢٥) سنة قد بلغت ٧, ٤١٪ من المهاجرين مقابل ٥٪ للذين تتراوح أعمارهم ما بين (٤٢ ـ ٥٧) سنة من نفس العينة[1].

وتبين أن ١, ٦٩٪ من عمال العينة قد هاجروا بسبب انخفاض مستوى المعيشة، مما يدل أن التصنيع يسهم في ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد بصورة ملحوظة، ويؤدي إلى الهجرة الكثيفة نحو المدن.

وقد بدأ تحول عن بعض القيم الريفية نحو الأخذ ببعض القيم الحضرية، مثل بعض العادات والتقاليد المتعلقة بالتأثر والزواج وغير ذلك. فقد تبين أن ٦٥٪ غير راضين عن تلك العادات مما يعكس أثر التصنيع في تغير القيم. وتؤكد الدراسة أن الأمية ما زالت مرتفعة لدى العمال الصناعيين حيث وصلت إلى ٣٢٪ وقد كانت رغبتهم شديدة في تعليم أبنائهم نتيجة لمعايشتهم للواقع الحضري.

وقد دلت الدراسة بالنسبة للظاهرة النقابية أن هناك ٧٦٪ لم يمارسوا العمل النقابي ويعود ذلك إلى نقص التوعية المطلوبة في هذا المجال. ونعتقد أن هذه ظاهرة عامة في ضوء الواقع الاجتماعي ـ السياسي للعالم العربي، ولحداثة الصناعة، لأن النقابة وليدة التصنيع في المقام الأول. وقد انعكس انخفاض الوعي الاجتماعي ـ النقابي على نسبة الممارسة للأنشطة الثقافية والاجتماعية حيث بلغت نسبة ١٣٪ فقط من العينة المدروسة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٤.

وأن انتشار العائلة النووية والمتوسطة أصبح واسعاً في المجتمع العمالي حيث بلغت النسبة ٨١٪ مقابل ١٩٪ من الأسر الكبيرة.

وظهر توجه ملحوظ نحو امتلاك أدوات منزلية حديثة، فقد دلت الدراسة على أن هناك نسبة ٦٩٪ من العمال يمتلكون أدوات منزلية مثل التلفزيون والمروحة وآلة التسجيل وغير ذلك. ويعتقد ٩٣٪ بضرورة وجود مثل هذه الأدوات، وأن ٤٤٪ لم يمتلكوا هذه الأدوات من قبل[١].

وقد لاحظ الباحث أن هناك تغيراً في أنماط الحياة والظواهر الاجتماعية داخل المصنع. وفي مجال العلاقات الاجتماعية، والتنظيم البيروقراطي. فقد أكد ٣٤٪ من أفراد العينة على وجود مشاكل مع الإدارة وبين العمال أنفسهم. نتيجة لعدم التسيير العادل في العمل من قبل إدارة المصنع. وبقاء بعض الرواسب مثل المحاباة والإقليمية وغير ذلك. وعموماً تعتبر النسبة الباقية أن العمل إيجابي بمختلف المقاييس الأخرى[٢]. وقد أخذت القيم الصناعية تتضح لدى العمال الذين مضى على عملهم أكثر من أربع سنوات، وكانت نسبتهم ٥, ٥١٪.

وقد ظهرت قيم إيجابية نحو النظرة إلى العمل الصناعي، حيث أكد ٧٥٪ من عمال العينة على أن منزلتهم جيدة، وأن نظرة المجتمع إلى وضعهم المهني إيجابية. كما أنهم لا يمانعون بالسكن في العمارات ذات الطوابق، حيث بلغت النسبة ٦٥٪. وهذا تحول ملحوظ. إذا قارنا ذلك بالنتائج التي توصل إليها محمد الرميحي في دراسته لهذه الظاهرة في المجتمع الكويتي[٣].

(١) المرجع نفسه، ص ص (١٠١ - ١٠٤).
(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٦
(٣) راجع الفصل السادس من هذا الكتاب.

وهناك تغيرات أخرى إيجابية نحو النظرة إلى مشاركة المرأة في الرأي، وخروجها إلى العمل، فقد بلغت النسبة ٩٢٪ و ٧, ٧٨٪ على التوالي.

وهي نتائج تعكس مدى التأثير الواسع للتصنيع على الحياة الاجتماعية للعمال. وهي مؤشر من المؤشرات المهمة نحو التحضر. وقد أبدى ٨٣٪ من عينة البحث موافقة على الأنماط الحضارية السائدة[١].

وقد تبين أن ٥٥٪ من أفراد العينة قد تأثروا بالعلاقات الإنتاجية، وقد انعكس هذا التأثير في توجهاتهم السلوكية، والممارسات الاجتماعية التي تفتقر إليها مجتمعات ما قبل الصناعة Pré - Industrial . ومن أمثلة ذلك، اللجوء إلى القانون في حل المشكلات الاجتماعية، والاهتمام الواسع بالصحة، والتعليم، والترقية . . . وهذا يشكل جزءاً من التغيرات الاجتماعية لدى العمال الصناعيين[٢]. لقد توصلت الدراسة القيمة إلى أن هناك توافقاً لدى العمال مع متطلبات التحضر نتيجة لتأثير الصناعة. وإلى تغيرات اجتماعية إيجابية تدعو إلى الاعتزاز بها وتدعيمها، من خلال معالجة بعض النواقص المتفرقة في حياة العمال الصناعيين.

رابعاً - دراسة أحمد النكلاوي، بعنوان: التغير والبناء الاجتماعي، دراسة نظرية ميدانية:

قام أحمد النكلاوي بدراسة نظرية وميدانية للتغير والبناء الاجتماعي عند العمال في الصناعة. وقد أجرى هذه الدراسة في ثلاثة مصانع في مناطق القاهرة في عام ١٩٦٥ م(*)، من أجل التعرف على التغير الاجتماعي

---

(١) المرجع السابق. ص ١٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٦.

(*) لم يحدد الباحث تاريخ إجراء الدراسة، وإنما استنتجنا ذلك من خلال المقدمة العامة للكتاب.

المصاحب للصناعة في ظل النظام الاشتراكي. وهذه المصانع هي:

١ ـ مصنع الحديد والصلب، التابع للمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية.

٢ ـ الشركة الشرقية للدخان والسجاير (ماتوسيان). التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية.

٣ ـ الشركة المصرية لغزل النسيج والصوف (بوليتكس)، التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج.

وقد تم اختيار تلك المصانع لاعتبارات معينة منها: مراعاة كبر حجم العمال فيها، ولموقعها الجغرافي المتباعد، وقد طبق استمارة البحث على ٣٠٠ عامل من أصل مجموع ١٥٩٥٣ عاملاً وقت إجراء الدراسة[١].

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١ ـ فيما يتعلق بالمتغيرات النوعية: تبين أن عينة البحث عينة شابة، في مجملها، وأن نسبة الأمية لا تتجاوز ٧٪، وتصل نسبة العمال المهاجرين إلى ٥٥٪. وهي متغيرات لها تأثيرها في عملية التغير الاجتماعي بوجه عام.

٢ ـ إدراك العمال لأهمية دورهم في المجتمع، فقد أخذوا يستشعرون طريقهم بسهولة في المجتمع جنباً إلى جنب مع سائر الفئات الاجتماعية الأخرى. وقد بدأ الإدراك ظاهراً من خلال واقع العلاقات بالرؤساء والمشرفين في العمل، حيث بلغت النسبة ٩٢٪ وهي نسبة معتبرة في ضوء واقع الصناعة الحديثة في المجتمع العربي. وترجع الدراسة سبب ذلك إلى مرحلة التحول والبناء الاشتراكي الذي منح العمال مكاسب عديدة. وقد دلت الدراسة أن هناك تحولاً نحو اعتزاز العامل بانتمائه لطبقة العمال

(١) أحمد النكلاوي: التغير والبناء الاجتماعي؛ دراسة نظرية ميدانية، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

حيث وصلت النسبة إلى ٩٥٪[١] ، وهو تغير ملحوظ في القيم ، إذا علمنا أن العمل الصناعي لم يكن يحظى بكل هذا التقدير حتى من قبل العامل نفسه . وقد ترجم هذا الاعتزاز بقيام العامل بممارسة مسؤوليات جديدة تخرج عن نطاق دوره التقليدي المحصور داخل مصنعه إلى الاهتمام بزيادة الإنتاج ، والمحافظة على العمل ، والمشاركة في النشاطات الاجتماعية المختلفة .

ولذلك ، ظهر بوضوح الاتجاه الوظيفي الجديد ، وتركزه في أهم العناصر اللازمة للتقدم والنمو الصناعي ، من خلال المساهمة في إدارة المصنع والإحساس بالمسؤولية مع مضاعفة الجهد المبذول في العمل ، وتنمية المهارة العملية . وهو تغيّر إيجابي في مجال الفهم الوظيفي لحدود وأبعاد الدور العمالي الجديد ، وبرهاناً على تطلع نحو تحقيق الرفاهية والرخاء ، ويترسخ ذلك باتساع قاعدة التعليم بين العمال .

وقد أظهرت الدراسة مدى تنامي الإحساس بالمسؤولية باعتبارها ترجمة للمكاسب العمالية ، حيث حصل العامل على سائر حقوقه في ظل النظام الاشتراكي تلك الحقوق التي حرم منها من قبل . وقد تبين هذا من خلال وعي العمال وإدراكهم لهذه الحقوق ، المتمثلة في تحديد ساعات العمل ، والاشتراك في عضوية مجلس الإدارة ، ومنع الفصل التعسفي ، والحصول على التأمينات الاجتماعية والصحية وغير ذلك . وقد بلغت نسبة الإحساس بالمسؤولية لدى أفراد العينة أكثر من ٨٠٪[٢] . فتوسع إدراكهم للحقوق والواجبات من خلال الوعي والممارسة ، وهي تغيرات اجتماعية مهمة لدى العمال الصناعيين .

وتعلل الدراسة استشعار العامل للغيرية وذوبان الفردية بالتعاون بين

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٢٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤٧.

العمال والتوجيه والنصح لتجنب السلوك المنحرف، واحترام المسؤوليات والاحترام المتبادل بينهم، ومن البديهي أن استشعار الغيرية يعتبر ترجمة لتكامل نسيج الحياة في المجتمع، وصياغة جديدة لطبيعة العلاقات التي تربط بين أفراده. وهي انعكاس صادق لمحاولة تذويب الفوارق والتناقض الاجتماعي بين الطبقات[1].

وهذا أمر طبيعي نظراً لمواكبة تاريخ إجراء الدراسة للمد الاشتراكي في المجتمع المصري.

٣ ـ تعلق الدراسة أهمية بالغة على وظيفة النقابات العمالية، ويرتبط هذا الاهتمام بطبيعة مرحلة التحول نحو الاشتراكية، ومع ذلك، فقد بقي اهتمام العمل محصوراً في دورها التقليدي. وهو حماية الحقوق أكثر من اهتمامها بنشر الوعي الثقافي والعمالي الذي أكدت نسبة ٢٥٪ من أفراد العينة على هذا الوعي. ولعل ذلك يعود إلى النقص في تأدية النقابة لدورها الفعلي نظراً لوجود هيئات أخرى تشاركها في مسؤولياتها، مثل إدارة المصنع ولجان الاتحاد الاشتراكي العربي.

وعموماً، يعتبر ضعف دور النقابة العمالية في تأدية عملها في الوسط العمالي قاسماً مشتركاً بين النقابات العمالية العربية حيث أجمعت على ذلك الدراسات العمالية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالنقابة وبدورها من خلال تعزيز فاعليتها في مختلف المجالات.

وقد وضعت هذه الدراسة حلاً مبدئياً في هذا السبيل، وهو ضمان حرية الانتخابات النقابية، ومحاولة تجديد هذه الانتخابات باستمرار، وتثقيف الأعضاء وتوعيتهم، وتحديد اختصاصات النقابة بحيث لا تختلط أو تتصارع مع غيرها من الهيئات الأخرى. والحد من سيطرة الإدارة على نشاط النقابة

(١) المرجع نفسه، ص ٣٢٧.

كي تنطلق وفق طبيعة اتجاهها الوظيفي الحديث[1].

٤ ـ كوّن الاهتمام بالمرأة جانباً مهماً من دراسة النكلاوي، فقد دلت النتائج على وجود تغيرات في القيم العمالية، فيما يتعلق بالموافقة على عمل المرأة حيث بلغت النسبة ٨٠٪ من أفراد العينة، أما الذين يمانعون في قيامها بالعمل فقد كان معظمهم من الأميين والأصول القروية. أي أن التوسع في التعليم يؤدي إلى إيجابية الاتجاه نحو عمل المرأة. ولهذا يتضح ديمقراطية الفهم التربوي للاعتراف بشخصية المرأة، وبدورها الوظيفي بوجه عام[2].

وقد بينت الدراسة أيضاً، أن نسبة العمال القرويين كانت أعلى من غيرهم في عدم منح الفتاة فرصة اختيار الزوج، وحرية الانتخاب، مقارنة بالعمال الحضريين، مما يمكننا القول: كلما تجذرت الصناعية Industrialism والحضرية Urbanialism لدى العمال كلما زاد التقدير والاحترام للمرأة ومنحها حرية أوسع[3].

٥ ـ وقد دلت الدراسة على وجود تغير في بعض القيم المتعلقة بظاهرة الأخذ بالثأر وتنظيم النسل، فقد تبين أن ٧٦٪ من أفراد العينة (للظاهرتين) يرفضون عادة الأخذ بالثأر ويؤيدون تحديد النسل.

وبوجه عام، لقد أكدت دراسة النكلاوي على أن هناك تغيرات اجتماعية مهمة لدى العمال الصناعيين يمكن إجمالها فيما يلي:

ـ استشعار العمال للمساواة الاجتماعية والتقارب الاجتماعي.

ـ اعتزاز العامل بمهنته وتقدير المجتمع لدوره المنتج، وإدراكه لمسؤوليته.

(١) المرجع نفسه، ص ٣٣٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٧٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ص (٣٩٢ ـ ٤٠٥).

ـ وضوح الغيرية ، وذوبان الفردية مع ما ترتكز عليه من دعامات اجتماعية واقتصادية .

ـ وضوح نمط التغير الإيجابي في كون العمال يعيشون حراكاً ثقافياً وظيفياً، ووعيهم الاجتماعي المتطور بعيداً عن العصبية والطبقية الجامدة وحراكهم الاجتماعي الاقتصادي الواسع .

ـ التغير الإيجابي نحو تأييد حق المرأة في العمل والانتخاب والاعتراف بدورها الوظيفي بوجه عام. والتوجه نحو تنظيم النسل والتخلي عن عادة الأخذ بالثأر مما يدل على الاعتراف بدور الحكومة في هذا الجانب. ولقد كان لمتغير البيئة الأصلية أثراً واضحاً في هذه الاتجاهات عموماً.

خامساً ـ دراسة عبد الباسط حسن، بعنوان : التغير الاجتماعي في المجتمعات المحلية الصناعية :

قام عبد الباسط حسن بالإشراف على دراسة ميدانية ، في شركة الغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى عام ١٩٦٦ . وكان الهدف من هذه الدراسة التعرف على التغير الاجتماعي الذي طرأ على العمال في العمل الصناعي . وقد أجرى البحث على عينة مقدارها ٣٠٠ عاملاً موزعين على أقسام الشركة المختلفة[1] .

وقد أسفرت الدراسة على نتائج أهمها :

١ ـ **المتغيرات النوعية** : دلت الدراسة على وجود حراك جغرافي يتمثل في هجرة العمال الريفيين نحو المدن ، حيث بلغت نسبتهم ٧٣٪ من أفراد

---

(١) عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع الصناعي ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٩٧.

العينة، وهي نسبة توضح بكل جلاء إلى أي مدى يعتبر التصنيع مسؤولاً عن جذب عدد كبير من الريفيين إلى المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الكثافة السكانية فيها.

وقد تبين أن أعمار الغالبية العظمى من العمال (٤, ٦٤٪) تقل عن عشرين عاماً عند هجرتهم، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه معظم الدراسات العربية في هذا المجال. وتبين أن سبب الهجرة يرجع إلى توفر الفرص العديدة للعمل في المدن، أي أن العامل الاقتصادي هو الأساس في الهجرة وليس مغريات المدينة بملاهيها... وأن معظم أفراد العينة لم يكن لهم عهد بالصناعة من قبل.

ويتضح أن ١٩٪ من العمال أميون، وأن ٨١٪ يعرفون القراءة والكتابة، ويعني ذلك أن الأمية بين العمال محدودة النطاق[١].

٢ ـ **العلاقات العمالية**: نظراً للمشاكل العديدة التي يواجهها المهاجر في المدينة في مجال السكن والمواصلات والمشكلات المادية عموماً، فقد انعكس ذلك على حالتهم النفسية، وبالتالي على العلاقة فيما بينهم، مما جعلها تضعف الروابط الاجتماعية.

٣ ـ **الحراك المهني**: كشفت الدراسة على أن المحرك المهني لدى العمال كان ضعيفاً، نظراً لكون ٥٢٪ منهم يقومون بأعمال شبه فنية أو غير فنية، مما يتطلب تكوينهم مهنياً من أجل ترقيتهم إلى أعمال أكثر أهمية.

٤ ـ **القيم الأسرية**: بينت الدراسة أن توجه العمال كان ضعيفاً نحو الأخذ بوسائل تنظيم النسل، حيث بلغت النسبة ٢٣٪، أما الغالبية العظمى كانت تمتنع عن استعمال تلك الوسائل لأسباب دينية واجتماعية أخرى،

(١) المرجع نفسه، ص ص (٤٩٩ ـ ٥٠١).

بمعنى أن الصناعة لم تؤد إلى تغير يذكر في هذا المجال.

٥ ـ **الخدمات الاجتماعية**: لم يحدث تطور يذكر في مجال الخدمات الاجتماعية، حيث أن نسبة ١٨٪ فقط تستفيد من نظام التغذية بالشركة، رغم أن الوجبات كانت مناسبة من حيث الكم والجودة والثمن، ويعود ذلك إلى كون معظم أفراد العينة من المتزوجين الذين يفضلون تناول طعامهم في المنزل. كما أن الشركة لم تؤمن وسيلة للمواصلات أو المسكن رغم أن معظم العمال يشكون من مشكلة السكن بوجه عام. ومشكلة نقص الخدمات الاجتماعية في المصانع تكاد تكون عامة في المصانع العربية بوجه عام.

٦ ـ **متغيرات أخرى**: يقضي أغلب العمال وقت فراغهم في المنزل، ويعود ذلك إلى انخفاض الأجور التي لا تتجاوز ٢٠ جنيهاً شهرياً عند ٩٨٪ من أفراد العينة[1].

وبوجه عام، يلاحظ من نتائج هذه الدراسة أن الصناعة لم تحدث تغييرات مهمة لدى أفراد العينة، ولعل ذلك يعود إلى أن البيئة الاجتماعية بمدينة المحلة الكبرى لا تختلف كثيراً عن البيئة الفردية. كما أن الدراسة بطبيعتها لم تحاول أن تتعرض إلى متغيرات كبرى، وإنما اكتفت بالوصف من الخارج لبعض التغيرات الاجتماعية.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٠٤.

تقييم عام

لقد بينت الدراسات السابقة أن التغير الاجتماعي في الحقل العمالي لم يكن يتسم بالإيجابية في كل الأحوال، ولم يكن مخططاً له بشكل علمي هادف، وإنما أخذ التغير صورة تلقائية في أغلب الحالات، كما أن الاهتمام بالعمال لم يكن على مستوى أهميتهم في المجتمع والتنمية.

وعلى ضوء نتائج الدراسات السابقة، نقدم بعض الاقتراحات من أجل توجيه التغير الاجتماعي وجهة إيجابية في المجال العمالي الصناعي، والتي نوجزها فيما يلي:

١ ـ كشفت الدراسات على أن هناك هجرة ريفية واسعة نحو المدن الصناعية، تتمثل في وجود نسبة عالية من العمال المهاجرين تتجاوز ٦٠٪ من مجموع العاملين ـ وأن سبب هذه الهجرة كان دافعه اقتصادي من أجل العمل وليس لسبب آخر.

إن للنزوح الريفي Exode Rural آثاراً سلبية معلومة في الريف والمدن، وهو يعكس النقص الشديد في السياسات التنموية العربية في استيعاب الأبعاد التنموية للمجتمع بأكمله، لأن التنمية الريفية لم تحظ باهتمام في هذه السياسة، الأمر الذي يؤدي إلى ديمومة هذه المشكلة ما

دامت سياسة التنمية اللامتكافئة هي السائدة في الخطط التنموية العربية، إلى أن تقوم تنمية متوازية، تأخذ بالاعتبار الأبعاد الأيكولوجية، والديموغرافية، والاقتصادية للمجتمع. وذلك بناء على خطط علمية مدروسة تهدف إلى توجيه التغير الاجتماعي نحو التقدم.

٢ ـ لقد تبين أن العلاقات الاجتماعية بين العمال المهاجرين والحضريين تتصف بالود والتعاون والاحترام المتبادل، وهناك اتصال دائم بين العمال المهاجرين وذويهم في الريف من خلال تبادل الزيارات، وتقديم العون الاقتصادي وغير ذلك، وهي سمة إيجابية من سمات المجتمعات العربية عامة تظهر أن التماسك الأسري ما زال قائماً، مما يتطلب العمل على تدعيم هذه العلاقات الاجتماعية من خلال توفير البيئة الملائمة للعامل داخل المصنع وخارجه، وتوفير كل ما يلزمه من أجل منع التفكك، والانحراف الاجتماعي في المجتمع.

٣ ـ أثبتت الدراسات أن نسبة الأمية بين العمال الصناعيين تتجاوز ٣٠٪ وهي نسبة عالية في الوقت الراهن، وتشكل ظاهرة سلبية تؤدي إلى تخفيض الإنتاج والإنتاجية، وإلى نقص في الوعي العمالي، بالإضافة إلى عرقلة مسيرة التطور التنظيمي ـ البيروقراطي ـ في المصنع. لذا يتطلب العمل على توسيع قاعدة التعليم في الوسط العمالي بإنشاء مراكز محو الأمية وتكثيف الدورات التعليمية للعمال.

٤ ـ تبين أن العلاقات الرسمية بين العمال والإدارة تتسم بالسلبية وضعف التجاوب مع القوانين والأنظمة الإدارية واغتراب في العمل نتيجة للتطبيقات الخاطئة للبيروقراطية وجمودها أحياناً. لذا فإن الأمر يدعو إلى تطوير القوانين الإدارية لتتماشى والأوضاع المستجدة في العمل، نتيجة لمتطلبات الصناعة الحديثة. والعمل على تجسير الفجوة بين العمال والإدارة

من خلال التوعية والشرح لتلك القوانين.

٥ ـ لقد تبين ضعف التنظيمات النقابية في الوسط العمالي، وأن العمل الثقافي ما زال في دوره الجنيني، وذلك لحداثة التصنيع من جهة، وللمعطيات الاجتماعية ـ السياسية في معظم الأقطار العربية. ولا شك أن ضعف التنظيمات النقابية ينعكس سلباً على مستوى الوعي العمالي والطبقي في المجتمع، مما يؤدي إلى ضياع حقوق العمال أمام أرباب العمل، وإلى عدم إدراك العامل لحقوقه وواجباته. ولذا يدعو الأمر إلى تنشيط التنظيمات النقابية لأنها ظاهرة تعكس في نهاية الأمر سيادة الديمقراطية في المجتمع. فالتنظيمات النقابية لن تستطيع القيام بوظيفتها إلا من خلال توفر المناخ الملائم، وعدم تدخل الهيئات الأخرى أو مشاركتها في وظيفتها.

٦ ـ لقد احتلت القيم العمالية مجالاً واسعاً مشتركاً بين الدراسات السابقة، وقد ظهرت قيم إيجابية تتمثل في:

ـ اعتزاز العامل بمهنته وبأهميته في المجتمع، وهذا تغير مهم طرأ على العامل نتيجة للعمل الصناعي، فقد أصبح للعمل قيمة معتبرة لدى العامل والمجتمع، وبالتالي أخذ ينظر إلى العامل نظرة احترام وتقدير لما يبذله من جهد في زيادة الإنتاج، والمساهمة في التنمية بوجه عام.

ـ تقدير دور المرأة وأهميتها من خلال الاعتراف بحقوقها، وبالموافقة على عملها خارج البيت ومنحها فرص التعليم والانتخاب وما إلى ذلك، وهذا تغير إيجابي لم يكن متاحاً من قبل، وإنما جاء مصاحباً للعمل الصناعي.

ـ التحول نحو التوافق مع العمل الصناعي من خلال الأخذ ببعض القيم الحضارية المتمثلة في استعمال وسائل تنظيم النسل من أجل تخفيض نسبة إنجاب الأطفال، والتوجه إلى تكوين أسرة نووية، وزوال عادة الأخذ

بالثأر، واحترام القوانين والمحافظة على الوقت والانتظام في العمل وغير ذلك.

إن القيم السابقة التي جاءت مصاحبة لعملية التصنيع دلالة على توافق العامل المهاجر مع البيئة الحضرية، وهي بلا شك قيم إيجابية يتطلب الحفاظ عليها وتجذيرها لدى العمال جميعاً من خلال التوعية والتثقيف المنظم للعمال عن طريق الندوات، ووسائل الإعلام المختلفة، والعمل على إزالة القيم المعوقة للتنمية.

٧ ـ بما أن العمال والطبقة العاملة عامة تشكل حجر الزاوية في التنمية المنشودة، وبدونها لن تتحقق أية تنمية، لذا يتطلب العناية بها من خلال تحسين ظروف العمل الاجتماعية والفيزيقية، والاقتصادية. والعمل على حل المشكلات المختلفة التي تعترض العمال، وأول البدايات نحو ذلك القيام برفع الأجور من أجل تحسين أوضاعهم. والعمل على تطوير الخدمات الاجتماعية اللازمة، والتأمينات الاجتماعية، والصحية، من أجل تحقيق استقرار واطمئنان نفسي، والحد من ظاهرة دوران العمل، وسن القوانين والتشريعات لحماية حقوق العمال والحفاظ على مكتسباتهم، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

٨ ـ تكثيف الدراسات الميدانية في الحقل العمالي، من أجل الكشف عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة للصناعة، وإيجاد الحلول للظواهر المعلقة والحفاظ على الظواهر السوية، والنهوض بمستوى الكفاءة في العمل، ومن أجل التعرف على متطلبات العمال، وكيفية زيادة الإنتاج، والاستفادة من خبرات الباحثين في هذه المجالات.

ولن يأتي كل ذلك، إلا من خلال توفير البيانات والإحصاءات الدقيقة عن العمل والعمال التي يفتقر إليها في الوقت الحاضر، وكذلك العمل على

تسهيل مهمة البحث العلمي في هذا المجـال، من قبـل الهيئـات المعنية. وتوفير كل الوسائل اللازمة من مادية ومعنوية لإنجاح الدراسات الميدانية في الحقل العمالي الصناعي التي تندرج في ميدان علم الاجتماع الصناعي، من أجل تحقيق التغير الاجتماعي المنشود.

مُعجَم المصطلحات الفرنسيّة

Acception	قبول
Adaptation	توافق
Aliénation	اغتراب ، استلاب
Alternatives	بدائل
Anomie	ارتباك (العمل الأنومي عند دوركايم)
Anthropologie	أنثروبولوجيا ، علم الإنسان
Biologique	حيوية
Bureaucratie	بيروقراطية
Caste	طائفة مغلقة (في الهند)
Changement	تغير
Changement Social	تغير اجتماعي
Compétition	تنافس
Conflit	صراع
Consomation	استهلاك
Contrat Social	عقد اجتماعي
Croissance	نمو
Croissance Social	نمو اجتماعي

Correspondance	ترابط (قانون الترابط عند ماركس)
Cultural Lag	هوة ثقافية (الإنجليزية أيضاً)
Cultural Primitive	ثقافة بدائية
Décollage	إقلاع
Démarrage	انطلاق
Démographique	ديموغرافية (ما يتعلق بالسكان)
Densité Morale	كثافة أخلاقية (عند دوركايم)
Dépendance	تبعية
Déterminisme	حتمية
Développement	تنمية
Développement Social	تنمية اجتماعية
Différenciation	تمايز، تباين
Diffuse	شائع
Diffusion	انتشار
Division du travail	تقسيم العمل (عند دوركايم)
Dynamique Social	ديناميكة اجتماعية، تغير اجتماعي (عند كونت)
Ecologie	أيكولوجيا، علم البيئة
Etat	مرحلة، حالة، دولة
Evénement	حادثة
Evolution	تطور
Facteur	عامل
Fonction	وظيفة
Fonctionnalisme	وظيفية
Forces	قوى

Forces Productives	قوى الإنتاج
Homogénéité	التجانس (عند سبنسر)
Hétérogénéité	اللاتجانس (عند سبنسر)
Identifier	هوية ، محدد
Individuation	نزعة فردية
Industrialisation	تصنيع
Industrialisme	صناعية
Industrie	صناعة
Industrie de Transformation	صناعة تحويلية
Infra - Structure	بناء تحتي
Innovation	تجديد
Institutionnal	مؤسسي
Institutions	مؤسسات
Intégration	تكامل
Laissez Faire	دعه يعمل (مذهب الفيزوقراط)
Latent	كامن ، مستتر
Macro - Sociologie	سوسيولوجيا الجماعات الكبيرة
Manifest	ظاهر للعيان
Matérialisme	المادية
Matériel	مادي
Maturité	نضج
Métaphysique	الميتافيزيقا (الماورائيات)
Micro - Sociologie	سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة
Mimétisme	المحاكاة

Mobilisation	حركية ، تعبئة
Mobilité	حراك
Mobilité Social	حراك اجتماعي
Modernisation	تحديث
Motivation	الدافعية
Multiliner	متعدد الخطوط
Multinational	متعددة الجنسيات
Obstacles	معوقات ، عوائق
Optinisme	تفاؤلية
Organization	تنظيم ، منظمة
Ouesternisation	التغريب ، التشبه بالغرب
Permanance	دائم ، مستمر
Pessimisme	تشاؤمية
Phénomène	الظاهرة
Phénomène Collectif	ظاهرة عامة
Phénomène Social	ظاهرة اجتماعية
Positive	وضعي
Préalable	تهيؤ، استعداد
Problematique	إشكالية
Product	إنتاج
Progrès	تقدم
Races	أجناس
Radicale	جذري
Rationalisation	العقلانية

Rationalité	العقلنة
Rationalité Economique	العقلنة الاقتصادية ،
Régression	نكوص
Relatif	نسبي
Relations	علاقات
Relations Productives	علاقات الإنتاج
Révolution	ثورة
Révolution Industrial	ثورة صناعية
Sécurité	ضمان
Sécurité Social	الضمان الاجتماعي
Société	مجتمع
Société Traditionnelle	مجتمع تقليدي
Solidarité	تضامن
Solidarité Organique	التضامن العضوي
Solidarité Mécanique	التضامن الآلي
Stabilité	ثبات ، استقرار
Statique Social	الاستاتيكا الاجتماعية ، البناء الاجتماعي عند كونت
Status quo	الحالة الراهنة
Structure	بناء ، بنية
Structure Social	البناء الاجتماعي
Superstructure	البناء الفوقي
Technique	تقنية
Technologie	تكنولوجيا ، علم الصنائع
Temps	الزمان ، الوقت

Théologique	لاهوتية ، دينية
Théorie	نظرية
Transformation	تحول ، انتقال
Transnational	متعدية الجنسيات
Travail	عمل ، شغل
Unmatériel	اللامادي
Urbanialism	الحضرية
Urbanisation	التحضر
Valeurs.	قيم

المـــراجـــع

أولاً: المراجع العربية والمعربة

ثانياً: المراجع الإنكليزية والفرنسية



أولاً ـ المراجع العربية والمعربة

١ ـ إبراهيم أبو لغد: **التقويم في برامج تنمية المجتمع**، مركز التربية الأساسية سرس الليان، ١٩٦٠.

٢ ـ أحمد الخشاب: **التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.

٣ ـ أحمد الخشاب: **التغير الاجتماعي**، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١.

٤ ـ أحمد الخشاب: **العوامل البيئية المؤثرة في التغير الاجتماعي**، بحث مقدم في مؤتمر حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، الجزائر، ١٩٧٣.

٥ ـ أحمد زكي بدوي: **معجم العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢.

٦ ـ أحمد النكلاوي: **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.

٧ ـ السيد محمد الحسيني: **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٥.

٨ ـ أنطونيوس كرم: **اقتصاديات التخلف والتنمية**، مركز الإنماء الاجتماعي، بيروت، ١٩٨٠.

٩ ـ أوسكار لانج : **الاقتصاد السياسي**، ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف بمصر، القاهرة ، ١٩٦٦ .
١٠ ـ بوتومور: **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، ط ٥، دار المعارف بمصر، القاهرة ، ١٩٨١ .
١١ ـ ج . براون : **علم النفس الاجتماعي في الصناعة**، ترجمة خيري السيد وآخرون دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
١٢ ـ ج . م . البرتيني : **التخلف والتنمية في العالم الثالث**، (مترجم) ، ط ٣، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
١٣ ـ جورج بوليتزر (وآخرون) : **أصول الفلسفة الماركسية**، ترجمة شعبان بركات ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (ب ، س ، ن) .
١٤ ـ حسن سعفان : **تاريخ التفكير الاجتماعي**، ط ٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
١٥ ـ حسن سعفان : **اتجاهات التنمية في العالم العربي**، مطبعة التقدم ، الجزائر، ١٩٧٣ .
١٦ ـ سعد الدين إبراهيم : **النظام الاجتماعي العربي الجديد**، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
١٧ ـ سناء الخولي : **الأسرة في عالم متغير**، الهيئة العربية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
١٨ ـ سناء الخولي : **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية (ب . س . ن) .
١٩ ـ **عبد الباسط حسن : التنمية الاجتماعية**، ط ٤ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
٢٠ ـ عبد الباسط حسن : **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٢١ ـ عبد الرحمن بن خلدون : **مقدمة ابن خلدون** : مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٢٢ ـ عبد الكريم النصار : **التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي في مدينة بغداد**، منشورات وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٢٣ ـ عبدالله الخريجي : **التغير الاجتماعي والثقافي**، رامتان ، جدة ، ١٩٨٣ .

٢٤ ـ علي جلبي : **علم اجتماع الصناعة**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

٢٥ ـ كارل ماركس (وآخرون) : **الماركسية**، ترجمة الياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٤ .

٢٦ ـ ماوتسي تونغ : **مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونغ**، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٦٧ .

٢٧ ـ مجد الدين خيري : **العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية**، مكتبة المعرفة ، عمان ، ١٩٨٥ .

٢٨ ـ محمد الجوهري : **مقدمة في علم الاجتماع الصناعي**، ط ٢ ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٢٩ ـ محمد الدقس : **التغير الاجتماعي للعمال في المصنع**، بحث ميداني (ب . ن) . قسنطينة ، ١٩٧٨ .

٣٠ ـ محمد الدقس : **إشكالية التنمية في العالم العربي**، بحث مقدم في مؤتمر التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، عمان ، كانون أول ١٩٨٥ .

٣١ ـ محمد الرميحي : **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، دار السياسة ، الكويت ، ١٩٧٧ .

٣٢ ـ محمد قباري : **الأنثروبولوجيا العامة**، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧١ .

٣٣ ـ محمد حجازي : **التصنيع والأسرة**، ط ٢ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٣٤ ـ محمد عاطف غيث: **تاريخ النظرية في علم الاجتماع، واتجاهاتها المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.
٣٥ ـ محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي والتخطيط**، ط ٢، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.
٣٦ ـ محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي في المجتمع القروي**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.
٣٧ ـ محمد عاطف غيث: **دراسات في علم الاجتماع، نظريات وتطبيقات**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
٣٨ ـ محمد عفيفي: **التربية والتغير الثقافي**، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
٣٩ ـ محمد علي محمد: **مجتمع المصنع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٥.
٤٠ ـ محمد علي محمد (وآخرون): **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٤.
٤١ ـ محي الدين صابر: **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، ١٩٦٢.
٤٢ ـ مصطفى الخشاب: **علم الاجتماع ومدارسه ـ الكتاب الأول ـ**. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.
٤٣ ـ نبيل السمالوطي: **علم اجتماع التنمية**، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٨.
٤٤ ـ نيقولا تيماشيف: **نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط ٢، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٢.
٤٥ ـ هشام شرابي: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط ٥، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت، ١٩٨٥.

ثانياً - المراجع الإنجليزية والفرنسية

1. Aron, Raymond: **Les Etapes de la pensée sociologiques.** Gallimard, Paris, 1967.
2. Balandier, Georges: **Sociologie actulle de L'Afrique noire,** 2e ed. P.U. F., Paris, 1960.
3. Barnett, H. G.: **Innovation; the basis of cultural change.** McGraw - Hill book Co., N, Y., 1953.
4. Brinine, Arthur: **An Economy history of Europe** (1760 - 1939). London, 1943.
5. Blauner, Robert: **Alienation and Freedom; the factory worker and in his industry.** University of Chicago press, Chicago, 1964.
6. Cazeneuve, Jean et Victoraff: **Dictionnaire de sociologie.** Denoêl, Paris, 1970.
7. Child, Gordon: **Man Makes him self.** 3rd. ed. London, 1956.
8. Cole, G. H.: **Rouseau's social contrat and discours.** N. Y. 1914.
9. Duncan, Mitchell: **A dictionary of sociology.** Routdlege and Kegan Paul, London, 1968.
10. Durkheim, Emile: **De la Division du travail social.** 7e ed., P.U.F., Paris, 1960.
11. Emilo, Williams: **Dictionaire de sociologie.** Librairie Marcel rivière. Paris, 1970.
12. Etzioni - Halvy, Eva and Etzioni, Amitai (eds): **Social change.** Ed. 6th., Basic books, Inc., N. Y., 1964.
13. Foster, Georges: **Traditional societies and technological change.** Harber and Rew, N. Y. 1973.
14. Friedmann, Georges: **Industrial sociology, the emergence of the**

human problems of automation. Free press, Glemcoe, 1955.
15. Gurvitch, Georges: **La vocation actuelle de la sociologie** Vol 11. 2e ed., P.U.F., Paris, 1968.
16. Johnson, Harry: Sociology: **A systematic introduction.** Indian edition, Bombay, 1970.
17. Lerner, Daniel: **The passing of traditional society; Modernizing the Middle East.** Free press, Glencoe, 1964.
18. Levy - Bruhl, L: **La philosophie d'Auguste comte.** Alcan, Paris, 1900.
19. Levy, Marion: **Modernization and the structure of societies.** Prencton university press, N. J. 1966.
20. Linton, Ralph: **The tree of culture.** Alfred Knoph, N. Y. 1956.
21. Lionberger, Herbert: **Adoption of new ideas and practices.** N. Y., 1961.
22. MacIver, Robert, and Page C.: **Society.** London, 1953.
23. Mannheim, Karl: **Man and society in an age of reconstruction.** (Trans.), Kegan Paul, London, 1942.
24. Merton, Robert: **Social theory and social structure.** Free press, Glencoe, 1957.
25. Mills, wright: **The sociological imagination,** Grove press, N. Y., 1959.
26. Moore, Wilbert: **World modernization, the limits of convergence.** Elsevier north Holland, Inc., N. Y., 1979.
27. Moore, Wilbert: **The impact of industry.** Prentice - Hall, Inc., N. Y., 1965.
28. Moore, Wilbert: **Social change.** Prentice - Hall, Inc., Englewood cliffs, N. Y., 1964.
29. Murdock, Georges: **How culture changes.** McGraw - Hill, N. Y., 1960.
30. Nimkoff, Mayer and Ogburn, W.: **Technology and the changing family,** Houghton Mifflin co., Boston, 1955.
31. Nisbet, Robert: **Social change and history.** Oxford university press. London, 1969.
32. Nordskog, John (and others): **Social change.** McGrow - Hill, N. Y., 1960.

33. Ogburn, William: **Social change.** The viking press, N. Y., 1938.
34. Ogburn, William (and others): **Technology and social change.** Appleton century co., N. Y. 1957.
35. Ogburn,William and Nimkoff: **A hand book of sociology.** Routledge and Kigan Paul, London, 1960.
36. Parsons, Talcott: **The social system.** Indian edition, New Delhi, 1972.
37. Perroux, Francois: **L'Europe sans rivages.** P. U. F., Paris, 1954.
38. Reynauld, P.: **Economie généralisée et seuils de croissance.** Ed. Crevin, Paris, 1962.
39. Rioux, Jean - Pierre: **La revolution industrielle** (1780 - 1880): Edition du seuil, Paris, 1971.
40. Rocher, Guy: **Le changement social; introduction à la sociologie général.** Ed. HMH., Paris, 1968.
41. Rogers, Everett (and others): **Communications of innovation.** Free press, N. Y. 1971.
42. Rostow, Walt: **Les Etapes de la croissance economique.** traduit par de Rouret M., ed. du seuil, Paris, 1963.
43. Rousseau, J. J.: **The social contract,** (trans.) penguin books, Maryland, 1968.
44. Schneider, Eugene: **Industrial sociology.** 2nd. Ed. McGraw - Hill, London, 1971.
45. United Nations: **Raport of the Asia and the Far East,** conferance on organization and administration of social service. New Delhi; Nov. 1959.
46. Weber. Max: **L'Ethique Protestante et l'esprit du capitalisme.** Trad. Chavy J., Paris, 1964.
47. Zeitlin, Irvin: **Ideology and the development of sociological theory.** Prentice - Hall, Inc., N. J. 1968.

الفهرس

الفصل الثالث

النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي

الفصل الرابع

النظريات العاملية في التغير الاجتماعي

الفصل الخامس

النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي

الفصل السادس
عوائق التغير الاجتماعي

الفصل السابع
التصنيع والتغير الاجتماعي العمالي

الفصل الثامن

بعض الدراسات العربية في التغير الاجتماعي الصناعي

رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

٣٨٥ / ٩ / ١٩٨٧

٣٠٣,٣٤

محم   محمد الدقس

التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق / محمد الدقس -

عمان : دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٧ .

(٣١٣) ص

ر. أ (٣٨٥ / ٩ / ١٩٨٧)

١ - التغير الاجتماعي   أ - العنوان

(تمت الفهرسة بمعرفة مديرية المكتبات والوثائق الوطنية) .

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨	٦	أربعة	عدة	١٦٩	٢٣	الصغرى	الكبرى
٢٣	١٧	August Conte	Auguste Comte	١٨٠	١٠	Questernisation	Occidentalisation
٢٤	٢	بأن	بأنه	١٨٤	٣	تعني	تعني في
٣٠	١٢	المتعدد	التطورية المتعددة	١٨٧	١٢	الأقصى	الأقصى من الأرباح
٣٥	٤	التبعية	التعبئة	١٩٨	٩	الاستعمار	الاستعمار هو
٣٥	١٨	الإيديولوي	الإيديولوجي	٢٠٣	١٢	حيث	في
٣٧	٩	خذا	هذا	٢٢٠	١١	والتي تؤدي	تؤدي
٤٩	٤	من قبل	قبل	٢٢٥	١٥	يظهر	يظهر لدى
٦٧	١٠	النسبة	النسبية	٢٣٥	٢	لغة	لغته
٧٣	٧	التناقض	الانتشار	٢٣٥	٢	وثقافه	وثقافته
٨٠	١٧	August	Auguste	٢٣٦	١	عوائق	العوائق
٨٢	١٠	خلدون	ابن خلدون	٢٤٠	١	الجغرافيا	الجغرافي
١١٦	١٢	العلمية	العليّة	٢٥١	١٠	ماكس	ماكس فير
١١٨	١٢	في	من	٢٥٧	٥	الغيري	الفيري
١١٩	١٠	سرعة في	سرعة	٢٥٧	١٤	كل في	في
١٣٠	٥	ومن	من	٢٦١	١٨	أم في	أم الوظيفية وفي
١٣١	٧	المختلفة	المتخلفة	٢٨٦	١٦	المحرك	الحراك
١٣٧	١٥	الحتمي	التحتي	٢٩٠	٣	الثقافي	النقابي
١٥٤	٥	يحدد	يجدد	٢٩١	١٩	المعلقة	المعتلة
١٦٠	٧	تضع	تصنع	٢٩٦	١١	Questernisation	Occidentalisation
١٦٧	٥	بارتيو	باريتّو				